جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في فلسطين

اعداد
محمد عوض محمد علبي

اشراف
د. هيثم عويضة

قدمت هذه الاطروحة استكمالا لمتطلبات الحصول علـــى درجـــة الماجســـتير فـــي إدارة السياسات الاقتصادية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
2020م

أثر السياسة المالية على النمو الإقتصادي في فلسطين

إعداد

محمد عوض محمد علبي

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2020/07/29م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
1. د. هيثم عويضة / مشرفاً ورئيساً	.....
2. أ. د. سليمان عبادي / ممتحناً خارجياً	.....
3. أ. د. عبد الفتاح أبو شكر / ممتحناً داخلياً	.....

الإهداء

أهدي هذا البحث إلى كل من كان له علي فضل من بعد الله سبحانه وتعالى.....

أهديه إلى من كان داعماً ومسانداً ومحفزاً لي ....

إلى من أحمل اسمه بعد اسمي إلى من أفتخر به دائماً وإلى معلمي الأول أبي الحبيب

أطال الله عمره على طاعته

كما وأهدي هذا البحث إلى من كانت الداعمة والسند والرفيق والعون ....إلى من

رضاها كان يرافقني دائما ... أمي الحبيبة أطال الله عمرها على طاعته

كما أهدي هذا البحث إلى من كانوا خير العون والأصدقاء لي أثناء عملي على الرسالة

وجمع المصادر والكتب .... أخوتي الأحباء حفظهم الله...

محمد عوض علبي

الشكر والتقدير

الحمدلله الذي بنعمته تتم الصالحات ، الحمدلله على ما أنعم علينا من نعم وعلى ما وفقنا من توفيق، الحمدلله على فضله وجوده وكرمه ،،،،الحمدلله حمدا يوازي نعمه

أشكر أستاذي ومعلمي في مرحلة الماجستير الدكتور الفاضل هيثم عويضة الذي كان لي معلماً وموجهاً وداعماً حفظه الله تعالى

الإقرار

أنا الموقع أدناه، مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في فلسطين

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه، حيث أن هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحث لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:	محمد عوض محمد عُلبي	اسم الطالب:
Signature:		التوقيع:
Date:	29-07-2020	التاريخ:

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
	الإهداء	ج
	الشكر والتقدير	د
	الإقرار	هـ
	فهرس المحتويات	و
	فهرس الجداول	ط
	الملخص	ك
	الفصل الأول: مقدمة الدراسة ومنهجيتها	**1**
1.1	مقدمة الدراسة	2
2.1	مشكلة الدراسة	4
3.1	أهداف الدراسة	4
4.1	أهمية الدراسة	5
5.1	منهجية الدراسة وأساليب جمع البيانات	5
1.5.1	منهجية الدراسة	5
6.1	أساليب جمع البيانات	6
7.1	مجتمع الدراسة	6
8.1	حدود الدراسة	6
9.1	فرضيات الدراسة	7
10.1	نموذج الدراسة	7
11.1	محتويات الدراسة	8
	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	**9**
1.2	الاطار النظري	10
1.1.2	مقدمة	10
2.1.2	مفهوم السياسة المالية	11
3.1.2	نشأة وتطور السياسة المالية	12
4.1.2	أهداف السياسة المالية	17
5.1.2	العوامل المحددة للسياسة المالية	19

الرقم	الموضوع	الصفحة
6.1.2	اداوت السياسة المالية	20
7.1.2	الية عمل السياسة المالية	22
2.2	النمو الاقتصادي	25
1.2.2	مفهوم النمو الاقتصادي	25
2.2.2	محددات النمو الاقتصادي	27
3.2.2	متطلبات النمو الاقتصادي	30
4.2.2	اهمية النمو الاقتصادي	31
5.2.2	نظريات ونماذج النمو الاقتصادي	31
6.2.2	تقديرات وقياس النمو الاقتصادي	38
3.2	السياسة المالية والنمو الاقتصادي	40
4.2	الدراسات السابقة وملخص الدراسات السابقة	43
1.4.2	الدراسات باللغة العربية	43
2.4.2	الدراسات باللغة الانجليزية	48
3.4.2	ملخص الدراسات السابقة	51
	الفصل الثالث:السياسة المالية والنمو الإقتصادي في فلسطين	**53**
1.3	مقدمة	54
2.3	واقع الاقتصاد الفلسطيني للفترة (1995-2018)	54
3.3	نشأة السياسة المالية في فلسطين	57
4.3	محددات السياسة المالية في فلسطين	58
5.3	اهمية السياسة المالية في فلسطين	60
6.3	التطور الكمي لادوات السياسة المالية في فلسطين(1996-2018)	61
1.6.3	تطور الايرادات العامة في فلسطين خلال الفترة(1996-2018)	61
1.1.6.3	تطور الايرادات الضريبية في فلسطين خلال الفترة(1996-2018)	64
2.1.6.3	تطور ايردات المقاصة في فلسطين خلال الفترة(1996-2018)	65
3.1.6.3	تطور الايرادات غير الضريبية في فلسطين خلال الفترة (1996-2018)	67
4.1.6.3	تطور الاعانات والمنح والمساعدات الدولية خلال الفترة(1996-2018)	68

الرقم	الموضوع	الصفحة
7.3	تطور النفقات العامة خلال الفترة (1996-2018)	70
1.7.3	تطور النفقات الجارية للفترة(1996-2018)	72
2.7.3	تطور النفقات التطويرية للفترة(1996-2018)	73
8.3	النمو الاقتصادي في فلسطين خلال الفترة(1996-2018)	74
	الفصل الرابع: النموذج القياسي التحليلي ونتائج التحليل الاحصائي	**79**
1.4	مقدمة	80
2.4	نموذج الدراسة	80
3.4	وصف البيانات	82
4.4	تحليل الانحدار الخطي المتعدد	86
1.4.4	نتائج تقدير النموذج القياسي	86
2.4.4	التحقق من النموذج	92
	الفصل الخامس: النتائج والتوصيات	**98**
1.5	النتائج	99
2.5	التوصيات	101
	قائمة المصادر والمراجع	**102**
	Abstract	**b**

فهرس الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
جدول (1.3)	فترات الركود والانتعاش بالتزامن مع التغير في بعض أهم المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (1995-2018). (القيمة بالمليون دولار الأمريكي)	55
جدول (2.3)	الإيرادات العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية للأعوام (1996-2018). (القيمة بالمليون دولار الأمريكي)	62
جدول (3.3)	تطور الإيرادات الضريبة بشكل عام للفترة (1996-2018). (القيمة بالمليون دولار الأمريكي)	64
جدول (4.3)	تطور إيرادات المقاصة للسلطة الفلسطينية خلال الفترة (1996-2018). (القيمة بالمليون دولار الأمريكي).	65
جدول (5.3)	تطور الإيرادات غير الضريبية للسلطة الفلسطينية خلال الفترة (1996-2018). (القيمة بالمليون دولار الأمريكي)	67
جدول (6.3)	تطور الاعانات والمنح والمساعدات الدولية خلال الفترة 1996-2018 (القيمة بالمليون دولار الأمريكي)	68
جدول (7.3)	تطور النفقات العامة خلال الفترة (1996-2018).(القيمة بالمليون دولار الأمريكي)	70
جدول (8.3)	تطور النفقات الجارية خلال الفترة (1996-2018).(القيمة بالمليون دولار الأمريكي)	72
جدول (9.3)	تطور النفقات التطويرية خلال الفترة(1996-2018).(القيم بالمليون دولار الأمريكي)	73
جدول (10.3)	التغير في الناتج الإجمالي الحقيقي ونسب نموه خلال فترة الدراسة (1996-2018). (القيمة بالمليون دولار الأمريكي)	75
جدول (1.4)	البيانات المالية الربعية (2008-2019) للسياسة المالية الحكومية ومعدل النمو الإقتصادي.	82
جدول (2.4)	نتائج تحليل إختبار تحليل التباين (LSM test)	87
جدول (3.4)	نتائج تحليل جوهانسون لفحص (Cointegration) بإستخدام طريقة (Trace).	94

الرقم	الجدول	الصفحة
جدول (4.4)	نتائج تحليل جوهانسون لفحص (Cointegration) بإســتخدام طريقة (Eigenvalue).	94
جدول (5.4)	نتائج إختبار فرضية (Unit root analysis)	95
جدول (6.4)	نتائج إختبار (Heteroskedasticity) العامة.	96
جدول (7.4)	نتائج إختبار (Heteroskedasticity) الخاصة بكل متغير من المتغيرات المستقلة.	96
جدول (8.4)	نتائج اختبار LM للارتباط الذاتي.	97

أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في فلسطين

اعداد

محمد عوض محمد علبي

اشراف

د. هيثم عويضة

الملخص

انطلاقا من أهمية السياسة المالية في الاقتصاد الفلسطيني وتحقيق أهدافه، وخاصة النمو الاقتصادي، هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تأثير السياسة المالية بأدواتها المختلفة التي مثلت المتغيرات المستقلة (النفقات الجارية، والنفقات التطورية، والإيرادات الضريبية، والإيرادات غير الضريبية، والمنح والمساعدات الخارجية وإيرادات المقاصة)على النمو الاقتصادي المتمثل بالتغير في نسبة الناتج الإجمالي الحقيقي كمتغير تابع خلال الفترة من (1996-2018)، وذلك باستخدام الانحدار الخطي المتعدد Multiple regression بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية OLS، بالإضافة إلى استخدام التحليل الوصفي لدراسة مكونات السياسة المالية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية خلال فترة الدراسة.

وقد أظهرت نتائج الدراسة إلى أن أربعة من أصل ستة متغيرات كان لها تأثير على النمو الاقتصادي، فقد أشارت النتائج إلى أن النفقات الجارية والنفقات التطويرية تؤثر إيجابياً على النمو الاقتصادي، بينما تؤثر الإيرادات الضريبية والإيرادات غير الضريبية سلباً على النمو الاقتصادي. أما بالنسبة للمساعدات الخارجية وإيرادات المقاصة فلم يكن لهما تأثير على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، وفيما يخص التحليل الوصفي فقد أظهر أن السلطة تعتمد اعتماداً كبيراً على إيرادات المقاصة، وكذلك المساعدات الدولية في دفع مستحقاتها بشكل عام والنفقات الجارية بشكل خاص.

وأوصت نتائج الدراسة بضرورة إعادة هيكلية النفقات العامة من حيث إعادة توزيع نسبها على الجانب الجاري والجانب التطويري، وذلك من خلال رفع حصة النفقات التطويرية وتوجيهها نحو المشاريع التنموية والإنتاجية والتي تلعب دورا مهمّا في رفع معدل النمو

الاقتصادي في فلسطين، كما أوصت النتائج بضرورة تحفيز جانب الاستثمار من خلال تخفيض نسب الضرائب المختلفة على المشاريع المنتجة، التي تعمل على رفع معدل النمو الاقتصـــادي، ومن جهة أخرى أوصت الدراسة بضرورة إجراء الأبحاث والدراســـات الاقتصـــادية اللازمـــة للبحث في إيجاد مصادر تمويل ذاتية لتجنب الآثار السلبية على الاقتصاد الفلسطيني والناتجة عن تذبذب المساعدات والمنح الخارجية من حين لآخر، والتي عادة مـــا تكـــون مرتبطـــة بغايـــات ومواقف سياسية للدول المانحة، كما وأوصت بضرورة إعادة النظر في بنود اتفاقيـــة "بـــاريس" الاقتصادية والتي تتعلق بآلية جباية إيرادات المقاصة من قبل الجانـــب الإســـرائيلي وتســـليمها للسلطة الفلسطينية.

الفصل الأول

الإطار العام ومنهجية الدراسة

الفصل الأول

الإطار العام ومنهجية الدراسة

1.1 مقدمة الدراسة

تعتبر السياسة المالية بأدواتها الاساسية المتمثلة بالنفقات العامة والايـرادات الضـريبة وادارة تلك الادوات والتحكم بها احدى السياسات الاقتصادية الرئيسية للدولة، كما أنهـا تشـكل احدى اهم الدعائم للوضع الاقتصادي مشكلة الجسر الذي يتحقق من خلاله الاهداف الاقتصـادية التي تتبناها الدولة. وتعتبر السياسة المالية فعالة وكفؤة لطالما حققت الوظائف المرجـوة منهـا: كتحسين الكفاءة الاقتصادية من خلال اعادة تخصيص الموارد، وتحسين توزيع الدخل وتحقيـق الاستقرار الاقتصادي. كما يعتبر الاستقرار الاقتصادي في اي دولة مرتبطا ارتباطا وثيقا بالدور الذي تلعبه السياسة المالية فيما يتعلق بدورها الرئيسي في تحقيق الاهداف الاساسية التي يرسمها واضعو السياسة الاقتصادية في الدولة بما يتعلق باستقرار المستوى العام للاسعار وكذلك بتحسين معدلات النمو الاقتصادي. **(سعد و الطراونة ، 2016)**

حظيت دراسة العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي على اهتمام بالغ من قبـل العلماء والباحثين في مجالات الدراسات الاقتصادية، وذلك لحجم الدور الفعال الـذي يمكـن أن يؤدى من خلالها أكثر من غيرها من السياسات الاقتصادية، حيث تم التطرق لهذا الموضوع من قبل العديد من المدارس الاقتصادية، ومن أبرز تلك المدارس المدرسة الكينزية الذي أكد مؤسسها "جون كينز" أن فعالية السياسة المالية أكبر من فعالية السياسة النقدية وذلك نظرا لادواتهـا ذات الكفاءة والفعالية المتمثلة بالنفقات العامة والايرادات الضريبية والتي تعـد بمثابـة ادوات ادارة اقتصادية في التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية وبالتالي التأثير على الطلب الكلي محققـا النمو الاقتصادي ومقلصة من حدة المشاكل التي تواجه عملية الاستقرار الاقتصادي **(العيـاطي، 2017)**، فالسياسة المالية الحكيمة يمكن أن يكون لها الأثر الأكبر في تحقيق النمو الاقتصـادي المستدام من خلال عدة قنوات منها: دعم برامج البحث والتطوير، بـرامج تحفيـز الاسـتثمار الخاص وتقليص معدلات البطالة في الدولة، في حين أن عدم اتسام السياسـة الماليـة بالكفـاءة والفعالية قد يؤدي إلى نتائج لا تحمد عقباها، حيث يمكن أن تتحول الى معيقات قد تحول دون

تحقيق النمو الاقتصادي المستدام كارتفاع معدلات التضخم، ارتفاع اسعار الفائدة والتأثير سلبا على معدلات الاستثمار الخاص. **(معطالله، 2015)**

وبالنظر إلى الحالة الفلسطينية، فإن أبرز ما يميزها خصوصية الاقتصاد الفلسطيني وما يواجهه صانعو السياسات الاقتصادية من عقبات ومعيقات تقف في طريق تحقيق النمو الاقتصادي، والتي كان ولايزال من أبرزها: اتفاقية اوسلو وما ترتب عليها من محدودية السيطرة الفلسطينية على الموارد الاقتصادية، وكذلك اتفاقية باريس الاقتصادية والتي قيدت دور السلطة الفلسطينية من التحكم بجزء كبير من ايراداتها الضريبية وتحصيلها، الممارسات الصارمة التي يمارسها الاحتلال الاسرائيلي من السيطرة على المنافذ التجارية ومعظم الاراضي الفلسطينية خاصة تلك المصنفة "ج" ومعدلات البطالة المرتفعة التي أدت إلى ضعف الانتاجية الفلسطينية، كل ذلك أدى إلى كبح الارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي، بالرغم من بلوغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي معدلات سنوية تقارب 10% في بعض السنوات إلا أنه كان يتراجع بوضوح في سنوات أخرى، أي أن متوسط معدلات النمو منذ اوائل التسعينات وحتى يومنا هذا لم تتجاوز 4.5%. وأما في ما يتعلق بالسياسة المالية في فلسطين والتي تتميز بمحدودية القاعدة الضريبية والايردات العامة تزامنا مع ازدياد الالتزمات في الانفاق والتكاليف على السلطة الفلسطينية، فإنه أصبح هناك العديد من الصعوبات في جعل السياسة المالية محققة للنمو الاقتصادي خاصة في ظل اضطرار السلطة إلى الاعتماد في انفاقها على المساعدات الخارجية التي لم تعد معقودة عليها الآمال بالرغم من المساعدات التي وصلت الى 25$ مليار منذ قيام السلطة الفلسطينية، خاصة في ظل تراجع الدعم السنوي منذ عدة سنوات، حيث أن أغلبية هذه النفقات موجهة في مجملها لسداد الرواتب والأجور، الأمر الذي قد يمنع السياسة المالية لتحقيق إحدى أهم أهدافها وهو النمو الاقتصادي. **(العبد، 2017)**

تحاول هذه الدراسة التعرف على السياسة المالية في فلسطين وأبرز أدواتها، ومدى نجاحها في تحقيق النمو الاقتصادي، والتعرف على العقبات التي تقف امام تحقيق أهدافها الاقتصادية، عن طريق دراسة الواقع النظري للسياسة المالية وتحليلها، كما تحاول الدراسة النظر إلى واقع النمو الاقتصادي في فلسطين وأبرز العقبات أمامه وربطه بالسياسة المالية

للوصول الى معرفة مدى فعاليتها في تحفيز هذا النمو من خلال نموذج قياسي لتحليل اثر متغيرات السياسة المالية على النمو الاقتصادي، بهدف الخروج بنتائج وتوصيات هامة قد تساعد صانعي القرار باتخاذ خطوات هامة في سبيل المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي في فلسطين.

2.1 مشكلة الدراسة

نظرا للعوائق التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني في التأثير ايجابا على النمو الاقتصادي وكون أن السياسة المالية في فلسطين تتميز بخصوصية واضحة من حيث محدودية مكوناتها الرئيسية كالقاعدة الضريبة والايردات العامة، يمكن التوصل إلى سؤال رئيسي للاجابة عليه: **هل هناك أثر للسياسة المالية على النمو الاقتصادي في فلسطين؟**

كما أنها ستحاول الدراسة الإجابة على **التساؤلات الفرعية التالية:**

1. ما هو أثر النفقات الحكومية على النمو الاقتصادي في فلسطين؟
2. ما هو أثر الايردات العامة "الضرائب" على النمو الاقتصادي في فلسطين؟

3.1 أهداف الدراسة

تتلخص أهداف الدراسة بما يلي:

1. التعرف على مفهوم السياسة المالية وأدواتها.
2. التعرف على مفهوم النمو الاقتصادي أهم نظرياته، مؤشراته، طرق قياسه و دوره في تحسين الوضع الاقتصادي في الدولة.
3. التعرف على أبرز القنوات التي تؤثر بها السياسة المالية على النمو الإقتصادي.
4. تحليل أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الفلسطيني.
5. تحليل أثر الإيرادات العامة (الايرادات الضريبية، الايرادات غير الضريبية، المنح والمساعدات الخارجية وإيرادات المقاصة) على النمو الاقتصادي في فلسطين.

6. تحليل أثر النفقات العامة (النفقات الجارية والنفقات التطويرية) على النمو الاقتصادي في فلسطين.

7. التعرف على أبرز العوامل التي قد تكبح تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي في فلسطين.

8. الخروج بنتائج وتوصيات لصانعي القرار والدارسين والباحثين مستقبلا.

4.1 أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من أهمية السياسة المالية كونها من أكثر السياسات الاقتصادية تأثيراً على جميع المتغيرات الاقتصادية العامة كالنمو الاقتصادي، كما تستمد الدراسة أهميتها من أهمية موضوع النمو الاقتصادي في فلسطين لما يعانيه من معدلات متندية وارتفاع في معدلات البطالة وعوائق واضحة لتحقيقه.

كما أن موضوع الدراسة لم يتم دراسته كثيرا في الاقتصاد الفلسطيني، ولم يتم التطرق إليه بشكل مفصل كما في هذه الدراسة، وبهذا يتضح أن موضوع الدراسة ذو أهمية بالغة لما يضيفه من جديد غير مسبوق من حيث الموضوع والنتائج والتوصيات التي قد يكون لها دور في المساهمة في تحقيق نمو اقتصادي في فلسطين.

5.1 منهجية الدراسة وأساليب جمع البيانات

1.5.1 منهجية الدراسة

1.1.5.1 المنهج الوصفي

سيتم استخدام المنهج الوصفي القائم على وصف الظاهرة حيث سيتم دراسة المؤشرات (متغيرات الدراسة) وتحليلها بناءً على ما تم جمعه من بيانات ومصادر مختلفة وذلك بإستخدام الجداول والنسب بشكل تفصيلي.

2.1.5.1 المنهج التحليلي

سيلجأ الباحث أيضاً إلى استخدام التحليل الكمي وذلك من خلال استخدام نموذج قياسي يعتمد على طريقة المربعات الصغرى (OLS) باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط والمتعدد وذلك لدراسة العلاقة بين المتغيرات المدروسة للتوصل الى أثر السياسة المالية على معدلات النمو الاقتصادي في فلسطين وذلك للوصول إلى نتائج واقعية ومفسرة وذات جدوى، مما يتيح التوصل إلى توصيات هامة.

6.1 أساليب جمع البيانات

سيلجأ الباحث لمعالجة الإطار النظري والمنهج التحليلي القياسي في هذا البحث باستخدام:

البيانات الثانوية: والتي تتمثل في كل من الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدارسة.

المصادر الأولية: والتي تتمثل في الإحصاءات المنشورة لدى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وزارة المالية، الاقتصاد الوطني، سلطة النقد، والمؤسسات الاقتصادية المعتمدة عالميا وذلك للفترة (1996-2018).

7.1 مجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في الاقتصاد الفلسطيني لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة والتي تخضع لسيطرة السلطة الفلسطينية.

8.1 حدود الدراسة

حدود الدراسة الزمنية: سيتم تغطية الفترة 1996 حتى عام 2018 مع الأخذ بعين الاعتبار البيانات المتوفرة.

9.1 فرضيات الدراسة

من خلال مشكلة الدراسة واهدافها ومن خلال الدراسات السابقة، سيتم صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

الفرضية الرئيسية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين السياسة المالية في فلسطين والتغير في معدلات النمو الإقتصادي، ويتفرع من هذه الفرضية التالي:

- الفرضية الاولى " لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغير في الإنفاق العـــام والنمـــو الاقتصادي"".
- الفرضية الثانية " لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغير في الايرادات العامة والنمو الاقتصادي"".

(ملاحظة: سيتم دراسة تأثير المكونات الرئيسية للإنفاق العام والإيرادات العامة فـــي النمـــوذج القياسي**)**.

10.1 نموذج الدراسة

استنادا إلى المقاربات والأدبيات النظرية السابقة سيتم استخدام عدد من المتغيرات التـــي يتوقع أن يكون لها تأثير على النمو الاقتصادي من قبل السياسة المالية، وتعتبر هذه المتغيـــرات "متغيرات رقمية" وسيتم تمثيلها كما ورد في دراسة **(تهتـــان و بـــن يحـــي، 2016) ودراســـة (خفاجة،2011)** بالنموذج التالي:

$$RGDPP = \beta_0 + \beta_1 LogCE + \beta_2 LogDE + \beta_3 LogTR + \beta_4 LogNTR + \beta_5 LogES + \beta_6 LogCR + \varepsilon$$

حيث أن:

RGDPP: نسبة التغير في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي.

LogCE: لوغاريتم النفقات الجارية.

LogDE: لوغاريتم االنفقات التطويرية.

LogTR: لوغاريتم الايرادات الضريبية.

LogNTR: لوغاريتم الايرادات غير الضريبية.

LogES: لوغاريتم الايرادات (المساعدات) الخارجية.

LogCR: لوغاريتم ايرادات المقاصة.

ε_t: حد الخطأ العشوائي.

11.1 محتويات الدراسة:

سيتم تقسيم الدراسة إلى خمسة فصول على النحو الآتي:

- الفصل الأول: (الإطار العام ومنهجية الدراسة).
- الفصل الثاني: (الإطار النظري والدراسات السابقة).
- الفصل الثالث: (السياسة المالية والنمو الاقتصادي في الإقتصاد الفلسطيني).
- الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية (النموذج القياسي التحليلي والنتائج العملية).
- الفصل الخامس: (النتائج والتوصيات).

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري

1.1.2 مقدمة

لقد مر النظام النظام الاقتصادي الرأسمالي بعدة أزمات، كان من أهمها الكساد العظـيم الذي حدث عام 1929 والذي نتج عنه انخفاض في مستويات الدخل وارتفاع في نسب البطالـة، وركود عالمي وافلاس في العديد من الشركات والبنوك، نتج عنه انتقـادات عديـدة للمـذهب الكلاسيكي وخاصة من قبل عالم الاقتصادي البريطاني جون كينز، الذي انتقد المذهب الكلاسيكي بتحييد دور السياسة المالية كأداة مؤثرة في الاقتصاد، كنتيجة لذلك أصبحت السياسة المالية تتبوأ مكانة مرموقة في حقول الاقتصاد والاجتماع والسياسة، وخاصة خلال فترة الربع الثـاني مـن القرن العشرين، بل وتحول دورها من دور حيادي إلى دور وظيفي مهمّ، وأداة اقتصادية فعالـة من خلال تأثيرها على الطلب الكلي في الاقتصاد وبالتالي التأثير على الأنشطة الاقتصادية ككل. **(الزعبي، 2009)**

أظهرت العديد من الدراسات القياسية التي بحثت في حقل السياسات الاقتصادية وجـود علاقة مؤثرة ووثيقة بين كل من السياسة المالية والنمو الاقتصادي، كما أكدت على أنهـا هـي المحرك والمحفز الدافع الفعال لعملية النمو الاقتصادي، وذلك عن طريق زيادة الناتج المحلـي الاجمالي وتقليص نسب البطالة. كما تجدر الإشارة إلى أن عملية تحقيـق النمـو الاقتصـادي وارتفاع معدلاته من أهم وأسمى أهداف أية سياسة اقتصادية في كل دول العالم.

لقد شهد علم الاقتصاد ارتفاعاً كبيراً في حجم الأدبيات، المقالات العمليـة والدراسـات السابقة التي درست موضوع أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي سواءٌ من الناحية النظرية أو من الناحية العملية. ووفقاً لذلك سيتم في هذه الإطار التعرف على ماهية السياسـة الماليـة، وبيان أدواتها وأهدافها وهيكلتها وعوائق نجاحها، وسيتم دراسـة موضـوع النمـو الاقتصـاد ونظرياته، وربط أثر السياسة المالية بموضوع النمو الاقتصادي.

2.1.2 مفهوم السياسة المالية

إن السياسة المالية بمفهومها الحديث ترتكز على معطيات العالم الاقتصادي كينز القائم على ضرورة تدخل الحكومات بالتأثير على النشاط الاقتصادي، وذلك بهدف تحقيق عملية الاستقرار الاقتصادي، وذلك خلال تعديل سياسات الإنفاق العام والإيرادات الضريبية. حيث تم تطوير نظريات كينز استجابة للحدث الاقتصادي المروّع الحاصل عام 1929م والمتمثل بالكساد العظيم والذي كان حصوله بمثابة التحدي للفكر الاقتصادي، إذْ إنّ التقلبات الاقتصادية لم تكن ذاتية التصحيح كما كان يعتقده البعض قبل فترة الكساد العظيم. **(خلف، 2008)**

إن مصطلح السياسة المالية يعدّ مصطلحاً حديث النشأة، ولم يكن ليظهر قبل الكساد العظيم، حيث كانت النظرية العامة لجون كينز والتطورات النظرية اللاحقة محطة انطلاق ومحفزاً فعالاً لإعطاء السياسة المالية دورا رئيسيا في علاج المشاكل الاقتصادية في الدول، وفي هذا السياق فإن دور الدولة في النشاط الاقتصادي أدى إلى بروز اصطلاح (السياسة المالية). **(عبدالقادر و محمد، 2017)**

هناك العديد من التعريفات التي زخر بها علم الاقتصاد التي تتعلق بمفهوم السياسة المالية، فالسياسة المالية كما عرفها **(نقاش، 2003)**، هي كيفية استخدام الجهات الحكومية للضرائب والنفقات العامة لزيادة أو تقليل النمو الاقتصادي وذلك عن طريق التأثير على الطلب الفعّال ومستوى النشاط الاقتصادي ككل. وأكد على ذلك **(داوود، 2014)** من خلال تعريفه لها بأنها تلك السياسة التي تسعى لتحقيق توازن بين طرفي الميزانية العامة وتحقيق مستويات إنتاج كليّ مرتفعة؛ وذلك تجنبا لحدوث تضخم اقتصادي، من خلال استخدام الإيرادات الضريبية والنفقات العامة. كما عرفها **(غدير، 2010)** بأنها العمليات التي يمكن من خلالها إدارة الأموال بطريقة إيجابية كفؤة للتأثير على العرض والطلب؛ بهدف تنشيط الاقتصاد وتحقيق معدلات دخل قومي معقولة.

كما وتعرف السياسة المالية بأنها تلك السياسة التي يتم من خلالها التأثير على الاستثمار بشكل فعال، وتحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة، عن طريق التحكم بأدوات الموازنة من نفقات

حكومية وإيرادات ضريبية. **(يوسف كمال، 1993)**. وأكد على ذلك **(كنعان، 1997)** و **(الوادي و عزام، 2000)**، أما من حيث تأثيرها من ناحية مجتمعية فعرّفها **(دراز، 2000)** بأنها سياسة استخدام المصادر الإيرادية والبرامج الإنفاقية عبر برنامج تخططه وتنفذه وتديره الحكومة؛ بهدف تجنب الآثار غير المرغوبة، وتحقيق آثار مرغوبة وذلك على جميع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وصولا لحالة تحقيق الأهداف المجتمعية.

ومن خلال التعريفات السابقة خلص الباحث إلى أن جميع هذه التعريفات اتفقت بمفهومها العام والضمني على أن السياسة المالية هي أداة حكومية فعّالة يتحكم بها صانعو القرار في الدولة؛ للتأثير على متغيرات الاقتصاد الكلي وصولا لتحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، والحد من المشاكل التي قد تواجه الاقتصاد من انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض معدلات الاستثمار وارتفاع معدلات البطالة وتدني مستويات الدخل وغيرها من المشاكل الاقتصادية التي قد تعتبر تحديا لحكومة أية دولة في العالم.

3.1.2 نشأة وتطور السياسة المالية

إذا كان الاقتصاديون قد اتفقوا على تعريف السياسة المالية بشكل عام إلا أن ذلك لا يعني أنهم اتفقوا على مضمونها ومدى فعاليتها، وعند الحديث عن نشأة السياسة المالية وتطويرها لا بدّ من التطريق إلى نواحٍ عديدة، سواء من حيث تطويرها على مدار العصور التي مرت بها أم من خلال المدارس الاقتصادية التقليدية والحديثة التي تطرقت لها بشكل يوحي بالاهتمام:

أولا: السياسة المالية عبر العصور

مرت السياسة المالية في تطورها وتبلور مفهومها في عدة أزمنة وعصور، فقد اختلفت هذه السياسة عبر تلك العصور من نواحٍ عديدة، وإن أبرز تلك العصور هي العصور القديمة، العصور الوسطى والعصور الإسلامية **(سالكي، 2013)**:

1) السياسة المالية في العصور القديمة

إن الناظر إلى السياسة المالية في العصور القديمة بشكل عام يستطيع أن يرى ظهـورا باهتا لها؛ وذلك لوجود ارتباط وثيق بين مالية الدولة بمالية وسلطة الحاكم المطلقة، وكذلك اتسام الحياة الاقتصادية بالبساطة وقلة المظهر وعدم الاهتمام الكافي مـن قبـل المفكـرين القـدامى بالمظاهر الاقتصادية.

وسيتم هنا توضيح أبرز مراحل العصور القديمة كما يلي **(الجمل، 2006)**:

أ- السياسة المالية في العصر الفرعوني

ظهر في هذا العصر تطور ملحوظ للسياسة المالية تجلّى ذلك من خلال وجود عوامـل عدة، أبرزها: وجود الاحتكار لبعض المنتجات والرسوم المدفوعة على البضائع لتـتم عمليـة مرورها وتنقلها في الأسواق، وكذلك قيام الدولة بفرض ضرائب على المنتجات التي تعدّ شائعة الاستخدام آنذاك، فضلا عن ضريبة الدخل المفروضة على الثروة والتركة والأراضي التي تـتم زراعتها، وكذلك توجيه مجموع هذه الإيرادات لجهوزية المنظمة الأمنية والدفاعية والعدالة.

ب- السياسة المالية في العصر اليوناني

نادى فلاسفة ذلك العصر بضرورة تدخل الحكومة بشكل مباشرة في عمليات منع الاحتكار، وضرورة مراقبة الأسعار، فضلا عن تحديد أوجه الإنفاق التي ينبغي أن يسري فيها على وجـه الخصوص وهي: التعليم، والأمن، والعدالة، والحروب ودفع الأجور، وكـذلك الإنفـاق علـى الأشخاص غير العاملين كالأطفـال والنساء من خلال الإنفاق التحـويلي (الاعانـات). **(بابـا، 2004)**

2) السياسة المالية في العصور الوسطى

يمكن في هذا العصر رؤية ملامح السياسة المالية من خلال أبرز فلاسفته مثل (توماس ألاكويني) و(أورسم). حيث نادى ألاكويني بوجوب تدخل الحكومة في آلية مراقبـة الأسـعار،

ووضع أرضية وسقف سعري عليها، وكذلك ضرورة منع الاحتكار، والحث على التقليل من المصرفات الشخصية التي قد تتنافي مع تحقيق المصالح العامة، أي أن التدخل يجب أن يكون مباشراً من قبل الدولة. وهذا ما لم يتفق معه أوسم الذي كان أول من أسس سياسة فرض الضريبة في العالم الغربي، الذي أكد بعدم جواز قيام الحكومة لمصادرة الملكيات وإدارتها بحجة تحقيق المصلحة العامة، كما أكد أن الدولة وإن كان لها دور في العملية الاقتصادية والاجتماعية، فالضرائب هي أهم عنصر من عناصر التمويل لهذه الدولة.**(سالكي، 2013)**

3) السياسة المالية في العصر الإسلامي

يعدّ هذا العصر كمؤسس لجذور السياسة المالية خاصة وفي ظل وجود أنظمة الجباية والإنفاق، فضلا على أنه وفي عصر الخليفة عمر بن الخطاب ((رضي الله عنه))، تم وضع أول ديوان في الدولة، كما صبَّ الاهتمام على تعيين الولاة والعمال الذين يتصفون بالأمانة، لطالما تعدُّ الرقابة المالية من أسمى أدوات نجاح السياسة المالية، كما كانت الإيرادات توزع على من يستحقها بعد الاحتفاظ بها في بيت مال المسلمين، وكان للدولة الدور الأسبق من خلال تدخلها في علاج مشكلات الفقر والأعباء العائلية والعدالة وغيرها. **(الكرفاوي، 2006)**

ثانيا: السياسة المالية عبر المدارس الاقتصادية الفكرية

1) **السياسة المالية عند التجاريين**

كان الهدف منها في هذا العصر الذي ساده (الراسمالية التجارية) هو تحقيق أقصى ربح لفئة التجار؛ لذلك قامت الدولة بالتدخل لتحقيق هذا الهدف وعملت على ما يمكنها من ذلك. وقم تم اعتماد هذه السياسة من قبل فلاسفة التجاريين في آخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر، حيث يعدّ ويليام بن (William Penn) و توماس مون(Thomas Mun) أبرز من كتب في ذلك العصر، حيث وضح توماس خطورة الدور التي قد تؤثر به الضريبة على الاستقرار الاقتصادي بل أن الدولة يجب أن تعمد في تمويل نفسها على قدرتها على التصدير، بينما اعتقد الآخر أنها قد تؤدي إلى ازدهار الاقتصاد إذا ما انفقت على الخدمات العامة دون

الإفراط بها، كما دعا لترشيد الإنفاق العام بأن يكون على (الادارة، العدل والدفاع). **(داي، 2007)**

2) السياسة المالية عند الطبيعيين: (المذهب الحر/ الفيزوقراط)

ارتكز الطبيعيون على أن النشاط الاقتصادي يخضع للقانون الطبيعي الذي يستند إلى أفكار عدة، منها: عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية إلا في نطاق ضيق جدا، كتوفير الأمن والطرق والحماية، كذلك وجوب احترام الملكية بجميع أشكالها، وتشجيع الحرية الاقتصادية، كحرية التجارة الداخلية والخارجية، كما اهتم الطبيعيون بقطاع الزراعة، واعتبروا أن القطاعات الأخرى قطاعات عقيمة، وأوصوا بضرورة فرض الضرائب على ناتج صافي هذا القطاع؛ أي على ملاك الأراضي بحيث تكون غير كبيرة، وإعادة ضخ هذه الإيرادات في الحركة الاقتصادية. **(عبدالعظيم، 2007)**

3) السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي التقليدي (الدولة الحارسة)

اتسمت النظرية المالية التقليدية في هذا الفكر بتأثرها بفلسفة الحرية الاقتصادية التي تعكس فلسفة المذهب الاقتصادي التقليدي الذي يرتكز على أن النظام الرأسمالي يصل بشكل تلقائي إلى عملية توازن مستقرة، عندما تستغل الموارد الإنتاجية في المجتمع بشكل كامل، ومن أبرز الأسس والأدوات التي اتسمت السياسة المالية الكلاسيكية بها: أن جوهر السياسة المالية هو الدافع الفردي الذي يحقق بدوره المصلحة العامة، الدور الحيادي الذي يجب أن تلعبه الحكومة في الحياة الاقتصادية، وضرورة تساوي طرفي الموازنة العامة، أما فيما يتعلق بأهم أدوات السياسة المالية في العهد الكلاسيكي فتمثل بالإنفاق العام والضرائب. **(فوزي، 1994)**

ومن خلال تطبيق السياسة المالية الكلاسيكية ظهر جليا بأن السير على تلك الأفكار لم يكن جسرا يحول دون تخضم الأزمات الاقتصادية، وتصاعد أثرها وبالتالي إلحاق الضرر المحتم بالاقتصاد، لاسيما أن ما تعرضت إليه بعض الأنظمة الرأسمالية من ظروف وعوائق اقتصادية مهّد إلى ظهور فكر اقتصادي مختلف الفلسفة فتمثل بالفكر الكينزي.

4) السياسة المالية في الفكر الكينزي (الدولة المتدخلة)

إن ظاهرة الأزمة العالمية عام 1929م التي أضعفت الاقتصاد العالمي كانت بمثابة الشعرة التي قسمت ظهر البعير، فقد أثبت من خلالها عدم كفاءة السياسة المالية الكلاسيكية، أدى ذلك إلى خروج ثورة فلسفية فكرية جديدة سميت بالفكر الكينزي على يد عالم الاقتصاد كينز صاحب كتاب (النظرية العامة) الذي تصدى فيه لقانون ساي للأسواق، بحجة أنه لم يعر اهتماما كافيا لدور الطلب الفعال في عملية تحديد الدخل، وبالتالي باتت عملية تدخل الدولة أمرا مقبولا في إدارة الاقتصاد.**(أبو السعود، 2004)**.

أما أبرز الملامح التي ميزت السياسة المالية في العهد الكينزي: أن النفقات والإيرادات العامة أصبحت أدوات رئيسة لتحقيق أهداف الدولة الاقتصادية، تحول دور الضريبة من أداة تستخدم لتمويل النفقات العامة إلى أداة تحقق من خلال الأهداف الاقتصادية، واتساع نطاق الإنفاق العام ليشمل الإنفاق على الأنشطة الإنتاجية والاستهلاكية.

5) السياسة المالية في الفكر الحديث (المعاصر)

إن أساس تطوير السياسة المالية في الفكر المعاصر ينبغي أن يكون مبنياً على فهم وتحليل واقعي للمتغيرات والمحددات الحقيقية للنشاط الاقتصادي. وقد قدم الاقتصادي وينترب(Weintraub) طرحاً أشار من خلاله إلى أن الاقصاد الكنزي التقليدي وعلى الرغم من نجاحه إلا أنه تجاهل جانب العرض الكلي وركز فقط على الطلب، ولهذا لابد من تطوير النموذج الكنزي ليصبح نموذجاً مبنياً على العرض الكلي والطلب الكلي معاً، لذلك فإن جميع الجهود القائمة على تطوير أسس السياسة المالية في الفكر المعاصر يجب أن تتجه نحو إعادة صياغة هذه السياسة بأسلوب أكثر عمقاً وواقعية، بحيث يتم توجيه أدواتها للتأثير على كل من منحنى العرض الكلي ومنحى الطلب الكلي معاً وبشكل موازٍ بدلاً من تركيزها على جانب واحد فقط وإهمالها للآخر.**(دراز، 2000)**

4.1.2 أهداف السياسة المالية

يسعى واضعو السياسات الاقتصادية إلى تحقيق عدد من الأهداف في الدولة، ومن ضمن أهم وأبرز هذه السياسات الاقتصادية هي السياسة المالية التي يسعى الاقتصاديون وصانعو القرار عبر استخدام أدواتها إلى تحقيق أهداف عدة، منها **(كنعان، 2003):**

أولا: تصحيح اتجاه سير العمليات التنموية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة

نظرا للدور المهم والتأثير الفعال الذي تستطيع أن تلعبه السياسة المالية في الاقتصاد، فإنها تعتبر السياسة القادرة على التدخل بجميع مراحل الدورة الاقتصادية والتأثير عليها بشكل كبير. حيث إنه من الممكن أن يتم استخدام أدواتها بشكل قوي وفعال للقضاء على أية أمراض أو عيوب قد تعرقل أيَّ طور في أطوار الدورة الاقتصادية، وقد يظهر ذلك جليا بعدة أمور وأحداث منها:

أ – تدخل السياسة المالية في مرحلة الانتاج

يظهر دور السياسة المالية في زيادة الثروات المادية والبشرية، وكذلك في زيادة حجم وكمية الانتاج للوصول إلى الأهداف الاجتماعية للدولة، وذلك عن طريق الرسوم والضرائب المفروضة على بعض الأنشطة والقطاعات وكذلك بمنح إعفاءات ضريبة كاملة.

ب- تدخل السياسة المالية في مرحلة التوزيع

يمكن استئصال جميع المسببات التي قد تؤدي إلى وجود عيوب وتشوهات تعكر صفو نظام التوزيع، وذلك إذا ما تم توجيه السياسة المالية بمسار محدد يعمل على ذلك.

ج- تدخل السياسة المالية في مرحلة الإنفاق

يمكن إجراء عملية توجيهية للاستثمار والادخار والاستهلاك باستخدام السياسة المالية نحو القطاعات الأكثر كفاءة وربحية، وفائدة من ناحية اقتصادية واجتماعية.

ثانيا: التأثير على ما تمر بهد الدولة من حالة اقتصادية

يستطيع متخذو القرار في الحكومة أن يحافظوا على استقرار الحالة الاقتصادية وتوازنها في الدولة من خلال استخدام أدوات السياسة المالية. فمثلا: في حالة وجود تضخم اقتصادي فإنه من الممكن العمل على زيادة معدلات الضرائب، وبالتالي زيادة تكاليف الاستثمار فيقل الطلب عليه، هذا يؤدي إلى كبح جماح التضخم من خلال تقليل الاستهلاك والطلب، وكنتيجة ذلك الوصول إلى حالة الاستقرار الاقتصادي. أما عند وجود حالة الكساد فإن الحكومة تستطيع التدخل أيضا من خلال تقليل الضرائب، عندها فإن الطلب على الاستثمار سيزداد مما يؤدي إلى تنشيط الاقتصاد، والوصول إلى حالة التوازن والاستقرار الاقتصادي. كما ويمكن عمل ذلك بواسطة الإنفاق الحكومي واستخدامه بطريقة معاكسة للضرائب لتحقق نفس الهدف.

ثالثا: الدور الفعال للسياسة المالية في زيادة معدلات النمو الاقتصادي

يعد رفع معدلات النمو الاقتصادي في الدولة من أحد أهم الأهداف التي تطمح الحكومة إلى تحقيقها، من خلال استخدام تركيبة ملائمة (هيكلية معينة) من مركبات وعناصر أدوات السياسة المالية، لاسيما أن استخدام تركيبة غير مناسبة منها تؤدي إلى نتائج لا يُحْمَدُ عقباها؛ فيجب استخدام واختيار الأدوات المالية المناسبة إلى تؤدي بدورها إلى تنشيط الطلب الكلي الذي يؤدي بدوره إلى زيادة مستوى العرض الكلي في الاقتصاد ومن ثم زيادة النمو الاقتصادي.

رابعا: الدور الفعال للسياسة المالية في تحقيق العدالة الاجتماعية

إن استخدام أدوات السياسة المالية المختلفة من شأنه أن يحقق العدالة الاجتماعية إذا ما تم استخدامها بشكل مناسب وفعال، فيمكن مثلا للدولة أن تقوم برفع معدلات الضرائب على الفئات الثرية في المجتمع، وتقليلها على الفئات الفقيرة. كذلك زيادة معدلات ضخ النفقات العامة التي تصب في قناة القطاعات الخدماتية والمشاريع غير الإنتاجية كالتعليم، والصحة، والثقافة، والرياضة وغيرها. كما ويمكن زيادة النفقات على دعم السلع الاستهلاكية وزيادة المساعدات للفقراء والمحتاجين.

5.1.2 العوامل المحددة للسياسة المالية

في ضوء ما تم ذكره آنفا من أهداف السياسة المالية، لا بدّ أن يكون هناك عدة عوامل عامة تلعب دورا حيويا في إنجاح تحقيق أهداف السياسة المالية في الدولة منها (**عريقات، 2006**):

أولا: وجود جهة إدارية حكومية كفؤة ومستوى وعي ضريبي

كما هو معلوم أن هناك علاقة طردية بين الضريبة التي تلعب دورا حيويا في الإيرادات العامة لأي بلد، ومستوى التقدم الاقتصادي في ذلك البلد، كلّ ذلك يعتمد على مستوى الوعي الضريبي لدى الأفراد من جهة وعلى كفاءة الجهة التي تقوم بتحصيلها من جهة أخرى.

ثانيا: مستوى كفاءة وتقدم المؤسسات العامة

يتم تحديد جزء من النفقات العامة منصوص عليه في الميزانية، تتحمل هذه المؤسسات بدورها مسؤولية ومهمة إنفاقها وفق أطر اختصاصاتها المختلفة، بشكل يتيح تحقيق أهداف السياسة المالية.

ثالثا: وجود سوق مالي متقدم في الدولة

إن وجود سوق مالي منظم في الدولة سيؤدي بدوره إلى وضع سياسة مالية مناسبة تتلاءم مع أهداف السياسة الاقتصادية المتبعة؛ كون أنّ هناك تكاملاً بين السياسات الاقتصادية في الدولة.

رابعا: قدرة الجهاز المصرفي على جعل السياسة النقدية في خدمة السياسة المالية

يمثل الجهاز المصرفي المصارف بأنواعها التجارية والمركزية. تمر السياسات المالية والنقدية عبر هذا الجهاز المصرفي، هذا يعني أن قدرة الجهاز المصرفي وكفاءته في الدولة تحدد الإطار الذي تسن وتوضع فيه هذه السياسات.

6.1.2 أدوات السياسة المالية

تنقسم السياسة المالية إلى السياسة الضريبية والسياسة الإنفاقية، فتشكل الضرائب بأشكالها وأنواعها المختلفة أدوات السياسة الضريبية، وتشكل مجالات وأوجه الإنفاق العام أدوات السياسة الإنفاقية، وفي هذا البحث سوف يتم التطرق إلى السياستين الضريبية والإنفاقية، والحديث عن كل منها. **(سيف الدين، 2015)**

أولا: السياسة الضريبية

يمكن تعريف السياسة الضريبية على أنها مجموعة من البرامج المتكاملة التي تقوم الدولة بتخطيطيها وتنفيذها باستخدام جميع مصادرها الضريبية الفعلية والمحتملة؛ بهدف تحقيق أهدافها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. **(شكري، 1999)**

وتتكون الضرائب بصورة رئيسة من نوعين هما: ضرائب مباشرة وأخرى غير مباشرة **(دراز، 2000)**:

1- **الضرائب المباشرة:** هي الضرائب التي يتم فرضها على جميع أوجه الدخل وأنواعه المختلفة، كتلك المفروضة على الأشخاص الذين يعملون في القطاعين: الخاص أو العام، وكذلك أيضا الضرائب التي تفرض على ربح الشركات العامة أو الخاصة.

2 – **الضرائب غير المباشرة:** فهي ليست ضرائب على الدخول بذاتها، وإنما هي الضرائب المفروضة على أوجه إنفاق الدخول وصورها المختلفة، أي أنها الضرائب المفروضة على التداول أو المعاملات، وتحتوي على: الضرائب المفروضة على الاستهلاك، الرسوم الجمركية والثروة المنقولة بين المؤسسات أو الأفراد.

ثانيا: السياسة الإنفاقية

يعرف الإنفاق العام أو النفقة العامة بأنه هو ذلك المبلغ المحدد من الأموال التي تقوم الدولة أو هيئتها الرسمية بدورها باستعماله، وذلك لتحقيق الصالح العام.**(الفار، 2008)**، كما يعدُّ

مفهوم الإنفاق العام أحد أهم المعايير التي تستخدم في عملية قياس الحجم الذي يمثله دور الدولة في النشاطات الاقتصادية، ويحتوي الإنفاق العام على المدفوعات التي تقوم الدولة بها جميعها والتي لا لا تعدُّ واجبة السداد، سواء في الحالات التي تكون بها بمقابل أو بلا مقابل، وسواء أكانت هذه المدفوعات لأهداف جارية أو رأسمالية. **(عبدالباسط، 2004)**

وتقسم النفقات العامة من حيث الهدف منها إلى تقسيمات عدة، ومن هذه التقسيمات: النفقات الحقيقية التي تستنزف جزءا من موارد الاقتصاد القومي المتاحة بهدف تأدية الخدمات العامة، والنفقات التحويلية التي تقتصر على تحويل جزءٍ من الموارد الاقتصادية من اتجاهها الأصلي؛ وذلك لغاية أن تحقق هدفا محددا. **(غدير، 2010)**

1) **النفقات الحقيقية:** تقسم بدورها إلى نفقات جارية ونفقات استثمارية.

أ – النفقات الجارية

تحوي جميع ما يلزم من مصروفات بهدف تسيير المرافق العامة، أي أنها تلك النفقات التي تلزم لقيام الإدارات الحكومية لخدماتها ووظائفها، كما تتضمن أيضا المصاريف التي لها علاقة بالأجور والمكافآت، والأثمان المتعلقة بالموارد الأولية اللازمة في عمليات الإنتاج، ووسائل النقل وما إلى ذلك، ويتسم هذا النوع من النفقات بالانتظام والدورية، وتقوم الدولة بتغطيتها باستخدام الإيرادات الجارية التي تحتوي على رسوم عامة وضرائب.

ب – النفقات الاستثمارية

تحتوي على جميع أنواع المصروفات الهادفة إلى زيادة التكوين الرأسمالي، ورفع الطاقة الإنتاجية للحكومة، فيمكن القول إنها تتعلق بعملية التنمية لإمكانات الدولة لتقديم الخدمات للمواطنين والمشاريع الإنتاجية الهادفة، ومن أبرز الأمثلة على تلك النفقات: المصروفات التي تتعلق بإنشاء محطات الكهرباء وبناء السدود، وأبرز ما يميز هذه النوع من النفقات بأنها نفقات غير متكررة بانتظام؛ أي أنها تتغير بشكل دائم على حسب ما تمر به الدولة من ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية تحيط بها.

2) **النفقات التحويلية:** تضم ما تقوم به الحكومة من مصروفات لا تحصل مقابلها على سلع أو خدمات، وبالتالي الهدف منها تحويل جزء من موارد الدولة المتاحة من مسارها بهدف تحقيق رؤية اقتصادية أو اجتماعية أو مالية، ويمكن أن تنقسم حسب أغراضها إلى ثلاث أنواع فرعية (**أسماء، 2014**):

أ – النفقات التحويلية الاقتصادية

تضم كل ما تمنحه الدولة من إعانات بهدف دعم المشاريع الإنتاجية بهدف تقليل تكاليف الإنتاج الخاصة بها، ممّا يساعد للحفاظ على أسعارها حتى عند مستوى منخفض، فيؤدي إلى منح الطبقة الفقيرة فرصة استهلاك هذه المنتجات، وكذلك تقديم المعونة لهذه المشاريع للوقوف أمام منافسة مثيلاتها الأجنبية.

ب – النفقات التحويلية الاجتماعية

تتضمن كل ما تقدمه الدولة من إعانات للطبقة الفقيرة في المجتمع؛ وذلك بهدف إعانتها على تحدي أعباء الحياة.

ج – النفقات التحويلية المالية

تتضمن كل ما تقوم الحكومة بإنفاقه عند مباشرة نشاطها المالي، وتحوي فوائد ما ترتب من دين عام وأقساط الاستهلاك السنوية المترتبة عليها.

7.1.2 آلية عمل السياسة المالية:

يستخدم الاقتصاديون أدوات السياسة المالية من أجل التعامل مع الفجوة الركودية والفجوة التضخمية ومعالجتهما، وتظهر آلية عملها فيما يلي:

أولا: تدخل السياسة المالية في حالة الكساد (مجيد، 2000)

تعني حالة الكساد أن يكون هناك عجز في تصريف المنتجات، نتيجة أن يكون العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي، وهذا يعني وجود جميع أنواع البطالة نتيجة عدم وجود فرص عمل

تكفي الجميع. وفي حالة الكساد يمر الاقتصاد بما يعرف بمرحلة التباطؤ في النمو، ولكي يتم انقاذ الاقتصاد من هذه الحالة يلجأ صانعو القرار إلى استخدام ما يسمى بالسياسة المالية التوسعية.

وتكون آلية تنفيذ السياسة المالية التوسعية عن طريق ما يلي:

1) **رفع مستوى الإنفاق العام:** يكون زيادة مستوى الإنفاق العام ممثلاً في زيادة ما تشتريه الحكومة من سلع وخدمات بصورة مباشرة، أو يكون بزيادة ما يحصل عليه الأفراد من دخول، ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب، وعند زيادة الطلب بالشركات والمؤسسات والمصانع فيزداد إنتاجها، وهذه بالتأكيد سوف يخلق حاجة إلى المزيد من التوظيف، وخلق فرص عمل جديدة تساعد في نهاية المطاف إلى علاج مشكلة البطالة، وكذلك حالة الكساد ودفع عجلة التنمية الاقتصادية نحو الأمام.

2) **كما قد تلجأ الحكومة لتخفيض الضرائب كبديل عن رفع مستوى الإنفاق العام:** يعدّ تخفيض نسبة الضرائب أو منح إعفاءات ضريبية للأفراد عاملا مساعدا في زيادة دخلهم، فعند التخلي عنها أو تخفيضها تنخفض نسبة الاقتطاعات أقل مما كانت عليه، الذي يساعد على رفع مستوى دخل الأفراد الذي سينفق على الاستهلاك والادخار، ممّا يزيد الطلب الكلي بما يشمله من طلب استهلاكي وطلب استثماري.

3) **وقد تلجأ الحكومة إلى استخدام الطريقتين السابقتين معا:**أي أن الحكومة إذا أرادت أن تدفع عجلة الاقتصاد نحو الأمام، والخروج مما يعرف بحالة الكساد الاقتصادي قد تزيد مستوى الإنفاق وتخفض نسبة الضرائب معا.

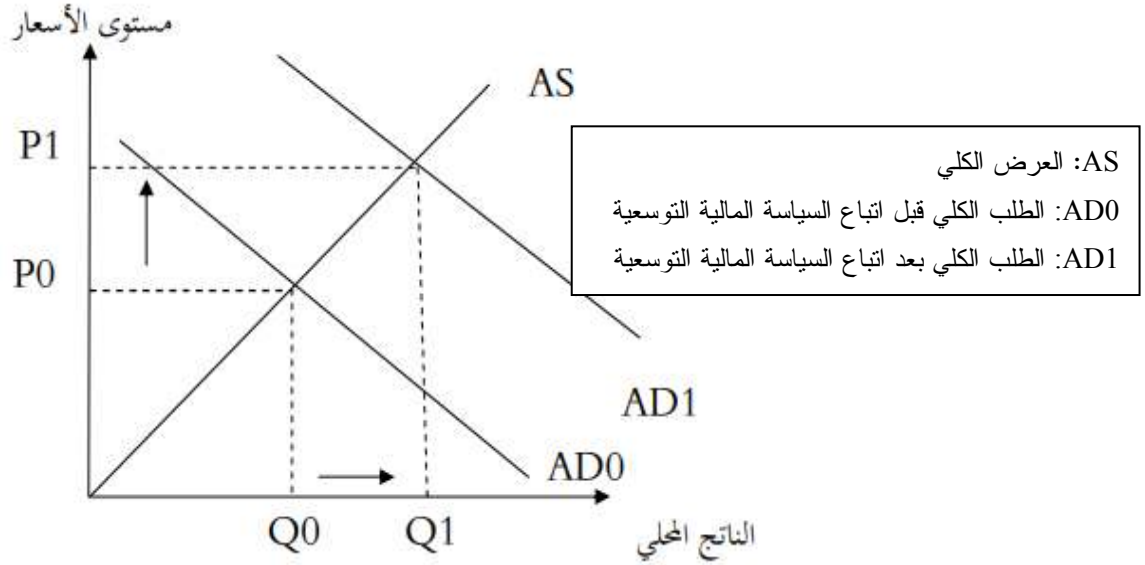

الشكل البياني (1.2)

المصدر: (الوزني والرفاعي، 2002)

يتضح من الرسم البياني (1.2) أن السياسة المالية التوسعية لها أثر كبير على الطلب الكلي حيث إن الزيادة في حجم الإنفاق أو تقليل الضرائب أو في كليهما سيؤدي إلى زيادة في الطلب الكلي، مما يؤدي إلى زيادة الانتاج وارتفاع في الأسعار.

ثانيا: استخدام السياسة المالية في حالة وجود تضخم اقتصادي(عبدالمنعم، 2000).

تتمثل حالة التضخم الاقتصادي بارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار، ويبرز دور السياسة المالية في هذه الحالة في السعي الدؤوب لتخفيض مستوى الطلب الكلي وكذلك تحسين القدرة الشرائية، وذلك باتباع ما يسمى بالسياسة المالية الانكماشية، ويتمّ ذلك بتنفيذ الآلية الآتية:

1) **تخفيض مستوى الإنفاق العام:** يؤدي بدوره إلى تخفيض مستوى الاستهلاك بفعل آلية المضاعف؛ مما يعمل على تقليل الطلب الكلي، مؤديا إلى كبح وتقليل مستوى الأسعار.

2) **وقد تلجأ الحكومة إلى رفع معدل الضرائب:** إذ إن رفع معدل الضرائب يسبب خفض الدخول، وبالتالي تقليل الطلب الكلي؛ ليسبب كبح مستوى الأسعار.

3) **وقد تعمل الحكومة على المزج بين الحالتين السابقتين معا:** أي أن تقليل الإنفاق العام وزيادة الضرائب من شأنه أن يخرج الاقتصاد من حالة التضخم الاقتصادي.

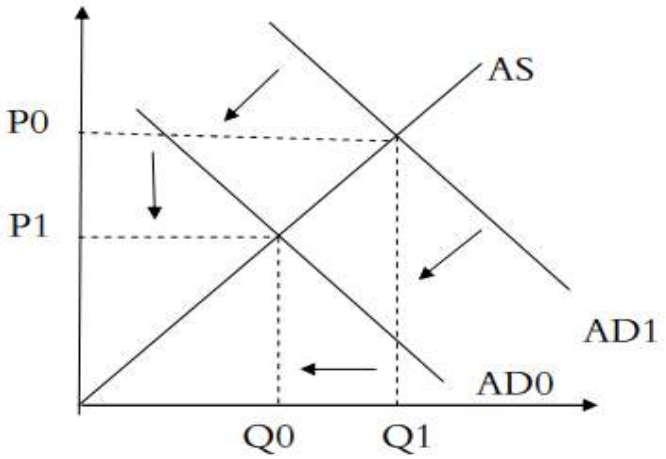

الرسم البياني (2.2)

المصدر: (الوزني والرفاعي، 2002)

يوضح الرسم البياني (2.2) أثر استخدام سياسة مالية انكماشية مما يؤدي إلى انخفـــاض الطلب الكلي وبالتالي التخلص من حالة التضخم في الاقتصاد.

2.2 النمو الاقتصادي

يمثل النمو الاقتصادي أحد أهم الأهداف الجوهرية التي تسعى لتحقيقه جميع الحكومات في دول العالم كافة، وذلك عن طريق استخدام السياسات الاقتصادية المختلفـــة، اذ إنـــه يعتبـــر النتيجة والمحصلة النهائية لما تضافرت عليه الجهود والآليات الاقتصادية وغيرها من الجهـــود المبذولة والمنفذة في بلد ما. كما يعد النمو الاقتصادي احد أهم أسس تحسين المستوى المعيشـــي للدول، ومؤشرا على مستوى رخائها ورفاهيتها، وتلعب العوامل المحيطة بالنمو الاقتصادي دورا حيويا مهما في تحقيقه، فعلى سبيل المثال تعدّ العوامل الآتية وغيرها بمثابة البيئة المحيطة التي توفر البيئة المناسبة الحاضنة لتحقيق النمو الاقتصادي وتطويره، منها: توفر مؤسسات تتصـــف بالكفاءة العالية، نظام الحكم الفعال الحكيم، البحث العلمي، الصحة، التعليم، المشاركة المجتمعية، تناغم وتكامل السياسات الاقتصادية. **(جرار، 2018)**

1.2.2 مفهوم النمو الاقتصادي

يعرف النمو الاقتصادي بأنه هو تلك العملية التي يتم خلالها زيادة الدخل الحقيقي بشكل مستمر وتراكمي في مدة زمنية مستمرة، بحيث تكون الزيادة في الدخل أعلى من معدل النمـــو

السكاني، وذلك يكون مع ضرورة وفرة الخدمات الاجتماعية والإنتاجية، وكذلك توفير الحماية للموارد المتجددة من عوامل التلوث والحفاظ على الموارد غير المتجددة من التبذير والاستنزاف. **(Landes L. , 1969)**، كما يعرف النمو الاقتصادي بأنه هو ذلك النمو المتمثل بارتفاع مستمر في مؤشر حجم الإنتاج لبلد معين خلال فترة أو فترات زمنية طويلة، ويقصد بذلك الناتج الإجمالي الصافي بالقيم الحقيقة. **(Masse, 2011)**.

كما عرفه بعض الاقتصاديين كالاقتصادي Paul Samuelson من وجه نظره أنه توسع وارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي لبلد ما، أي أن النمو الاقتصادي يحدث عندما ينتقل منحنى إمكانية الإنتاج PPf إلى الخارج. **(Samuelson & Nordhuas, 2010)**، وعرفه Domink Salvatore أنه حدوث زيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي زيادة مستمرة **(Salvatore , 1992)** وأكد Peterson على ذلك وأضاف أن الاقتصاد في هذه المرحلة قادر على انتاج المزيد من السلع والخدمات. **(Jain, Khanna, & Sen, 2010)** ، كما ويعرفه الاقتصادي Kousof بأنه هو التغيير المسجل في حجم النشاط الاقتصادي لبلد معين. **(بن قدور، 2013)**.

أما من ناحية رياضية فأشار **(خليفة، 2001)** في دراسته إلى أن متوسط الدخل الفردي (المعبر عن النمو) = الدخل الكلي / عدد السكان. أي أن قياسه يكون بشكل كمي وأكد على ذلك الاقتصادي Pouneh بأنه هو تلك العملية التوسعية الاقتصادية بشكل تلقائي التي تقاس بمتغيرات كمية حادثة **(رضوان، 2011)**.

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن استنتاج أمور عدة، منها: عندما يتم الحديث عن مفهوم النمو الاقتصادي فإنه لا يقصد حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي فحسب، بل يجب أن يترتب على ذلك زيادة دخل الفرد الحقيقي بعبارة أخرى يجب أن يكون معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي أعلى من معدل النمو السكاني، وكذلك زيادة دخل الفرد يجب أن تكون زيادة حقيقة، بالإضافة إلى كونها نقدية؛ أي يجب أن يتم أخذ التضخم بعين الاعتبار، النمو الاقتصادي هو متغير يقيس مدى التغير في حجم الناتج الحقيقي بشكل كمي.

2.2.2 محددات النمو الاقتصادي (عوامل النمو الاقتصادية)

تعدّ عملية النمو الاقتصادي من الظواهر المعقدة جدا عند دراستها، التي تتأثر بعدة عوامل، وقد صنف الاقتصاديون عند دراستهم للعوامل المحددة للنمو الاقتصادي بعوامل اقتصادية تتمثل في عوامل الانتاج، وهي الموارد الطبيعية، والموارد البشرية، وراس المال والتكنولوجيا، بالإضافة إلى عوامل مهمة أخرى، ولكنها عوامل غير اقتصادية، ولكنها وفي الوقت ذاته تعد عوامل ضرورية في عملية تحقيق حالة من النمو الاقتصادي. وسيتم فيما يلي توضيح بعض أهم وأبرز هذه العوامل والحديث عن كل واحدة بإيجاز.

اولا: العوامل الاقتصادية

تتمثل أهم العوامل الاقتصادية المحددة والمؤثرة في عملية النمو الاقتصادي لبلد ما فيما يلي **(معطاالله، 2015)**:

1- الموارد الطبيعية

تشكل الموارد الطبيعية اللبنة الأساسية والعامل الرئيسي الذي يؤثر جليا على النمو الاقتصادي لأي دولة في العالم، ويرى علماء الاقتصاد أن الموارد الطبيعية هي من يحدد درجة النمو الاقتصادي في الدولة، أي أنها تؤثر على النمو الاقتصادي كمّا ونوعاً والتي تشمل: مساحة الأراضي المتاحة في الدولة ونوعية التربة، والمعادن، والنفط ومناخ الدولة الملائم وغيرها.

2- الموارد البشرية

تشكل الموارد البشرية مكانة مرموقة مهمة من بين محددات النمو الاقتصادي وعناصره، فهي تمثل المهارات والمعارف والقدرات لدى الأشخاص، فهي تعتبر بمثابة مستلزماً مهمّا في عملية الإنتاج، مما يترتب على ذلك أنها تلعب دورا حيويا مهمّا واضحا في عملية النمو الاقتصادي، ويرى الاقتصاديون أن عملية النمو الاقتصادي السريع تتطلب نموا سريعا للكفاءات البشرية، وإتاحة فرص كافية لتوظيفها، وتنقسم الموارد البشرية إلى فئتين رئيستين:

أ – **فئة عرض العمل:** وهي التي تمثل العاملين حيث إن أي زيادة في أعداد هذه الفئة يساهم في النمو الاقتصادي إيجابا.

ب – **مجموعة تعمل على تنظيم العمل:** كالمديرين، وتسمى هذه الفئة بالقدرات الإدارية، أي أن الإدارة الحكيمة تساهم بشكل واضح في عملية النمو الاقتصادي من خلال عمليات التخطيط واتخاذ القرارات الحكيمة.

3- تكوين رأس المال

يمثل رأس المال العناصر المستخدمة في الإنتاج سواء من المعدات الثقيلة والمواد الخام أم العمال المدربين الذين يعملون ويشرفون على العمل. **(Somashekar,2003)** ومن الجدير ذكره أن معدل تكوين رأس المال يتحدد بناء على ثلاثة عوامل رئيسة هي: حجم المدخرات الحقيقية في الدولة، ووجود المؤسسات المالية، وآلية استخدام المدخرات بهدف استثمارها في السلع الرأس المالية. **(Groyal & Gyal,2018).**

4- التقدم التكنولوجي

تلعب التكنولوجيا دورا مهمّاً في نمو الإنتاجية والتقدم الاقتصادي لأية دولة في العالم، كونها هي إحدى أهم متطلبات العملية الإنتاجية. فهي بذلك تحظى بأهمية بالغة في عملية النمو الاقتصادي. كما أشار العديد من العلماء إلى أهمية التكنلوجيا في عملية النمو الاقتصادي بطريقة أو بأخرى، فالتقدم التكنولوجي يؤثر بشكل إيجابي فعال في ابتكار طرق بحث جديدة لإنتاج أو تحسين طرق قديمة.**(القريشي، 2007)**

5- حجم السوق

إن من أهم العوامل التي تلعب دوراً فعالاً في رفع معدلات النمو الاقتصادي هو حجم السوق. إذ أنه ومن أجل توفير التنمية الاقتصادية للبلد لابد من العمل على توفير سوق داخلي أو خارجي وإتاحته للسلع التي سوف يتم إنتاجها من قبل البلد نفسه، وذلك من أجل ضمان تسويق

وبيع السلع المنتجة، مما يعمل على زيادة الطلب على السلع المباعة، وهذا يؤدي بدوره إلى خلق سوق أوسع للسلع التي سيتم انتاجها وهذا يتطلب زيادة في مستوى الانتاج وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي.

ثانيا: العوامل غير الاقتصادية

تلعب العوامل غير الاقتصادية أيضا دورا مهمّا في عملية النمو الاقتصادي لأي بلد، فعلى سبيل المثال تحظى العوامل السياسة، العوامل الاجتماعية والثقافية بقدر بالغ الأهمية كما هو الحال في العوامل الاقتصادية في التأثير على عملية النمو الاقتصادي، فيمكن ذكر منها بعض أهمها على النحو الآتي **(معطالله، 2015)**:

1- انتشار التعليم

تعدّ عملية جودة التعليم وانتشاره على نطاق الدولة من أبرز ما يؤثر على النمو الاقتصادي لتلك الدولة، لما في التعليم من تأثير مباشر على رأس المال البشري، حيث إن تطوير الأفراد وتعليمهم وتدريبهم يؤثر بشكل إيجابي على الإنتاجية فيزيدها، وبالتالي يمكن القول إن تطور التعليم يؤدي إلى تطور رأس المالي البشري فيترجم ذلك بزيادة انتاجية البلد وتقدمه، وبالتالي تحقيق نموٍّ اقتصاديا لذلك البلد.

2- العوامل السياسية

يعدّ العامل السياسي من أهم العوامل التي تؤثر ايجابا أو سلبا على النمو الاقتصادي لدولة ما، حيث إنّ اتسام الوضع السياسي للدولة بالهدوء والاستقرار يؤدي بدوره إلى وضع خطط تنموية طويلة الأمد دون الخوف من أي عوائق سياسية تقف كعارض لها، مما يشجع المستثمرين على الاستثمار ويزيد درجة ثقة الأفراد بدولتهم، وبالتالي تكوين المزيد من رأس المال، وبالتالي المساهمة في عملية تحقيق النمو الاقتصادي.

3- العوامل الاجتماعية

تمثل العوامل الاجتماعية جميع السلوكيات الاجتماعية، والقيم الاجتماعية، وانتقال الثقافات بين المجتمعات وغيرها. حيث ترتبط هذه العوامل ارتباطا وثيقا بالنمو الاقتصادي للدولة، فيمكن على سبيل المثال ذكر مثال الثورة الصناعية التي انطلقت في القرن الثاني عشر من إنجلترا ودول غرب أوروبا التي كان لها تأثير كبير ملحوظ على عملية التوسعة في التعليم: ما شجع ظهور اختراعات واكتشافات جديدة، وبالتالي نهوض أصحاب المشاريع صاحبة الريادة والأفكار الجديدة، والتأثير إيجابا على النمو الاقتصادي.

وإضافة إلى العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تم ذكرها آنفا، فإنه تجدر الإشارة إلى أن هناك عوامل أخرى تؤثر بشكل كبير على عملية الإنتاج وعوامله، ومن ثم على عملية النمو الاقتصادي وهي: النظام المالي، حقوق الملكية، التضخم والقطاع العام. **(عمر، 2016)**

3.2.2 متطلبات النمو الاقتصادي

لنجاح عملية تحقيق هدف النمو الاقتصادي لا بدّ من وجود مقتضيات ومتطلبات للوصل إلى ذلك الهدف، يوجد منها على سبيل المثال **(كريم، 2016)**:

1) وجوب توفير الوسائل والأدوات التكنولوجية الملائمة التي تؤدي إلى دعم ومساندة الإنتاج المحلي.

2) توفير جميع المعلومات التي تتعلق الأمور المالية للدولة كافة بشكل دقيق وشفاف، وتساعد في عملية دعم النمو الاقتصادي بصورة أو بأخرى.

3) العمل على وضع خطط اقتصادية حكيمة ومدروسة تدعم الأهداف الاقتصادية كافة، بما فيها النمو الاقتصادي.

4) العمل على تدريب الأفراد وتأهيلهم في جميع القطاعات الخاصة والعامة.

5) العمل على توعية الأفراد وتثقيفهم بأهداف الدولة الاقتصادية؛ وذلك عن طريق تثقيفهم بسياسات الاستهلاك في المجتمعات، وما إلى ذلك من خلال وسائل الإعلام.

4.2.2 أهمية النمو الاقتصادي

يعدّ هدف النمو الاقتصادي إذا ما تحقق شريانا مغذيا لفئات المجتمع وتفرعاته الاقتصادية وغيرها، ويمكن ذكر أهم ما يحقق هذا الهدف، كما يلي (**الخطيب، 2016**):

1) النمو الاقتصادي ذو أهمية كبيرة في جميع دول العالم؛ لأنه يعمل على زيادة الدخل في اقتصاد الدول، فيعمل على تقديم مساعدات جمة لشريحة كبيرة من فئات المجتمع المختلفة، كالمؤسسات العامة والخاصة.

2) يسهم في عملية توفير الحاجات الرئيسية للكثير من الأفراد مثل المأكل والمشرب وبأسعار ملائمة تناسب قدرات الأفراد.

3) يساعد النمو الاقتصادي في القضاء على مشكلة البطالة، إذ إن النمو الاقتصادي يساعد في توفير الكثير من فرص العمل.

4) مساندة الكثير من القطاعات الرئيسية في اقتصاد الدولة مثل قطاع التعليم، قطاع الصحة وغيرها، كما يسهم أيضا في عملية دعم لميزان المدفوعات في الدولة.

5.2.2 نظريات ونماذج النمو الاقتصادي

تعدّ دراسة نظريات النمو الاقتصادي القديمة محط اهتمام للعديد من الباحثين، وذلك من الناحيتين التاريخية والعلمية، فمن ناحية علمية تعد المقارنة بين نظريات النمو الاقتصادي السابقة في الماضي وتلك التي في الحاضر ذات أهمية بالغة؛ لأنها توضح أطوار التطور التي مرت فيها المجتمعات منذ قديم الزمان، ومن الناحية التاريخية فإنها تمكن من تجنب الأخطاء التي قد تكون حصلت في الماضي وتفاديها في الوقت الحاضر والمستقبل. وكما هو معلوم فإن النمو الاقتصادي شهد تطورات عديدة على مدى عدة عقود؛ مما أدى إلى وجود العديد من النظريات

المفسرة له تبعا لذلك، فالاقتصاديون دائما يحاولون البحث عن أفضل النظريات لتطوير اقتصاد البلاد والمجتمعات الذي يسهم في تطور نظريات النمو الاقتصادي مرات عديدة على مدار الأعوام السابقة. وسيتم في هذا الإطار التطرق إلى آلية تطور هذه النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي بشيء من التفصيل **(خفاجة، 2013)**

أولا: النمو الاقتصادي في الفكر التقليدي

عندما يتم الحديث عن النمو الاقتصادي من حيث موضوع التطرق إليه فإن الفكر التقليدي بشقيه الكلاسيكي والنيوكلاسيكي يعتبران أول وأبرز اتجاهات الفكر الاقتصادي التي تطرقت إلى دراسته.

1- النمو الاقتصادي لدى الكلاسيك

ارتكزت نظرة الكلاسيكيين كآدم سميث، ديفيد ريكاردو وروبرت مالتوس إلى النمو الاقتصادي إلى مبادئ النظرية الكلاسيكية القائمة على النظام الرأسمالي الحر الذي دعا إلى عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، لذلك أكد الكلاسيكيون على أن النمو الاقتصادي يحدث بشكل تلقائي دون حاجة إلى تدخل الدولة في الاقتصاد وأن التوازن الاقتصادي يحدث دائما في مستوى التشغيل الكامل. **(بن علي، 2008)**

2- النظرية النيوكلاسيكية في النمو الاقتصادي

نشأت أفكار النيوكلاسيكية في السبعينيات من القرن التاسع عشر على يد الاقتصادي مارشال، ولعلّ أبرز ما ميز هذه الفترة هو اكتشاف موارد اقتصادية جديدة وحصول تطور في الآليات التقنية والفنية وكان هناك اختراعات جديدة، هذه العوامل أدت إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي، وأكدت عدة مبادئ للنمو الاقتصادي منها أن النمو عملية متكاملة، واعتماده على مدى توافر العناصر الإنتاجية، وسعر الفائدة يلعب دورا مهما في النمو الاقتصادي؛ كونه يؤثر على الاستثمار، وعملية النمو الاقتصادي تتحقق بشكل تدريجي وأهمية الحرية الاقتصادية وعدم

قيام الدولة بالتدخل في الاقتصاد، إلا أنهم أيّدوا فرض بعض القيود التجارية الدولية في حـــالات معينة.**(Tadaro & Stephen, 2009)**

ثانيا: النظرية الكينزية في النمو الاقتصادي

أعتبر أصحاب الفكر الكينزي وعلى رأسهم عالم الاقتصاد كينز أن ما حصل من أزمـــة اقتصادية عام 1929م كان بسبب قصور في الطلب، وليس فائضا في العرض وأكـــد أن حلهـــا يقتضي تحريك الطلب يؤدي إلى تحرك العرض وصولا إلى حالة النمو الاقتصادي، وذلك يكون بوسيلتين رئيستين، منها تحريك الطلب الاستهلاكي الخاص عن طريق رفع الدخول، أو بتحريك الطلب الاستثماري الخاص بتقليل سعر الفائدة أو بكلتيهما معا، وهنا تكمن مشكلة استحالة تحريك الطلب من خلال القطاع الخاص في ظل أزمة الكساد العظيم لذلك اقترح حلّا يقتضي بوجـــوب تدخل الدولة في الاقتصاد من خلال زيادة الإنفاق الحكومي بهـــدف تحريـــك الطلـــب الكلـــي. **(بودخذخ، 2010)**

ثالثا: النمو الاقتصادي في الفكر الحديث

1- نموذج هارود – دومار في النمو الاقتصادي

يعدّ هذا النموذج امتدادا للفكر الكينزي الحديث الذي يركز على دور الاستثمار المزدوج، حيث يرى أن زيادة الاستثمار لها تأثير مزدوج من ناحيتين، فمن الناحية الأولى: خلق الطلـــب الفعال كون الاستثمار يعدّ جزءاً لا يتجزأ من الإنفاق الكلي في المجتمع، ومن الناحية الثانية، فإن الاستثمار يلعب دورا مهمّا وواضحا في زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد القـــومي مـــن الســـلع والخدمات، كما قدم النموذج الشروط الواجبة توافرها لحدوث التنمية الاقتصادية وذلك على شكل معادلة رياضية كما يلي **(خفاجة، 2013)**:

$$DY/Y = S/K$$

أي أن: معدل النمو الاقتصادي= معدل الادخار القومي/ معامل رأس المال.

كما أنه وفي حالة اعتبار معدل نمو السكان وادخاله على النموذج يصبح علـــى الشـــكل الآتي:

$$DY/Y = S/K-n$$

أي أن: معدل النمو الاقتصادي = (معدل الادخار القومي/ معامل رأس المال)- معـــدل النمو السكاني.

ويلاحظ من هذا النموذج أن هناك علاقة طردية بين معدل النمو الاقتصادي من جهـــة وبين معدل الادخار والاستثمار من جهة أخرى، هناك علاقة عكسية بين معدل النمو الاقتصادي من جهة وبين معامل رأس المال ومعدلات النمو السكاني المرتفعة من جهة أخرى.

ويعاب على نموذج هارود – دومار بأن ما يتم استخدامه لرفع معدلات النمو الاقتصادي عن طريق زيادة معدلات الاستثمار في الدولة المتقدمة لا يمكن تطبيقه في جميع الدول الناميـــة والتي تعاني من انخفاض الادخار ومن ثم الاستثمار، وهذا يعود لانخفاض دخل هـــذه الـــدول. **(بخاري، 2004)**

2- نموذج سولو – سوان

تنطلق أفكار هذا النموذج من نموذج هارود – دومار للنمو الاقتصادي، حيث تم صياغة هذا النموذج من قبل العالمين "روبرت سولو" و "تريفور سوان"، حيث حاولا تفســـير الشـــواهد التاريخية للتغير في معدلات النمو الاقتصادي في جميع دول العالم، اذ عملا على توسيع مفهوم رأس المال ليشمل رأس المال البشري علاوة عن رأس المال المادي، وذلك باعتبار أن استهلاك رأس المال البشري من قبل أي فرد لا يؤثر بالضرورة على مقدار مـــا ســـيكون متـــاح منـــه للآخرين، بالإضافة إلى قابليته للتوسع بوتيرة أسرع منه بالنسبة لرأس المال المـــادي شـــريطة اقترانه بالتكنولوجيا، وبالتالي إحداث النمو الاقتصادي. **(Weber, 2010)**

ويفترض النموذج مجموعة من الفرضيات، منها **(قندوسي، 2014)**:

- وجود سلعة واحدة في ظل وجود اقتصاد مغلق، وهذا بدوره سيؤدي إلى أن الدخل يساوي الإنتاج والاستثمار يساوي الادخار.

- وجود قطاعين في الاقتصاد فقط: قطاع المؤوسسات بظل منافسة كاملة وقطاع العائلات.

- ثبات عوائد الإنتاج واهتلاك رأس المال.

- ثبات معدلي الادخار والنمو السكاني.

- العامل التكنولوجي والادخار متغيران خارجيان.

وتم توجيه العديد من الانتقادات لنموذج سولو– سوان، منها **(أحمد ومصطفى، 1999)**:

- تم اهمال مدى تأثير الاستثمار على النمو، بل تم التركيز على مدى تأثير نسبة الاحلال بين رأس المال والعمل.

- أهمل النموذج مدى تأثير التغير في العامل التكنولوجي، واعتباره متغيراً خارجياً.

- افتراض النموذج بأن الاقتصاد مغلق في ظل منافسة كاملة وهذا بعيد عن الواقع، خاصة في الدول النامية.

3- نظرية مراحل النمو لروستو

قدم الاقتصادي العالمي روستو سنة 1960 نظرية مراحل النمو التي وجدت صدى واسعا لها، وهي عبارة عن مجموعة من المراحل الاقتصادية المستنبطة من المسيرة التنموية للدول المتقدمة، وفي هذه النظرية حاول روستو أن يعرف ويضع الخطوات التي ينبغي على الدول النامية أن تسير عليها للوصول إلى حالة التقدم. لخص روستو هذه الخطوات في خمس مراحل رئيسة، كما يلي **(سمان، 1998)**:

- **مرحلة المجتمع التقليدي:** في هذه المرحلة تكون الدولة متخلفة اقتصاديا، ويسودها الطابع الزراعي، ومن أهم سمات هذه المرحلة انخفاض مستوى الإنتاج وكذلك متوسط حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.

- **مرحلة التهيؤ للانطلاق:** في هذه المرحلة تكون الدولة أيضا متخلفة اقتصاديا، ولكنها تحاول أن ترشد في اقتصادها، ومن أهم سمات هذه المرحلة: ظهور بعض الصناعات البسيطة بجانب قطاع الزراعة والبعد عن وسائل الإنتاج القديمة.

- **مرحلة الانطلاق:** تسعى الدولة في هذه المرحلة للقضاء على أسباب تخلفها الاقتصادي وتحاول أن تسعى إلى تقدم الموارد الاقتصادية فيها والنهوض بها والمباشرة بتأسيس الصناعات الأساسية.

- **مرحلة النضوج:** في هذه المرحلة تستكمل الدولة نمو جميع القطاعات الاقتصادية، فهي تعدّ متقدمة اقتصاديا، وأهم ما يميزها هو زيادة معدلات الاستثمار والاستهلاك.

- **مرحلة الاستهلاك الوفير:** تتسم الدولة في هذه المرحلة بالتقدم الاقتصادي بشكل كبير ويفوق فيها الإنتاج حاجتها، ويرتفع متوسط دخل الفرد فيها مما يؤدي إلى رفع متوسط استهلاكه على السلع المعمرة كالسيارات والأجهزة الكهربائية وغيرها.

وإن أبرز ما يعاب على نظرية روستو هو اعتباره للبلدان النامية على أنها فئة واحدة وتعاني من نفس المعوقات والمشاكل وأنها تتطور في نفس الوتيرة في العملية التنموية، بالإضافة إلى إهماله جانب الاستعمار الذي أدى بدوره إلى نهب ثروات الدول المستعمَرة، والذي أدى في نهاية المطاف إلى انتعاش دول على حساب ثروات دول أخرى. **(دبلة، 2004)**

رابعا: نظريات ونماذج النمو الداخلي في الفكر المعاصر.Endogenous Growth theory

ظهرت هذه النظريات والنماذج في بداية التسعينات، كنتيجة للانتقادات التي وجهت من قبل العديد من الاقتصاديين إلى نماذج النمو القديمة، وذلك بسبب ضعف أداءها في تفسير النمو

الاقتصادي. وشكلت هذه النماذج الحديثة مساهمات بتوجيه جديد قائم على أن النمو الاقتصـــادي يتحدد على المدى البعيد بعوامل داخلية كرأس المال المادي، تدخل الدولـــة، عمليـــات البحـــث والتنمية ورأس المال البشري. وكان هناك العديد من نماذج النمو الداخلي الحديثة منها:

1- نموذج رومر

قدم رومر نموذجاً قائماً على اعتبار التقدم التكنلوجي متغيـــراً داخليـــاً، حيـــث اعتبـــر الاستثمار في رأس المال المادي من أهم محددات عوامل النمو الداخلية، وذلك لأنه يؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على الاقتصاد من خلال التأثيرات الخارجية للتقدم التكنلوجي، إذ أن إدخال المعرفة يعتبر من أهم عناصر دالة الإنتاج، وبذلك يمكن القول أن رومر صاغ في نموذجه نظرة حديثة للنمو الذاتي لم تكن سائدة من قبل، بل واستند في ذلك على الانعاكس الايجابي الحاصـــل للآثار الخارجية لتكنولوجيا مؤوسسة معينة على جميع المؤوسسات الأخرى، وهذا ما سيضـــمن استمرار ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي على المدى البعيد، بالإضافة إلى ذلك فســـر رومـــر التباين في معدلات النمو الاقتصادي بين الدول بأن الدولة التي لديها القدرة على اكتساب المعرفة والاستفادة من التكلنوجيا أكثر من غيرها فإن اقتصادها سينمو بوتيرة أســـرع مقارنـــه بالـــدول الأخرى. **(حمدان، 2012)**

2- **نموذج لوكس**

قدم نموذج لوكس العامل الثاني لنظرية النمو الداخلي، إذ عالج فـــي نموذجـــه مفهـــوم الاستثمار في رأس المال البشري، حيث فسر لوكس ســـبب الاخـــتلاف فـــي معـــدلات النمـــو الاقتصادي بين الدول بوجود التباين في تراكم رأس المال البشري لديها، بالإضافة إلى ذلك قام لوكس بربط مخزون رأس المال بمستوى اقتصاد الدولة، إذ فسر ذلك بأن الأفراد بالمجتمعـــات المتقدمة يتمتعون برأس مال جيد مقارنة بالمجتمعات النامية، وتم كذلك ايعاز النمو الاقتصـــادي إلى تراكم مخزون رأس المال البشري وذلك من خلال قيام الفرد بتخصـــيص الوقـــت الكـــافي واللازم بهدف الحصول على المعرفة والتطوير، وهذا سوف يؤدي في نهاية المطاف إلى تطوير رأس المال البشري. **(محمد، 2014)**

3- نموذج بارو

فسر بارو في نموذجه دور الدولة من خلال النفقات الحكومية في التأثير على معدل النمو الاقتصادي الداخلي، وذلك من خلال جانب الاستثمار في رأس المال العام في البنية التحتية، واستنتج بارو من تحليلاته أن انخفاض الاستثمار العام سوف يؤدي إلى انخفاض الانتاجية. وكانت فكرة بارو قائمة على أن جميع النفقات الحكومية الموجهة إلى البنية التحتية في الدولة مثل تشييد الطرق وشبكات الاتصالات وغيرها ستجعل الإنتاج أكثر فعالية وبالتالي تحقيق معدلات أعلى في النمو الاقتصادي. **(قندوسي، 2014)**.

6.2.2 تقديرات وقياس النمو الاقتصادي

تنبع أهمية قياس النمو الاقتصادي من حقيقة أن النمو الاقتصادي يعدّ مؤشرا واضحا وصريحا عن حقيقة الأداء الاقتصادي لبلد ما، الذي من خلاله تتضح العلاقة بين مدخلات الاقتصاد ومخرجاته، وبشكل عام فإنه يتم استخدام الناتج المحلي الاجمالي GDP كمؤشر لقياس الأداء الاقتصادي المتمثل في النمو الاقتصادي لبلد ما. أي أن حجم الناتج المحلي الإجمالي يعدّ أهم وأكثر المؤشرات استخداما لقياس النمو الاقتصادي.**(Barro, 2015)**

وبناء على ذلك فإن تقديرات النمو الاقتصادي هي بالأساس انعكاسا لتقديرات حجم الناتج في الاقتصاد إذ إن النمو الاقتصادي هو عبارة عن التغيير النسبي السنوي في حجم الإنتاج، وبالتالي توجد هناك ثلاث طرق لتقدير حجم الإنتاج **(عمر، 2016)** وهي:

الطريقة الأولى: طريقة القيمة المضافة

يمكن تعريف القيمة المضافة على أنها الارتفاع الحاصل في القيمة والناتج عن استعمال سلعة ما في عملية الإنتاج **(مكيد و عموشي، 2013)**.

أما من ناحية حسابية، فيمكن أن تقدر القيمة المضافة كما يلي:

القيمة المضافة لمنتوج ما= قيمة المنتوج النهائي- قيمة المنتجات الوسيطة.

حيث:

- المنتجات الوسيطة: تمثل المنتجات التي تم استهلاكها عندما استخدمت في عملية الإنتاج.

- المنتجات النهائية: هي ما يتم توجيهه للاستهلاك النهائي من قبل الأفراد والمؤسسات وغيرها.

كما ويمكن القول إن هذه الطريقة من أكثر الطرق تعبيرا ودلالة على حجم الناتج الناجم عن عملية الإنتاج، إذ إنها تتفادى مشكلة ازدواجية الحسابات، أي أنها تتفادى التكرار لقيم بعض المنتجات عند حساب قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

الطريقة الثانية: طريقة الدخل

يعرف الدخل المحلي على أنه دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في عمليـــة الإنتـــاج خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة **(الحبيب، 2011)**

ويكون حساب الناتج القومي بطريقة الدخل من خلال المعادلة الآتية **(خليل، 1994)**:

المرتبات والأجور+ فائدة قطاع الأعمال+ أرباح الأسهم+ دخول الملاك+ ضرائب على التأمين الاجتماعي+ الأرباح غير الموزعة= الدخل القومي.

الطريقة الثالثة: طريقة الإنفاق. (خفاجة، 2013)

يتم احتساب الدخل الذي يدخل للفرد أو الدولة في هذه الطريقة الذي ينفـــق منـــه علـــى قضاء الحاجات المختلفة كشراء الملابس والسلع وغيرها من أوجه الصرف الأخرى، أو يـــدخر منه جزء معين، ويمكن القول أيضا إن صادرات الدولة وارداتها تدخل فـــي حســـاب النـــاتج المحلي الإجمالي، ويطلق عليه مصطلح صافي الميزان التجاري، هذا بالإضافة إلى مـــا يقـــوم المستثمرون بإدخاله من إضافات للناتج المحلي الإجمالي.

ويمكن التعبير عن الإنفاق الكلي بالمعادلة الآتية:

$$Y= C + I + G + (X-M)$$

حيث إن:

Y: الناتج المحلي الإجمالي.

C: إنفاق القطاع العائلي (الاستهلاك).

I: إنفاق قطاع الأعمال (الاستثمار الخاص).

G: الإنفاق الحكومي.

X-M: الصادرات والواردات (إنفاق القطاع الخارجي)

ويمكن أن نستنتج من هذه الطرق أن الناتج مساوٍ للإنفاق ومساويا للدخل، أي أن الطرق الثلاث توصلت إلى النتيجة نفسها.

3.2 السياسة المالية والنمو الاقتصادي

إن العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي -كما تبين- من خلال التطرق لموضوع السياسة المالية ودراستها بشكل تفصيلي، وتأثيرها على الاقتصاد، يظهر جليا التأثير الواضح للسياسة المالية على معدلات النمو الاقتصادي، وذلك إذا ما تم استخدام السياسة المالية وأدواتها بشكل كفؤ وفعال يتيح تحقيق أهدافها الاقتصادية بشكل مدروس. ويمكن القول إن الدولة تستطيع رفع معدلات النمو الاقتصادي وذلك باستخدام السياسة المالية عن طريق قيامها بتفعيل دور السياسة الضريبية وكذلك دور سياسة النفقات العامة.

أولا: العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي

إن قضية تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي تعد قضية جوهرية اذ تمكن من فهم الابعاد المؤثرة على النمو الاقتصادي كافة، بل وتمكن من استقراء مؤشرات ومستقبل حجم الطلب الكلي والتوظيف، وكذلك اتجاهات التكوين الرأسمالي واتجاهات الأسعار التي تعد بمثابة

مرآة للنمو الاقتصادي، وما يضيف إلى ذلك الأمر من أهمية أن الإنفاق الحكومي تعدّ أداة بيد الحكومة لتمكنها من التدخل في الاقتصاد للعمل على إعادة توازنه وتحقيق أهدافها الاقتصادية. **(المزروعي، 2010).**

وتشير الكثير من الأبحاث من خلال نتائجها إلى أن معدل النمو الاقتصادي يتأثر بشكل إيجابي كبير عند زيادة معدلات الإنفاق الحكومي على القطاعات المختلفة المهمّة كالتعليم، والصحة، والبنية التحتية والأمن، خاصة في الدول النامية، إذا إنها لم تصل إلى معدلات نمو شبه ثابتة كمثيلاتها المتقدمة. أي أن هناك إمكانية تحقيق المزيد من معدلات النمو الاقتصادي فيها وذلك عن طريق رفع مستويات الإنفاق العام شريطة بأن تكون على القطاعات المنتجة والداعمة ذلك.

ثانيا: علاقة السياسة الضريبية في تحقيق النمو الاقتصادي

إن تأثير السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي يظهر من خلال تأثيره على معدل تكوين راس المالي كونه أحد محددات النمو الاقتصادي الذي يمثل معدل المدخرات وحجم الاستثمارات الخاصة، ولذلك فعندما تسبب الضرائب زيادة أو انخفاضاً في معدلات المدخرات أو الاستثمارات الخاصة ذلك يؤدي إلى التأثير على معدل التكوين الرأسمالي وبالتالي التأثير على معدلات النمو الاقتصادي. وبعبارة أخرى عندما تقوم الدولة بخفض الضرائب سيؤدي ذلك إلى زيادة القدرة على الاستهلاك وبالتالي زيادة الطلب الكلي الذي بدوره يؤدي إلى زيادة معدلات الإنتاج وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.**(Morina,2017)**

وتستطيع الدولة رفع معدلات النمو الاقتصادي عن طريق التحكم بأدوات السياسة المالية المختلفة على النحو الآتي **(غدير، 2010):**

1- دور السياسة الضريبية في رفع معدلات النمو الاقتصادي

إن قيام الحكومة بتخفيض معدلات الضرائب بشكل عام، وخاصة تلك التي تتعلق بالطبقات صاحبة الدخل المحدود، والتي تتميز بميلها الحدي المرتفع للاستهلاك يؤدي إلى زيادة

الطلب على الاستهلاك فيعمل بدوره على تنشيط وزيادة الطلب الكلي، كما يمكن أن تعمل الحكومة على تقليل مستويات الضرائب على الاستثمار ومتطلباته مما يشجع المنتجين وأصحاب رؤوس الأموال ورجال الأعمال على الاستثمار، ما ينعكس إيجابا على زيادة كمية الإنتاج في الدولة من قبل المنتجين، وهذا يؤدي بدوره إلى ارتفاع مستوى العرض الكلي، فيسبب في نهاية المطاف في رفع معدلات النمو الاقتصادي لتلك الدولة.

2- دور سياسة الإنفاق العام في رفع معدلات النمو الاقتصادي

يمكن أن تعمل الدولة على رفع مستوى الإنفاق العام الموجه إلى الخدمات الاجتماعية والمساهمة في رفع الدخل للفئات المحتاجة، وكذلك يمكن أن تزيد الدولة من مستوى النفقات العامة الاستثمارية على المشاريع التي تعتبر مشاريع أساسية لتحقيق مشاريع اقتصادية أخرى مهمة، حيث إن ذلك يشجع الطلب على الاستثمار، وجذب الاستثمار الأجنبي، من خلال توفير المناخ الاستثماري الملائم الذي يعمل على ذلك.

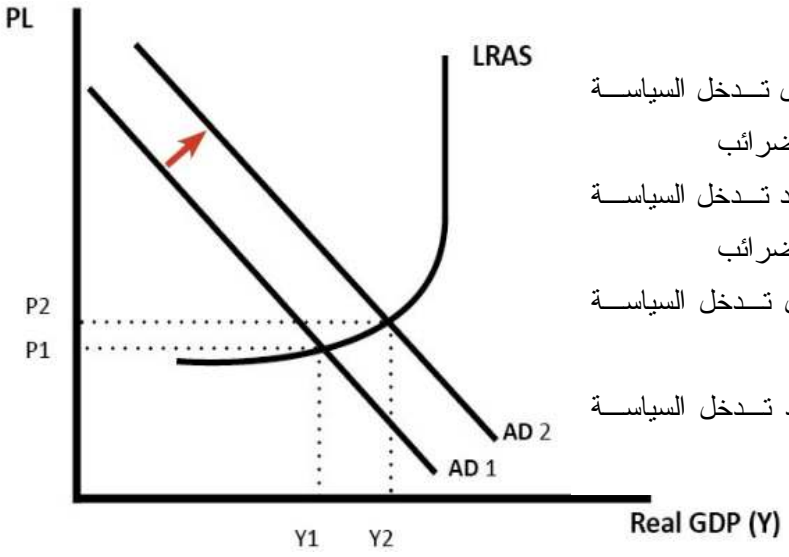

AD1: منحنى الطلب الكلي قبل تدخل السياسة المالية بزيادة الإنفاق أو تقليل الضرائب

2AD: منحنى الطلب الكلي بعد تدخل السياسة المالية بزيادة الإنفاق أو تقليل الضرائب

Y1 الناتج الإجمالي الحقيقي قبل تدخل السياسة المالية لزيادته.

Y2 الناتج الإجمالي الحقيقي بعد تدخل السياسة المالية لزيادته

الرسم البياني (3.2)

المصدر: (Brancon,1988)

الرسم البياني (3.2) يوضح عملية حدوث النمو الاقتصادي باستخدام زيادة الإنفاق الحكومي أو تقليل الضرائب أو كلاهما معا وتأثيرهمها على منحنى الطلب الكلي، وزيادته وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي المطلوب كونه هدفا رئيسيا للسياسة المالية.

4.2 الدراسات السابقة وملخص الدراسات السابقة

هنالك بعض الدراسات التي تمت فيما يخص أثر السياسة المالية وأدواتها على النمو الاقتصادي، وهنا إيجاز لبعض أهم هذه الدراسات:

1.4.2 الدراسات باللغة العربية

أولا: دراسة (أبوشكر، 2003) بعنوان أثر النفقات الجكومية على التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر النفقات الحكومية على التنمية الاقتصادية في فلسطين، وذلك خلال الفترة (1994– 2000). وقامت الدراسة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث بينت الدراسة كيفية تصنيف النفقات الحكومية وهيكليتها وكذلك توضيح أنواع النفقات الحكومية التي تؤثر على المعدلات النمو الاقتصادي أكثر من غيرها. وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج كان من أبرزها وجود ضعف في تأثير هيكل السياسة المالية في فلسطين في التأثير على تحقيق التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية. وأوصت الدراسة بضرورة توجيه الانفاق الحكومي إلى قنوات قطاعي التعليم والصحة لما يلعبانه هذان القطاعان من دور فعال في رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق الاهداف التنموية للدولة مقارنه بغيرهما، كما وأوصت الدراسة بوجوب الاهتمام بالنواحي الكيفية أكثر من النواحي الكمية وذلك فيما يتعلق بالنفقات على قطاعات التعليم، الصحة، الحراسة والأمن.

ثانيا: دراسة (خفاجة، 2011) بعنوان أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، "دراسة قياسية على الاقتصاد الفلسطيني للفترة 1996–2011":

تناولت هذه الدراسة بيان تأثير النفقات الحكومية للسلطة الوطنية الفلسطينية على النمو الاقتصادي في فلسطين وذلك خلال الفترة (1996–2011). حيث مثلت النفقات التطويرية، الأجور والرواتب، نفقات غير الأجور وصافي الاقراض المتغيرات المستقلة، بينما مثل الناتج الاجمالي الحقيقي المتغير التابع. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي لدراسة وتوضيح هيكلية وأنماط الانفاق الحكومي وكيفية تغيره خلال فترة الدراسة، وكذلك استخدمت المنهج الكمي لبناء

النموذج القياسي الذي يهدف لقياس أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي وذلك باستخدام برنامج Eviews الاحصائي. وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين كل من النفقات التطويرية ونفقات غير الأجور على النمو الاقتصادي، بينما لم يكن هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين كل من نفقات الأجور والرواتب وكذلك صافي الاقراض على النمو الاقتصادي. وأوصت الدراسة بضرورة انتهاج سياسة مالية محفزة للنمو الاقتصادي، وكذلك ضرورة ترشيد النفقات العامة للسلطة الفلسطينية واعطاء الأولية للانفاق على المشاريع الأكثر كفاءة مثل قطاع الانشاءات والزراعة والصناعة، بالإضافة إلى ضرورة وضع آليات تحفز الطلب على المنتج المحلي.

ثالثا: دراسة (أبو عيدة، 2014) بعنوان أثر الإنفاق الحكومي على النمو الإقتصادي في الأراضي الفلسطينية: دراسة قياسية تطبيقية خلال الفترة(1995-2013)

هدفت الدراسة إلى البحث في أثر الإنفاق الحكومي كونه أداة من أدوات السياسة الحكومية على النمو الإقتصادي في فلسطين خلال الفترة (1995-2013).حيث اعتمد الباحث المنهج الوصفي لتحليل وبيان تطور الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في فلسطين،وكذلك تم الاعتماد على التحليل القياسي لبحث العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الإقتصادي. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين الإنفاق الحكومي بشقيه الإجمالي والجاري والنمو الإقتصادي،في حين لم تثبت العلاقة السببية بين النفقات الحكومية التطويرية والنمو الإقتصادي. وأوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر في سياسة النفقات الحكومية التطويرية والعمل على زيادة حجم هذا النوع من النفقات وأوصت كذلك بضرورة مواصلات الإصلاحات المالية من حيث ترشيد وتوظيف وتوجيه النفقات الحكومية.

رابعا: دراسة (تهتان و بن يحي، 2016) بعنوان أثر صدمات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية خلال الفترة (1970-2013):

تناولت هذه الدراسة أثر صدمات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2013). واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي في توضيح وبيان

ماهية المفاهيم والعلاقات بين متغيرات الدراسة، وكذلك تم الاعتماد أيضا على المنهج القياسي لاختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة (مكونات السياسة المالية والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي)، حيث تم في هذا الإطار استخدام التكامل المشترك لفحص وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين تلك المتغيرات، وأيضا استخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR). توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، وبينت الأثر الإيجابي الذي يسببه تغير الإنفاق العام والإيرادات العمومية على الناتج الحقيقي في المدى القصير والمتوسط ولكن بمضاعف صغير جدا، وهذا يعني أن السياسة المالية ذات الطابع الكينزي التي اتبعتها دولة الجزائر في تلك الفترة بزيادة الإنفاق العام لم يكن لها أثر ملحوظ في تحسين معدلات النمو الاقتصادي، وقد يعود ذلك إلى ضعف الأداء الإنتاجي الذي بدوره أدى إلى ضعف المضاعف الحكومي. ومن أبرز ما أوصت به الدراسة بضرورة إعادة توجيه قناة الإنفاق العام نحو مجالات قادرة على تحفيز نمو الإنتاج وتزيد من كفاءة الانتفاع به.

خامسا: دراسة (سعد و الطراونة ، 2016) بعنوان السياسة المالية الاستنسابية وأثرها على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1976-2011):

تناولت هذه الدراسة بيان أثر السياسة المالية الاستنسابية وأثرها على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (1967-2011). واستخدمت هذه الدراسة مصفي هودريك بريسكوت(HP filter) وطريقة المربعات الصغرى (OLS) ومن ثم استخدام نموذج تصحيح متجه الخطأ(VERM) على متغيرات الدراسة. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدلات النمو الاقتصادي ومتغيرات السياسة المالية الاستنسابية، كماوتوصلت النتائج أيضا إلى أن السياسة المالية في الأردن تتلاءم مع اتجاه الدورة الاقتصادية. وبناء على نتائج الدراسة تم التوصل إلى توصيات عدة، من أهمها: ضرورة أن تكون السياسات الاستنسابية في الأردن عكس اتجاه الدورة الاقتصادية؛ وذلك لتشجيع النمو الاقتصادي، نظرا للأثر الإيجابي للسياسة المالية على النمو الاقتصادي شريطة أن تتوافق مع أهداف الانضباط المالي، وهو بدوره يستهدف تخفيز العجوزات في الموازنة العامة، وأوصت بضرورة ضبط

الإنفاق العام وترشيده وفقا لأولويات محددة وضرورة توافقه مع المنفعة العائدة منه، كما أوصت بضرورة التنسيق بين السياسة المالية ونظيرتها النقدية لاكتمال وتناغم دورهما في التأثير على النمو الاقتصادي في الدولة.

سادسا: دراسة (الصعيدي و العتيبي، 2015) بعنوان دور السياسة المالية والنقدية في دفع عجلة النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة (1986-2012):

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل ودراسة مدى فعالية كل من السياستين المالية والنقدية في تأثيرهما على النمو الاقتصادي للمملكة العربية السعودية خلال الفترة (1986-2012). ركزت الدراسة على مرتكزين رئيسيين هما السياسة المالية من خلال أثر الإنفاق العام، والسياسة النقدية من خلال أثر عرض النقود وسعر الفائدة، ودور كلتا السياستين في دفع عجلة النمو الاقتصادي. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لدراسة تطور معدل نمو بعض المحددات لهاتين السياستين، كما استخدمت أيضا التحليل القياسي بتطبيق أسلوب السلاسل الزمنية للبيانات المتعلقة بمتغيرات السياستين المالية والنقدية، وأثرهما على النمو الاقتصادي للمملكة خلال تلك الفترة. وقد توصلت نتائج الدراسة وجود علاقة واضحة ذات مستوى عال بين متغيرات السياستين المستقلة ومتغير النمو الاقتصادي التابع، وهذا يعني أن للسياستين دورا مهمّا في المساهمة في التأثير على النمو الاقتصادي، كما بينت النتائج أيضا أن فعالية السياسة المالية من خلال الإنفاق الحكومي كانت أكبر من فعالية السياسة النقدية من حيث دورها في التأثير على النمو الاقتصادي. وفي ضوء النتائج السابقة أوصت الدراسة بتوصيات عدة، كان من أبرزها ضرورة التنسيق بين كل من السياستين المالية والنقدية؛ نظرا للتناغم الذي تحتاجه السياسات الاقتصادية لتحقيق أهدافها في الاستقرار الاقتصادي.

سابعا: دراسة (محمد، عيسى، و عبدالهادي، 2016) بعنوان أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي، دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري:

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر السياستين المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في جمهورية مصر العربية على المدى القصير والطويل خلال الفترة (1991-2013). تم تناول

مكونين أساسين للسياسة المالية هما: الإنفاق العام والإيرادات العامة، كما تناولت بعض المؤشرات النقدية كالمعروض النقدي والائتمان الممنوح للقطاع الخاص، وتأثيرهما على النمو الاقتصادي المتمثل بالناتج المحلي الإجمالي. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لبيان ودراسة متغيرات الدراسة، كما تم الاعتماد على المنهج القياسي الكمي، إذ استُخدمت أدوات تحليل السلاسل الزمنية، واختبار سكون السلاسل الزمنية ومتجه الانحدار الذاتي (VAR) واختبار التكامل المشترك. توصلت الدراسة على نتائج عدة، من أبرزها: وجود علاقة سالبة بين النفقات العامة والناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل، كذلك عدم وجود تأثير معنوي للإيرادات العامة على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل، أي أن الأثر الإيجابي الأكبر على النمو الاقتصادي كان للمعروض النقدي المعبِّر عن السياسة النقدية، كما توصلت إلى أنه عندما تم تطبيق متّجه الانحدار الذاتي وأدواته اتضح أن تأثير تلك المتغيرات كان غير معنوي في الأجل القصير. وأبرز ما أوصت به الدراسة بضرورة العمل المتكامل بين البنك المركزي؛ كونه المسؤول عن تنفيذ السياسة النقدية وبين الأطراف الحكومية المسؤولة عن تطبيق السياسة المالية وبين باقي الأطراف المسؤولة عن تنفيذ السياسات الاقتصادية كافة، كالسعرية والتجارية وغيرها، وضرورة توحيد الأهداف لتلك السياسات المتعلقة بمعدل النمو والسيطرة على التضخم بتناغم وتكامل متناسقين.

ثامنا: دراسة (جهيدة وبن عزة، 2018) بعنوان برامج الإنفاق الحكومي ودورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية، تحليل اقتصادي اعتمادا على نظرية المربع السحري لـــ Kaldor ومعالجة البيانات وفق نموذج Varلحالة الجزائر:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر برامج الإنفاق العام التي تعدّ أداة للسياسة المالية على تحقيق الأهداف الاقتصادية الممثلة في مربع كالدور وهي: (تحقيق النمو الاقتصادي، ومحاربة البطالة، وتوازن ميزان المدفوعات ومحاربة التضخم) التي تعتبر السياسة الاقتصادية فعالة طالما نجحت في تحقيق هذه الأهداف، لدولة الجزائر خلال الفترة (1970-2013). واعتمدت هذه الدراسة على المنهج القياسي مستخدمة نماذج متجهات الانحدار الذاتي (VAR). وبينت النتائج أن تأثير الإنفاق العام على كل من متغيرات مربع كالدور كان ضعيفا، وهذا يعكس ضعف

سياسة الإنفاق العام في تحقيق دورها في الوصول لحالة التوازن الاقتصادي؛ وذلك لعدم حدوث آثار إيجابية مستمرة على المدى القصير والمتوسط والطويل، بل كان هناك تذبذب واضح، وذلك بالرغم من الإصلاحات المبرمجة والبرامج التنموية التي رصد لها مبالغ مالية طائلة من قبل الحكومة التي حققت آثارا إيجابية، لكن ليس بذلك المدى المراد، وتوصلت أيضا إلى أن تلك البرامج الإنفاقية لم يتم توجيهها إلى قنوات رفع الإنتاجية وتحقيق التوازنات الإنتاجية في الجزائر؛ وذلك بسبب عراقيل كَبَحَتْ تحقيق الأهداف المطلوبة، كعدم كفاءة الرقابة المالية على المشاريع الاستثمارية وضبط تكاليفها. ولعلّ أبرز ما أوصت به الدراسة هو ضرورة توجيه النفقات العامة نحو الاستثمارات المنتجة، وكذلك الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشكل شرياناً مغذياً للاقتصاد، وكذلك وجوب الإفادة من الخبرات الأجنبية في كيفية إدارة المال العام بطريقة كفؤة.

2.4.2 الدراسات باللغة الإنجليزية

اولا: دراسة (Macek & Janku, 2015) بعنوان The impact of fiscal policy on economic growth depending on institutional conditions (2000-2012):

تناولت هذه الدراسة تأثير السياسة المالية المتمثلة بالإنفاق الحكومي، والضرائب الخاصة بالنمو الاقتصادي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال الفترة (2000–2012) بالاعتماد على الظروف المؤسسية لكل دولة، ومدى دورها في إنجاح هدف السياسة المالية، وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج القياسي، إذْ تم استخدام طريقة المربعات الصغرى(OLS) في تحليل النموذج الخاص بها. حيث توصلت الدراسة إلى أن الإنفاق الحكومي له أثر إيجابي أكبر في البلدان ذات الظروف المؤسسية السيئة؛ وذلك لأن الإنفاق الحكومي فيها يوجه للبنية التحية التي تساهم بشكل فعال في هذه المرحلة برفع معدلات النمو، بينما الدول ذات الظروف المؤسسية الأفضل قد تجاوزت تلك المرحلة في الاستثمار في البنية التحتية، كما أنّ الضرائب أثراً سلبيّاً في الدول ذات الظروف المؤسسية السيئة على عكس الدول ذات الظروف المؤسسية الأفضل التي تميز الضرائب بالأثر الإيجابي فيها. أوصت الدراسة بأن يتم بحث دور كل

تصنيف من الإنفاق العام حسب الوظيفة، وأن يتم استخدام مؤشر محدد ومستخدم عالميا لتمثيل الضرائب في مدى تأثيرها في النمو لتلك الدول ولنتائج أكثر دقة.

ثانيا: دراسة (Nadubuisi, 2017) بعنوان Dynamic Relationship Between Fiscal Policy and Economic Growth in Nigeria (Long and Short Run Analysis) (1985-2015):

تناولت هذه الدراسة تأثير السياسة المالية بأدواتها الإنفاق العام والضرائب على مؤشر النمو الاقتصادي في نيجريا خلال الفترة (1985–2015). استخدمت الدراسة المنهج القياسي، وتمَّ تحليل البيانات باستخدام طريقة المربعات الصغرى، واختبار جدر الوحدة، والتكامل المشترك وآلية تصحيح الخطأ. لقد أظهرت النتائج أن السياسة المالية لها أثر إيجابي قوي على معدل النمو في اقتصاد نيجريا. وخلصت الدراسة بالعديد من التوصيات كان من أبرزها: أنه يجب على الحكومة التقليل من أي هدر في الإنفاق العام وأن تقوم بتوجيه التركيز بشكل أكبر على الإنفاق الرأسمالي، وأن يتم توجيه نحو القطاعات الاقتصادية ذات الإنتاجية المستدامة، كما أوصت بضرورة تطوير البنية التحتية، وتخفيض الضرائب قدر الإمكان؛ وذلك لجذب الاستثمارات وتشجيعها من خلال جعل تكاليف الاستثمار للمشاريع الإنتاجية أقل، وضرورة تبنّي الحكومة آلية تنفيذ فعالة للسياسة المالية، وأن تكون قابلة للتطبيق كما أوصت بضرورة اتسام السياسة المالية بالشفافية المالية والانضباط المالي، وذلك في سبيل تحقيق نمو واستقرار اقتصاديين مستدامين في نيجريا.

ثالثا: دراسة(Morina, 2017) بعنوان Fiscal policy and economic growth: the case of southeast European countries (1994-2015):

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي في الدول النامية، وركزت في تحليلها على حالة دول جنوب شرق أوروبا خلال الفترة (1994–2015). استخدمت الدراسة التحليل الكمي القياسي، من خلال أساليب واختبارات قياسية مثل طريقة المربعات الصغرى، واختبار هوزمان (hausman test) وذلك للوصول إلى العلاقة بين

متغيرات الدراسة وتحليلها. أشارت نتائج الدراسة إلى الأثر الإيجابي الذي تسببه الإيرادات الضريبية على للنمو الاقتصادي، بينما أشارت إلى الأثر السلبي الذي يسببه الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في تلك الدول، كما أشارت النتائج أيضا أنه إذا استمرت السياسة المالية في تلك الدول على نفس نهجها ومسارها الحالي فإنه سوف يترتب على ذلك صعوبة كبيرة في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة على الأمد البعيد. وأوصت الدراسة بضرورة صياغة قواعد مالية بشكل دقيق، وآلية تنفيذ كفؤة لتنفيذ السياسة المالية، كما أوصت بإمكانية الاستفادة من السياسات المالية التي أفادت منها الدول الأخرى في تحقيق أهدافها الاقتصادية، وكل ذلك من شأنه أن يحقق نموّاً اقتصادياً مستداماً في تلك الدول.

رابعا: دراسة (Ugwuanyi & Ugwunta, 2017) بعنوان Fiscal Policy and Economic Growth: An Examination of Selected Countries in Sub-Saharan Africa (1990-2012):

هدفت هذه الدراسة إلى إجراء تحليل تجريبيٍّ لمدى تأثير متغيرات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في عينة من دول إفريقيا (جنوب الصحراء الكبرى). ركزت الدراسة بتحليلها على تفصيل كل من الإيرادات والنفقات وأثرها على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-2012. استخدمت الدراسة المنهج القياسي، حيث تم تطبيق طريقة المربعات الصغرى وجميع الاختبارات القياسية اللازمة للتحليل. وأشارت تحليلات واختبارات الدراسة أن النتائج كانت متضاربة مع النظريات الاقتصادية والأدبيات السابقة المستخدمة في الإطار النظري للدارسة، حيث تبين أن الضرائب المشوهة، (كضرائب الرواتب والملكية والميراث) كان لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي، في حين أن النفقات الإنتاجية، (كتطوير البنية التحتية) تعيق معدلات النمو، وكذلك فرض الضرائب على الاستهلاك لا يعدّ ضارا في حالة الدراسة، ويعتبر كل ذلك مخالفا لنموذج النمو الداخلي. فأوصت الدراسة بأنه يجب على حكومات البلدان المدروسة أن تعزز الاستثمار في الإنفاق الانتاجي وأن يتم استخدام الأموال المخصصة للتنمية في القطاعات بشكل أمثل، وأن يتم خفض الإنفاق على الشؤون الترفيهية، وكذلك بضرورة محاربة الفساد؛ لأن كل ذلك من شأنه أن يعزز الاستخدام الحكيم للأموال العامة، وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي.

خامسا: دراسة (Abdon, B.Estrade, Lee, & Park, 2014) بعنوان Fiscal policy and growth in developing Asia (1990-2011):

هدفت هذه الدراسة إلى اكتشاف العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي في دول آسيا النامية خلال الفترة (1990–2011). عمدت هذه الدراسة على تقسيم تصنيفات كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة لمعرفة تأثير هيكل هذه الأدوات على النمو الاقتصادي. حيث استخدمت هذه الدراسة نماذج تنبؤية عديدة للتنبؤ بمدى تأثير كل متغير على النمو الاقتصادي، وتوصلت نتائج التنبؤ إلى أن ضرائب الملكية لها تأثير إيجابي أكبر عن النمو الاقتصادي من ضرائب الدخل على الأفراد والشركات، أي أن هيكل الإيرادات الضريبية له تأثير على النمو الاقتصادي، وكذلك الإنفاق العام الذي كان يصب في قناة التعليم سيحقق مكاسب كبيرة للنمو الاقتصادي. وأوصت الدراسة بأنه يجب على الحكومة أن تولي اهتماما كبيرا في طريقة تشكيل وتكوين الهيكل العام للسياسة المالية، من خلال التحكم ببعض الأصناف التي تؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي كزيادة الإنفاق العام على التعليم والصحة والاستثمارات العامة؛ كونها تؤدي إلى تعزيز رأس المالي البشري الكلي وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي.

3.4.2 ملخص الدراسات السابقة

وجد الباحث أن هذه الدراسات التي قام بها الباحثون السابقون قد توصلت إلى النتائج الآتية:

1. لا يمكن الجزم بطبيعة العلاقة بين السياسة المالية بأدواتها والنمو الاقتصادي، حيث أظهرت نتائج بعض الدراسات السابقة أن لأدوات السياسة المالية تأثيراً إيجابياً على معدلات النمو الاقتصادي، في حين أن بعض الدراسات السابقة أظهرت أن التأثير كان سلبيا من قبل أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي، كما بينت بعض الدراسات أنه في بعض الحالات لم يكن لأدوات السياسة المالية أي أثرٍ فعّالٍ في التأثير على معدلات النمو الاقتصادي.

2. هناك خصوصية واضحة في كل دولة، من حيث تأثير السياسة المالية على معدلات النمو الاقتصادي، حيث نجد أن للإنفاق العام أو للإيرادات الضريبة أثراً إيجابيّاً في دولة وسلبيّاً في أخرى، كما نجد أنه لا يوجد لإحداها أو كليهما أثر بل نجد الأثر الفعال في أخرى.

3. في بعض الدول كان تأثير السياسة المالية على النمو أكبر من السياسة النقدية وفي دول أخرى اتضح العكس، ولكن بالمحصلة التركيز على التناسق والتناغم بين أهداف السياسات الاقتصادية المختلفة، يعدّ ضرورة قصوى وذلك نظرا للدور التكاملي بتحقيق الأهداف الاقتصادية الذي يجب أن يكون بينهم.

4. تحقق السياسة المالية أهدافها المرجوة فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي إذا ما تمّ توجيه الإنفاق الحكومي في قنوات تصب في تحفيز القطاعات الانتاجية والاستثمارية ذات الإنتاجية المستدامة، والاستثمار في تحسين البنية التحتية، وكذلك تشجيع الاستثمارات الأجنبية عن طريق تخفيض تكاليف الاستثمار بالسياسة الضريبة.

5. يجب أن يولى هيكل النفقات العامة والإيرادات الضريبة اهتماما كبيرا من قبل واضعي السياسة المالية؛ وذلك لأن بعض الأنواع من كلتا الأداتين يؤثر على معدلات النمو أكثر من غيره.

6. هناك عوامل أساسية عدة لإنجاح هدف السياسة المالية بالتأثير على النمو الاقتصادي، كالرقابة المالية وضبط التكاليف للمشاريع الاستثمارية وتقليص الهدر في الإنفاق ومحاربة الفساد والحرص على توجيه السياسة المالية بسياسات مدروسة لتؤتي ثمارها، والذي يعدّ غياب هذه العوامل بمثابة المعيقات لتحقيق الأهداف المرجو الوصول إليها عبر قناة السياسة المالية.

7. إمكانية الإفادة من الخبرات الاجنبية بكيفية إدارة المال العام، وكذلك في آلية تنفيذ السياسة المالية بالطرق التي تضمن تحقيق النمو والاستقرار الاقتصاديين المستدامين على المدى الطويل.

الفصل الثالث

السياسة المالية
والنمو الاقتصادي في فلسطين

الفصل الثالث

السياسة المالية والنمو الاقتصادي في فلسطين

1.3 مقدمة

لعلّ ما يميّزُ الاقتصاد الفلسطيني عن غيره من الاقتصاديات الناشئة هو أنّه يعاني من مجموعة العوائق التي تقف في طريق نموه وتطوره، منها: ما يعانيه الاقتصاد الفلسطيني من تدهور في مؤشراته الاقتصادية الأساسية؛ كارتفاع نسب البطالة والفقر، وما يواجه الاقتصاد من ظروف الاحتلال الإسرائيلي عبر السنوات السابقة إلى يومنا هذا، إذْ يتمثّل في تدمير البنية التحتية، وإضعافها، إضافة إلى عملية فرض الحصار على تصدير المنتجات الفلسطينية، وغيرها من وسائل الحصار الاقتصادي؛ نتيجة لذلك تولدت التبعية الاقتصادية الممنهجة، التي عملت على ربط جزء كبير من الاقتصاد الفلسطيني بالمصالح الإسرائيلية؛ ممّا أثر سلبا على الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، وعرقلته في تحقيق الأهداف المرجوة منه.(**السمهوري، 2005**).ومن هذا المنطلق تسعى السلطة الفلسطينية إلى تحقيق العديد من الأهداف منذ قدومها عام 1994م وحتى الآن، منها: تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتقليل معدلات البطالة، ومحاربة الفقر، وتشجيع الاستثمار، وإعادة الإعمار لِما خلَّفَه الاحتلال من دمار للبنية التحتيّة، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي وغيرها، وذلك من خلال استخدام سياساتها الاقتصادية المختلفة، التي من أهمها السياسة المالية، وذلك عن طريق محاولة التحكم في أدواتها المتمثلة بالإيرادات الحكومية، والنفقات العامة، وما تشملهما من تقسيماتهما المختلفة، والعمل على إعادة صياغتها. (**أبو عيدة،2015**).

2.3 واقع الاقتصاد الفلسطيني للفترة 1995-2018

شهد الاقتصاد الفلسطيني ومؤشراته منذ قيام السلطة الفلسطينية تذبذبا واضحا في جميع المؤشرات الرئيسية للاقتصاد، وذلك يتلاءم مع طبيعة الظروف السياسية التي تمر بها فلسطين، فكان من أبرزها العوائق التي يسببها الاحتلال الاسرائيلي من حروب وحصارات اقتصادية وغيرها. ومن الجدير ذكره أن الانتعاش يعني الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك حصة

الفرد من الناتج الإجمالي الحقيقي، يصحبُ ذلك عادة انخفاض في نسبة البطالة، أما في حالة الركود الاقتصادي فيكون عكس ذلك. **(طاقة والغراوي،2010)**

جدول (1.3) فترات الركود والانتعاش بالتزامن مع التغير في بعض أهم المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 1995-2018. (القيمة بالمليون دولار الأمريكي)

	السنوات	حصة الفرد من الناتج الإجمالي الحقيقي (بأسعار 2015)	البطالة(%)
ركود	1995	2355.2	18.2
	1996	2249.2	23.8
انتعاش	1997	2442.2	20.3
	1998	2701	14.4
	1999	2830	11.8
ركود	2000	2506.5	14.3
	2001	2208	25.3
	2002	1877.6	31.2
انتعاش	2003	2080.1	25.5
	2004	2229.6	26.8
	2005	2396	23.5
ركود	2006	2233	23.7
انتعاش	2007	2308.4	21.7
	2008	2379.1	26.6
	2009	2511.5	24.5
	2010	2637.3	23.7
	2011	2877.1	20.9
	2012	2967.5	23
ركود	2013	2944	23.4
	2014	2852.4	26.9
انتعاش	2015	2863.9	25.9
	2016	2922.9	26.9
	2017	3072.4	27.4
ركود	2018	3021.4	30.8

الجدول من اعداد الباحث والمصدر: موقع الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2019، إحصاءات الحسابات القومية، (1996-2018). http://www.pcbs.gov.ps/site/langar/741/default.aspx

من الواضح أن الاقتصاد في فلسطين مرّ بالعديد من فترات الركود والانتعاش الاقتصادي وذلك منذ عام 1995حتى عام 2018 كما يبين الجدول (1.3)، فبدأ الاقتصاد

الفلسطيني في مرحلة ركود في العامين 1995و1996، إذ تظهر هذه الفترة تراجعا في حصة الفرد من الناتج الإجمالي الحقيقي بنسبة 4.5% في العام 1996، كما أنّ الناتج الإجمالي الحقيقي قد نما في هذه الفترة، الا أن هذا النمو كان أقل من النمو في عدد السكان، وهذا ما يفسر تراجع نصيب الفرد من الناتج الإجمالي، كما ارتفع أيضا متوسط معدلات البطالة ليصل21%، حيث شهدت هذه الفترة العديد من التحديات التي واجهت السلطة في تأسيسيها، منها اندلاع معركة الاقصى في 1996. ومن ثم لحق ذلك فترة انتعاش استمرت من 1997-1999، حيث ارتفعت حصة الفرد من الناتج الإجمالي الحقيقي بمعدل سنوي 8% خلال هذه الفترة، كما انخفضت نسبة البطالة لتصل إلى 11.8% في العام 1999 ويعود سبب انتعاش هذه الفترة إلى الانتعاش الحاصل في العديد من القطاعات كالنقل، والمواصلات، والاتصالات وغيرها.**(تقرير سلطة النقد،1999)**.

وشهدت الفترة 2000-2002 ركوداً اقتصادياً، فكان السبب المباشر هو انتفاضة الاقصى وما ترتب عليها من الاجتياحات لمناطق السلطة وتدمير العديد من المؤوسسات والمنشآت، حيث انخفضت حصة الفرد من الناتج الإجمالي الحقيقي خلال هذه الفترة بحوالي 13% مقارنة بالعام 1999، كما شهدت معدلات البطالة انخفاضا ملموسا نتيجة لذلك، ثم انتعش الاقتصاد الفلسطيني للفترة من 2003-2005، حينها ارتفعت حصة الفرد من الناتج الإجمالي الحقيقي بمعدل سنوي 9% مقارنة بالعام 2002، وانخفضت معدلات البطالة لتصل إلى 23.5% عام 2005، وذلك بسبب تخفيف القيود الإسرائيلية بالإفراج عن الإيرادات المستحقة لصالح السلطة الفلسطينية **(نوفل،2005)**، وعلى صعيد آخر شهد عام 2006 ركودا اقتصاديا، حيث تراجعت حصة الفرد من الناتج الإجمالي الحقيقي بحوالي 7% مقارنة بالعام 2005، وذلك نتيجة لتراجع معدل النمو في الناتج الإجمالي الحقيقي بنسبة 4%، وارتفعت أيضا معدلات البطالة لتصل 24% في ذلك العام، ويعود السبب في ذلك إلى وقف المساعدات والمنح الدولية عقب الانتخابات التشريعية.

وعلى صعيد آخر، شهدت الفترة من 2007-2012 ارتفاعا في حصة الفرد من الناتج الإجمالي الحقيقي بحوالي 33% مقارنة بالعام 2006، وكان معدل النمو السنوي 5% تقريبا، ثم

تبع ذلك انخفاضٌ في معدلات البطالة لتصل إلى 23.4%، ويعود السبب في الانتعاش الذي شهدته هذه الفترة إلى انتهاء الحرب على قطاع غزة، والبدء في ترميم البنية التحتية تزامنا مع وجود خطط حكومية تهدف إلى انتعاش اقتصادي لجميع القطاعات، ثم لحق هذه الفترة ركود في العامين 2013و2014، وذلك بسبب انخفاض معدلات النمو في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويعزى سبب ذلك إلى التوتر السياسي وتأثيره في انخفاض معدلات الاستثمار في هذه الفترة، حيث انخفضت حصة الفرد من الناتج الإجمالي الحقيقي بحوالي 3% عن العام 2012، وكذلك انخفض الناتج الإجمالي الحقيقي بحوالي 2.1%، وأما فيما يتعلق بمعدلات البطالة فارتفعت في هذه الفترة لتصل إلى 25% تقريبا.

بعد ذلك، شهد الاقتصاد الفلسطيني فترة انتعاش في العامين 2015 و2016، حيث ارتفعت حصة الفرد من الناتج الإجمالي الحقيقي بنسبة 3.7%، وأما فيما يتعلق بمعدلات البطالة فكان هناك ارتفاع طفيف لتصل إلى 26.7%، وذلك يعود إلى أن معدلات النمو كانت غير قادرة على استيعاب المزيد من العمالة؛ بسبب ارتفاع أعداد الخريجين، وأما فيما يتعلق بعام 2018 فعلى الرغم من ارتفاع نمو الناتج الإجمالي الحقيقي الا أن هذا النمو كان أقل من النمو في عدد السكان لذلك العام، ممّا أدى إلى تراجع في حصة الفرد من الناتج الإجمالي الحقيقي بنسبة 1.7%، وارتفعت نسبة البطالة أيضا لتصل إلى 30.8%.

وبناء على ما ورد يرى الباحث أن فترات الركود والانتعاش التي مر بها الاقتصاد الفلسطيني كانت نتيجة ظروف سياسة واقتصادية عدة، تمثل أبرزها بالاحتلال الإسرائيلي، وممارسته عبر هذه الأعوام، كما ويلاحظ أيضا أن الاقتصاد الفلسطيني يتميز بمرونة عالية لأي خطط اقتصادية تدعم الانتعاش والإصلاح لقطاعاته المختلفة.

3.3 نشأة السياسة المالية في فلسطين

لقد شهد عام 1995 إصدار أول موازنة عامة في الأراضي الفلسطينية، وذلك بعد إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية عام1994، وعند الحديث عن نشأة السياسة المالية في فلسطين لا بدّ من التطرق إلى الأسس والقواعد التي وضعت بناء عليها، والذي كان من أبرزها اتفاقية باريس

الاقتصادية التي أبرمت بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي عام 1994، فقد شكلت محورا رئيسا من محاور السياسة المالية الفلسطينية، إذ حدد فيها الاتفاقية التعاقدية التي تحكم العلاقات الاقتصادية بين الجانبين، بما يتعلق بأهم مكونات السياسة المالية كالإيرادات العامة للسلطة، وكذلك آلية المقاصة بين الطرفين. ومن الجدير ذكره أنه وبالرغم من إعطاء السلطة الصلاحيات الواسعة بما يتعلق بالإنفاق العام وضرائب الدخل المباشرة، وبعض أنواع الإيرادات غير الضريبية، إلا أنها كانت ضيقة جدا في إطار بعض أنواع الضرائب التي من شأنها خلق ميزة تنافسية للمنتجات الفلسطينية مقارنة بنظيرتها الاسرائيلية، كضرائب القيمة المضافة والجمارك والمكوس وغيرها. **(علاونة، 2014).**

وبذلك يمكن القول إن هناك العديد من العوامل التي لعبت دورا مقيدا للسياسات الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية عامة، وللسياسة المالية خاصة، أي أن السياسة المالية لا يمكن أن تتم بمعزل عن محددات وقيود سياسية واقتصادية محيطة بها، والتي من شأنها أن تلعب دورا مهما في عملية نجاحها أو إخفاقها وبالتالي التأثير الكبير على النتائج والأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرجوة منها.

4.3 محددات السياسة المالية في فلسطين

هناك العديد من التحديات والعوائق التي تحد من عمل ونجاح السياسة المالية في فلسطين، من أهمها:

1- ممارسات الاحتلال الاسرائيلي

من الواضح أن الاحتلال الاسرائيلي يمثل العائق الأكبر أمام الاقتصاد الفلسطيني وتطوره، ويتضح ذلك من خلال الممارسات العديدة التي أثرت عليه بشكل ملحوظ، كمصادرة الأراضي والسيطرة على المعابر التجارية وغيرها ممن الممارسات، وعلى صعيد آخر شكلت الانتفاضات والحروب الإسرائيلية المتكررة أداة إضعافٍ للسياسة المالية، وذلك من خلال فرض أعباء إضافية على جانب الإنفاق العام؛ بهدف إعادة إعمار البنية التحتية المهدمة، ومن جهة

أخرى أثرت هذه العوامل بشكل سلبي على جانب الإيرادات العامة بسبب الظروف الصعبة التي حالت دون تحصيل جزء كبير منها.**(حمدان،2012)**

2- اتفاقية بارس الاقتصادية

هدفت اتفاقية باريس الاقتصادية إلى تنظيم العلاقات والمعاملات الاقتصادية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وفيما يتعلق بالسياسة المالية بشكل خاص، قامت بربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، إذ عملت على توحيد الإطار الجمركي للطرفين أي أنها قاربت بين معدلات الضريبة المضافة لدى الطرفين بالرغم من اختلاف الظروف الاقتصادية لديهما، وبالتالي الحدّ من قدرة السلطة الفلسطينية في تحكمها بمعدلات ضرائب القيمة المضافة وكذلك معدلات الرسوم الجمركية، إذ تعتبران من أهم مكونات السياسة المالية في فلسطين. **(حسني،2017)**. ومن جانب آخر جعل بروتوكول باريس آلية جباية الضرائب التي تتعلق بالجانب الفلسطيني خاضعة تحت إشراف وتحكم السلطات الاسرائيلية، وهي بذلك تستطيع العمل على ابتزاز الجانب الفلسطيني بالطريقة التي تتوافق مع مصالحها السياسية، فمثلا عملت على عرقلة التحويلات في عدة فترات كان أهمها: عقب انتخابات 2006 وكذلك في عام 2011 بعد اتفاقية المصالحة الوطنية، أدى كل ذلك إلى التأثير على الإيرادات العامة والحدّ من قدرة السلطة على الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بالنفقات الجارية، وكذلك تحويل مسار الإنفاق التطويري لسد فجوة الإيرادات في دفع مستحقاتها. **(أبوعيد،2013)**

3 – المساعدات الدولية

تشكل المساعدات الدولية أحد أهم المصادر لإيرادات السلطة الفلسطينية، سواء في تمويل الموازنة الجارية أو التطويرية، إذْ لا يمكن الاستغناء عنها خاصة في ظل الظروف السياسية والاقتصادية التي تواجه السلطة الفلسطينية؛ مما يضطرها إلى استمرار الاعتماد عليها بشكل كبير. وتكمن المشكلة في منح هذه المساعدات بأن تقديمها عادة ما يكون مرتبطاً بالظروف والمواقف السياسية للجانب الفلسطيني، ومن الجدير ذكره أن أي عرقلة لوصول هذه

المساعدات سيؤدي بالنهاية إلى عجز في الموازنة، وبالتالي حدوث عواقب سلبية من النـــواحي الاقتصادية والاجتماعية، ويعد عام 2012 مثالا شاهدا على ذلك. حيث وصلت المساعدات بقيمة أقل بما يقارب 22% عمّا كان متوقعاً بالموازنة لذلك العام.**(أبو عيدة،2015)**

4- المحددات والعوائق الداخلية المختلفة

تشكل المحددات الداخلية عائقا آخر من عوائق السياسة الماليـــة، فيعـــد شـــحُّ المـــوارد الطبيعية –بسبب عدم السماح باستكشاف مكنونات الأرضي الفلسطينية، وكذلك بسبب الســـيطرة عليها من قبل الاحتلال الإسرائيلي، من أهم المعيقات الداخلية التي تواجه السياسية المالية فـــي فلسطين، وكذلك شكل عامل فقدان السيادة للحكومة الفلسطينية على مواردها بفعل قيود الاحتلال وتضييقه عاملا إضافيا مهما أمام السياسة المالية، علاوة عن نقص الخبرة لدى القائمين عليهـــا وخاصة في بداية نشأتها عام 1995. أي أن جميع هذه المعيقات تعمل علـــى عرقلـــة أهـــداف السياسة المالية ومقاصدها في فلسطين. **(تقرير ماس للاستدامة المالية، 2003).**

ومن هذا المنطلق يرى الباحث ومن خلال العوامل آنفة الذكر أن أهم المعيقـــات التـــي تواجه السياسة المالية في فلسطين تتمثل بشكل كبير في الاحتلال الإسرائيلي الذي لـــه الـــدور الأكبر والأبرز في التأثير السلبي على السياسة المالية سواء بتنفيذها أو بعرقلة الوصـــول إلـــى أهدافها المرسومة، أو بالتأثير المباشر أو غير المباشر على مكوناتها، وبالتالي يعود عدم تحقيق الأهداف المرجوة منها بشكل كبير إلى ممارسات الاحتلال الاسرائيلي وسياساته تجاه الفلسطينيين على الناحيتين السياسية والاقتصادية.

5.3 أهمية السياسة المالية في فلسطين.

إنّ من أهم التحديات التي تواجه الاقتصادي الفلسطيني منذ عـــام 1994 هـــي تبعيتـــه الكبيرة لإسرائيل، فقد أثرت عليه بشكل سلبي، وأدت إلى وجود العديد من العقبات التي عملـــت على إضعاف إدائه، بدئاً من عجز متزايد في الموازنة العامة وميزان المدفوعات، وخاصة فـــي الحساب الجاري، والارتفاع المستمر في معدلات الفقر والبطالة، ومـــن جانـــب آخـــر اعتمـــاد

الاقتصاد الكبير في عملية تمويل نفقاته على المنح والمساعدات الخارجية من الـــدول المانحـــة، وعلى ما يجبيه الاحتلال الإسرائيلي من إيرادات لصالح السلطة الفلسطينية، وهـــي غالبـــا مـــا تستخدمها للضغط على الفلسطينيين خاصة في ظل وجود أزمة سياسية بين الطرفين، وهذا أدى في نهاية المطاف إلى أن يكون الإنفاق العام بهيكله معتمدا أيضا على المســـاعدات الخارجيـــة، التي تُعدُّ الأساس الداعم لعملية النمو الاقتصادي وتحقيق باقي الأهداف الاقتصادية في فلسطين، ونتيجة كل ذلك أصبحت السياسة المالية في فلسطين العنصر المراهن عليه في تحقيق الأهداف الاقتصادية، فضلا عن أنها أصبحت بمكوناتها وصياغتها وتفاصيلها وإدارة هيكليتها، سواء من سياسة الإنفاق العام أم الإيرادات العامة، ضرورة أكثر إلحاحاً في الحالة الفلســـطينية للظـــروف آنفة الذكر.**(العجلة،2019)**.

6.3 التطور الكمي لأدوات السياسة المالية في فلسطين. (1996-2018)

نستعرض في هذا الجزء التطوّر الكميَّ لأهم أدوات السياسة المالية المتمثلة بـــالإيرادات العامة والنفقات الحكومية.

1.6.3 تطور الإيرادات العامة في فلسطين خلال الفترة (1996-2018)

تُعدُّ الإيرادات العامة جزءاً مهماً في هيكل السياسة المالية الفلسطينية، وفيما يلي جـــدول يوضح آلية تطور الإيرادات العامة في فلسطين خلال الأعوام (1996-2018)

جدول (2.3) الإيرادات العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية والأعوام (1996-2018) (القيمة بالمليون دولار الأمريكي)

السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
صافي الإيرادات العامة	645.5	807.2	868.4	941.5	939	273	290	747
السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
صافي الإيرادات العامة	1050	1370	722	1616	1779.7	1548.6	1845.4	2176
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
صافي الإيرادات العامة	2240.1	2319.9	2791.2	2891.4	3551.9	3651.5	3,462.9	

الجدول من اعداد الباحث والمصدر: سلطة النقد الفلسطينية،الايرادات والنفقات ومصادر التمويل للسلطة الفلسطينية (أساس نقدي)، احصائيات منشورة، (1996-2018).
http://www.pma.ps/Default.aspx?tabid=340&language=ar-EG

لقد اتسمت الإيرادات العامة في فلسطين بالتذبذب الواضح خلال الفترة 1996-2018، ويعود السبب في ذلك إلى الوضع السياسي المتقلب الذي يعاني منه الاقتصاد الفلسطيني، كما ويمكن ملاحظة تطور الإيرادات العامة تطورا ملحوظا بين عامي 1996وحتى 2018 بارتفاع مقداره خمسة أضعاف تقريبا كما يوضح الجدول (2.3)، ويلاحظ أن الإيرادات العامة استمرت بالارتفاع حتى عام 2001 لتنخفض بحوالي 71%، ويُعزى السبب في ذلك إلى اندلاع انتفاضة الأقصى، وما نتج عنها من اجتياحات وإغلاقات أضعفت النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى احتجاز إيرادات المقاصة، ثم عاودت الارتفاع في الفترة ما بين 2002-2005، وذلك بفضل التعديلات الإصلاحية التي عملت السلطة على اتخاذها، وكذلك لتخفيف بعض القيود الإسرائيلية كالإفراج عن إيرادات المقاصة المحتجزة لديها.

غير أنها عاودت الانخفاض عام 2006 بحوالي 74%، وتزامن ذلك مع الانتخابات الفلسطينية وما أعقبها من حصار سياسي واقتصادي. كما ويلاحظ أن هناك ارتفاعاً واضحاً في عامي 2007و2008 ويعزى السبب في ذلك إلى تحويل إيرادات المقاصة من الجانب الإسرائيلي إلى السلطة الفلسطينية، إضافة إلى الإصلاح الإداري الذي أدى إلى رفع كفاءة التحصيل الضريبي. أما في عام 2009 فيظهر الانخفاض الواضح بسبب انخفاض الإيرادات غير الضريبية، وإيرادات المقاصة بشكل واضح في هذا العام.

ويتضح من الجدول (2.3) أيضاً أنها عاودت الارتفاع في الفترة 2010–2017 بشكل واضح ومستمر بمعدل سنوي 10% تقريبا، ويعزى السبب في ذلك إلى قيام الحكومة بتوسيع القاعدة الضريبية ورفع عدد المكلفين وكذلك حملات التوعية التي قامت بها لتحسين التحصيل الضريبي. **(تقرير سلطة النقد،2017)**، ثم انخفضت مجددا بنسبة 5% في عام 2018 وذلك بسبب تراجع إيرادات المقاصة في هذا العام.

وتقسم الإيرادات العامة في هيكلها بحسب مصدرها إلى إيرادات محلية وأخرى خارجية متمثلة بالمنح والمساعدات الخارجية. كما وتقسم الإيرادات المحلية إلى إيرادات ضريبية وأخرى غير ضريبية. فهي تشمل الإيرادات الضريبية: الضرائب المباشرة وغير المباشرة بأنواعها، حيث تحوي الضرائب المباشرة ضرائب الدخل وضرائب الملكية وغيرها. بينما تشمل الضرائب غير المباشرة ضرائب الجمارك والقيمة المضافة والمقاصة وغيرها. ومن الجدير ذكره أن الصلاحيات كافة فيما يتعلق بالضرائب المباشرة تم منحها للسلطة، بينما تم تقييد الكثير من المعاملات التي تتعلق بالإيرادات غير المباشرة. **(علاونة،2014)**. وأما الإيرادات غير الضريبية إيرادات متعلقة بالوزارات كرسوم وطوابع وتراخيص وغيرها.**(الخطيب،2006)**.

1.1.6.3 تطور الإيرادات الضريبية في فلسطين (1996-2018):

جدول (3.3) تطور الإيرادات الضريبة بشكل عام للفترة (1996-2018). (القيمة بالمليون دولار الأمريكي).

السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
الإيرادات الضريبية	207.8	213	227.6	247.8	241.0	183	141	167
السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الإيرادات الضريبية	191	231	221	202	272.8	301.5	439	482.1
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
الإيرادات الضريبية	483.2	597.2	604	606	626	758.8	838.2	

الجدول من اعداد الباحث والمصدر: سلطة النقد الفلسطينية،الايرادات والنفقات ومصادر التمويل للسلطة الفلسطينية (أساس نقدي)، احصائيات منشورة، (1996-2018).
http://www.pma.ps/Default.aspx?tabid=340&language=ar-EG

لقد أدى عدم استقرار العوامل السياسة والاقتصادية في فلسطين وكذلك عدم قدرة الحكومة الفلسطينية على تحصيل الضرائب في بعض الأعوام إلى تذبذب واضح في إيراداتها الضريبية، كما يبين الجدول (3.3)، حيث يظهر ارتفاع صافي الإيرادات الضريبية من العام 1996 حتى العام2018 مقداره 630.4 مليون دولار بما يعادل 4 أضعاف تقريبا، ويلاحظ أيضا أن هناك انخفاضا واضحا في الأعوام 2001 و 2004 بمعدل سنوي 24% تقريبا،ويعود ذلك إلى اندلاع انتفاضة الأقصى وما ترتب عليها من نتائج سلبية أثرت على آلية تحصيل الإيرادات الضريبية خلال هذه الفترة، ثم استمرت بالتذبذب حتى الآن ولكنها اتسمت بالارتفاع بشكل عام، ويُستثنى من ذلك العامان 2007 و2008 وذلك نظرا لعدم استقرار العوامل السياسة التي سادت الأراضي الفلسطينية بعد الانتخابات الحكومية.

كما و يلاحظ أيضا أن الارتفاع الحاصل في السنوات الأخيرة، كان سببه الرئيس هو قيام الحكومة باتباع سياسة تحسين ظروف الجباية لهذه الإيرادات، وكذلك رفع قيمة الضريبة المضافة والعمل على توسيع القاعدة الضريبية، وذلك حسب ما ورد في تقارير سلطة النقد المختلفة للأعوام الأخيرة. **(تقرير سلطة النقد،2018).**

2.1.6.3 تطور إيرادات المقاصة في فلسطين. (1996-2018).

جدول (4.3) تطور إيرادات المقاصة للسلطة الفلسطينية خلال الفترة (1996-2018). (القيمة بالمليون دولار الأمريكي).

السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
إيرادات المقاصة	351.7	475.9	543.9	579.7	587.0	0.0	72.0	472.0
السنة	**2004**	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
إيرادات المقاصة	713.0	894.0	344.0	1,318.0	1,137.0	1,090.0	1,234.2	1,487.4
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
إيرادات المقاصة	1,574.4	1,690.5	2,054.3	2,046.9	2,332.4	2,483.0	2,255.3	

الجدول من اعداد الباحث والمصدر: سلطة النقد الفلسطينية،الايرادات والنفقات ومصادر التمويل للسلطة الفلسطينية (أساس نقدي)، احصائيات منشورة، (1996-2018). http://www.pma.ps/Default.aspx?tabid=340&language=ar-EG

تشكل إيرادات المقاصة ما نسبته 65% بالمتوسط من إيرادات الحكومة الفلسطينية، إذْ تلعب دورا كبيرا في تغطية جزء كبير من نفقات السلطة، فهي تساهم في تغطية 60%-70% من النفقات الجارية المترتبة على السلطة، وهذا يعكس أهمية إيرادات المقاصة في الوضع الفلسطيني. **(تقرير سلطة النقد، 2018).** ويظهر الجدول (4.3) التذبذب الواضح في إيرادات المقاصة عبر فترة الدراسة، حيث إن هناك ارتفاعاً في إيرادات المقاصة من عام 1996 وحتى عام 2001 بمعدل سنوي 14.5% تقريبا، فقد انخفضت في عام 2001 وصولا إلى الصفر، وذلك بسبب احتجاز إيرادات المقاصة من الجانب الإسرائيلي تزامنا مع اندلاع انتفاضة الاقصى،

ثم استمرت في الارتفاع وصولا إلى عام 2006، ويظهر هذا الارتفاع بشكل كبير في عام 2003، حيث ارتفعت بحوالي خمسة أضعاف عمّا كانت عليه في العام السابق؛ بسبب الهدوء النسبي الذي ساد ذلك العام، ومن جانب آخر يتضح أن هناك انخفاض واضح في عام 2006 بنسبة 61% بسبب احتجازها مجددا لدى الجانب الاسرائيلي، ثم ارتفعت مجددا بشكل واضح في عام 2007 وذلك بسبب قيام الجانب الاسرائيلي بدفع الإيرادات المحتجزة لديها للجانب للسلطة الفلسطينية، كما ويظهر الجدول أيضا انخفاضاً في إيرادات المقاصة في العامي 2008و2009 بمعدل 9%، لتعاود الارتفاع مجددا من العام 2010 وحتى عام 2017 بمعدّل سنوي 10%، ويعزى ذلك إلى سيادة بعض فترات الهدوء المتمثلة في تخفيف بعض القيود على قطاع غزة والضفة الغربية، بالإضافة إلى تحسين دور وزارة المالية في جباية هذا النوع من الإيرادات، كما أنها انخفضت عام 2018 مجددا بنسبة 9%.

ويرى الباحث أن إيرادات المقاصة تشكل الجزء الأهم من إيرادات السلطة الفلسطينية، اذ إنها تشكل النسبة الأكبر من إيراداتها عبر مختلف السنوات، هذا بالإضافة إلى دورها المهم فيما يتعلق بالوفاء في مستحقاتها، إلا أنها وفي الوقت نفسه تُعَدُّ الأقل أمانا بما يخصّ شأن تحصيلها، وهذا يعكس صعوبة قيام صانعي القرار بالتخطيط على ضوءها، وذلك في ظل صعوبة التنبؤ في هذا النوع من الإيرادات في ظل سيطرة الاحتلال الإسرائيلي الكاملة عليها.

3.1.6.3 تطور الإيرادات غير الضريبية في فلسطين. (1996-2018).

جدول (5.3) تطور الإيرادات غير الضريبية للسلطة الفلسطينية خلال الفتـــرة (1996-2018) (القيمة بالمليون دولار الأمريكي)

السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
الإيرادات غير الضريبية	85.9	118.3	96.8	114.0	111.0	92.0	82.0	124.0
السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الإيرادات غير الضريبية	146.0	245.0	157.0	122.0	486.2	283.6	254.5	220.0
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
الإيرادات غير الضريبية	232.1	254.4	270.5	249.8	607.1	390.8	430.3	

الجدول من اعداد الباحث والمصدر: سلطة النقد الفلســطينية،الايرادات والنفقــات ومصــادر التمويل للســلطة الفلســطينية (أســاس نقــدي)، احصــائيات منشــورة، (1996-2018). http://www.pma.ps/Default.aspx?tabid=340&language=ar-EG

يظهر الجدول (5.3) أنّ هناك تذبذباً واضحاً في الإيرادات غير الضريبية خلال الفترة من 1996-2018، كما ويلاحظ أيضا تطور الإيرادات غير الضريبية خلال هذه الفترة، حيــث تطورت بين عامي 1996و2018 بقيمة 344.4 مليون دولار أي ما يقارب خمســة أضــعاف تقريبا. ومن جانب آخر يتبين من الجدول الانخفاض الواضح في الإيــرادات غيــر الضــريبية للعامين 2001،2002 ويعزى السبب في ذلك إلى اندلاع انتفاضة الأقصى، وما ترتب عليها من نتائج أثّرت على قدرة الحكومة في تحصيل الإيرادات غير الضريبية خلال هذه الفترة. ويلاحظ أيضا الارتفاع الواضح فيها عام 2008 وذلك بالتزامن مــع التحســن الواضــح فــي النشــاط الاقتصادي، الذي كان مدعوما بالإصلاحات الإدارية من قبل الحكومة، وهي بدورها ساهمت في رفع إمكانية تحصيل مواردها، ثم عاودت الانخفاض بشكل عام عمّا كانت عليه سابقا وصــولا

إلى عام 2015، في حين شهد عام 2016 ارتفاعا كبيرا في مستوى الإيرادات غير الضريبية، فقد ارتفع بنسبة 143% عما كان عليه في العام السابق.

وتعقيبا على ما ورد، يرى الباحث أن سبب الارتفاع الحاصل في الإيرادات غير الضريبية عام 2016 يعزى إلى عدة أمور، منها: توقيع اتفاقية الكهرباء مع الجانب الإسرائيلي، الذي أدى إلى دعم ميزانية وزارة المالية بقيمة 593 مليون شيكل تحت بند رسوم أخرى في ذلك العام، علاوة على تجديد رخصة شركة الاتصالات الفلسطينية بقيمة 558.1 شيكل تحت بند رسوم مزاولة المهن وذلك في العام ذاته.

4.1.6.3 تطور الإعانات والمنح والمساعدات الدولية (1996-2018).

جدول (6.3) تطور الاعانات والمنح والمساعدات الدولية خلال الفترة 1996-2018 (القيمة بالمليون دولار الأمريكي)

السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
الإعانات والمنح والمساعدات الدولية	291.5	268.1	236.3	244.9	510	849	697	620
السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الإعانات والمنح والمساعدات الدولية	353	636	1019	1322	1978.1	1401.8	1210.3	977.5
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
الإعانات والمنح والمساعدات الدولية	932.1	1358	1230.4	796.8	766.3	720.4	664.8	

الجدول من اعداد الباحث والمصدر: سلطة النقد الفلسطينية،الايرادات والنفقات ومصادر التمويل للسلطة الفلسطينية (أساس نقدي)، احصائيات منشورة، (1996-2018). http://www.pma.ps/Default.aspx?tabid=340&language=ar-EG

شكلت المساعدات والمنح الخارجية أداة مهمّة في إيرادات السلطة الفلسطينية، إذْ لعبت دوراً مهماً في تغطية جزءٍ كبيرٍ من العجز المستمر في ميزانية الحكومة. ويتضح من الجدول (6.3) تذبذب الإعانات والمساعدات الخارجية خلال فترة الدراسة، ويمكن القول إن أبرز ما يميز هذا النوع من الإيرادات هو ارتباطه بالظروف السياسة والاقتصادية في فلسطين، وكذلك في الدول التي تقدم هذه المساعدات، بالإضافة إلى ربط تقديم هذه المساعدات بالمواقف السياسة المتعلقة بالجانب الفلسطيني. وعند الاطلاع على البيانات في الجدول أعلاه يلاحظ وجود ارتفاع في المنح والمساعدات الدولية في عامي 2000و2001 مقارنة بالأعوام السابقة، حيث نمت في العام 2000بنسبة تجاوزت 100%عن العام السابق له، كما تضاعفت في عام 2001 إلى ثلاثة أضعاف عمّا كانت عليه في العام 1999، ويعود ذلك لارتفاع مساهمة المجتمع الدولي بتقديم المساعدات المادية لفلسطين بعد انتفاضة الأقصى في أواخر العام2000، حيث كان لها دور مهم في الموازنة خاصة في دفع الرواتب والأجور لتلك الأعوام.

ومن الجدير ذكره أيضا أن المنح والمساعدات الدولية تزايدت في فترات الركود الاقتصادي، بينما انخفضت في فترات الانتعاش، واستمر ذلك الحال حتى عام 2007، أي أنه وبعد ذلك العام انعكس ذلك، حيث ارتفع المعدل السنوي للمساعدات لدعم الموازنة الفلسطينية بما يقارب 55% عام 2008 مقارنة مع العام الذي يسبقه، ثم حصل انخفاض استمر من عام 2009 حتى عام 2012، ثم عاود الارتفاع في العام2013 لينخفض مجددا عام 2014، واستمر هذه الانخفاض حتى عام 2018. ومن الجدير ذكره أن قراءة موازنات الأعوام 2013- 2017 بالإضافة إلى البيانات الصادرة في تقارير سلطة النقد الفلسطينية تشير إلى أن المنح والمساعدات الدولية ساهمت في تمويل العجز الحكومي وتحويله إلى فائض خلال تلك الأعوام.

وتعقيبا على ما ورد يرى الباحث أن الانخفاض الحاصل في المساعدات والمنح الخارجية في الاعوام للفترة ما بعد عام 2009 جاء متأثرا بالأزمة المالية العالمية، التي أثرت على اقتصاديات العالم بشكل عام، مما أدى إلى انخفاض نسبة المساهمة من قبل الدول المانحة للحكومة الفلسطينية، وذلك يتوافق مع نتائج دراسة **(أبو فضة،2011)**.

7.3 تطور النفقات العامة (1996-2018)

تعد النفقات العامة من أهم أدوات الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والسياسية وغيرها، ويتشكل هيكل النفقات العامة للسلطة الفلسطينية من نوعين رئيسين همـــا: النفقـــات التطويريـــة والنفقات الجارية، وتشمل النفقات الجارية: الرواتب والأجور والنفقات التشغيلية والتحويلية (بند غير الاجور) وكذلك صافي الإقراض، ولا تشمل النفقات الاستثمارية وهو مـــا بـــات يعـــرف بالنفقات التطويرية.**(علاونة، 2014)**.أما النفقات التطويرية فتشمل كل ما تنفقـــه الـــدول علـــى توسيع الإنتاج، وتطوير البنية التحتية، كالطرق والمواصلات، ويتم تمويل هذا النوع من النفقات، أما من دول خارجية أو من خزينة الدولة.**(النمروطي،2016)**

جدول (7.3) تطور النفقات العامـــة خـــلال الفتـــرة 1996-2018.(القيمـــة بـــالمليون دولار الأمريكي)

السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
الإنفاق العام	1,072.1	1,130.1	1,074.7	1,181.9	1,668.0	1,435.0	1,246.0
السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الإنفاق العام	1,635.0	1528	2281	1707	2877	3,487.7	3,375.9
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الإنفاق العام	3,200.1	3,256.9	3,258.2	3,419.1	3,606.9	3621.4	3878.2
السنة	2017	2018					
الإنفاق العام	4052.7	3,930.7					

الجدول من اعداد الباحث والمصدر: سلطة النقد الفلسطينية،الايرادات والنفقات ومصـــادر التمويـــل للســـلطة الفلســـــــطينية (أســـــــاس نقـــــــدي)، احصـــــــائيات منشـــــــورة، (1996-2018). http://www.pma.ps/Default.aspx?tabid=340&language=ar-EG

يوضح الجدول (7.3) ارتفاع حجم النفقات العامة بين العامين 1996 و2018 بمقـــدار 2858.3 مليون دولار وهو ما يعادل 3.7 اضعاف، ويلاحظ أن هناك تذبذباً واضحاً في حجـــم

النفقات العامة خلال هذه الفترة، فتارة يحصل ارتفاع في بعض الأعوام، وتارة يحصل انخفاض في أعوام أخرى، حيث بدأت النفقات العامة بالارتفاع من عام 1996 واستمرت بالارتفاع حتى عام 2000 بمعدل سنوي حوالي 12% ويلاحظ بشكل واضح الانخفاض الذي حصل عامي 2001 و 2002؛ وذلك بسبب الحصارات وإغلاق المدن الناتج عن انتفاضة الأقصى وما ترتب على ذلك من ضعف للاقتصاد الفلسطيني، الذي أثر بدوره على قدرة الحكومة في دفع جميع النفقات المترتبة عليها، إذ انخفضت النفقات العامة بنسبة 14% في 2001 عمّا كانت عليه في سنة 2000، وكذلك استمر الانخفاض لسنة 2002 حيث انخفضت بنسبة 13% عن العام السابق. ويعود السبب في هذا الانخفاض إلى الانخفاض الحاصل في بند الأجور والرواتب، فقد انخفضت من 679.8عام 2001 إلى 660 مليون دولار عام 2002، وذلك حسب قراءة ميزانية وزارة المالية لهذه السنوات.

ويتضح أيضا من الجدول أعلاه الارتفاع الواضح في النفقات العامة عام 2005؛ ويعود ذلك لما قامت به الحكومة من تطبيق للشق المالي لقانون الخدمة المدنية، وكذلك العمل على بند الرعاية الاجتماعية، وذلك حسب ما ورد في تقرير صادر عن معهد ماس للأبحاث الاقتصادية **(تقرير ماس للاستدامة المالية،2006)**، كما ويلاحظ الانخفاض الواضح في عام 2006 ويعود السبب في ذلك إلى انخفاض قيمة المنح والمساعدات الدولية في ذلك العام التي تلعب دورا مهما في تمويل النفقات العامة للسلطة الفلسطينية، ويأتي ذلك بالتزامن مع الانتخابات الفلسطينية عام 2006 ومواقف الدول المانحة منها، وعلى صعيد آخر عاودت النفقات الارتفاع عام 2007 وصولا إلى عام 2010، حيث عاودت انخفاضها في ذلك العام؛ وذلك بسبب توجه الحكومة إلى سياسة تخفيض نفقاتها؛ وذلك بهدف أن تقوم بتقليل اعتماد موازنتها على الدعم الخارجي قدر المستطاع. وعلى صعيد آخر يلاحظ بأن الفترة من 2011-2017 اتسمت بالارتفاع الملحوظ والمتذبذب في نفقاتها باستثناء عام 2015 حيث انخفضت بنسبة بحوالي4% عن العام 2014 وتزامن ذلك مع انخفاض نسبة المساعدات الدولية في ذلك العام، بالإضافة إلى قيام الاحتلال الإسرائيلي باحتجاز جزء من أموال المقاصة في العام ذاته، ثم انخفضت مجددا في عام 2018 بنسبة 3% عن العام 2017 ويعود ذلك لانخفاض النفقات الجارية في هذا العام.

1.7.3 تطور النفقات الجارية للفترة (1996-2018)

جدول (8.3) تطور النفقات الجارية خلال الفترة (1996-2018)، (القيمة بالمليون دولار الأمريكي)

السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
النفقات الجارية	829.8	867.8	838.9	942.5	1,199	1,095	994
السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
النفقات الجارية	1,240	1,528	1,994	1,426	2,567	3,272.7	3,190
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
النفقات الجارية	2,927.3	2,960.7	3,047.1	3,250.7	3,445.9	3455	3661.7
السنة	2017	2018					
النفقات الجارية	3794.8	3653.8					

الجدول من اعداد الباحث والمصدر: سلطة النقد الفلسطينية،الايرادات والنفقات ومصادر التمويل للسلطة الفلسطينية (أساس نقدي)، احصائيات منشورة، (1996-2018). http://www.pma.ps/Default.aspx?tabid=340&language=ar-EG

يظهر الجدول (8.3) التطور الحاصل في النفقات الجارية خلال فترة الدراسة، لتتضاعف من عام 1996 إلى عام2018 بحوالي4 أضعاف. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الموازنات المختلفة لوزارة المالية تشير إلى أن التذبذب الحاصل في النفقات الجارية ناتج بشكل أساسي عن التذبذب الذي يحدث في بند الأجور والرواتب، إذ يشكل هذا البند حوالي 55% من النفقات الجارية، كما يشير الجدول أعلاه إلى نمو النفقات الجارية بشكل بطيء في الفترة من 1996حتى عام 2002. ويلاحظ أيضا انخفاضها في العام 2002 وذلك بسبب انخفاض الإيرادات العامة بأنواعها، فهي تسهم في تمويل هذه النفقات بشكل كبير، ومن جانب آخر يلاحظ ارتفاعها بوضوح عام 2003 بمعدل 26% تقريبا، وذلك بسبب ما شهده هذا العام من بداية تعافي الاقتصاد بعد انتفاضة الأقصى، بالإضافة إلى تطبيق الحكومة لبند الخدمة المدنية، وكذلك ارتفاع معدلات التوظيف بشكل كبير في هذا العام؛ وذلك بهدف المساهمة في تخفيف نسب البطالة

الناتج عن الوضع السياسي السائد. واستمر هذا الارتفاع حتى عام 2005 بسبب التزايد المستمر في بند الأجور والرواتب والمتزامن مع ارتفاع نسب التوظيف. بينما انخفضت النفقات الجارية في عام 2006 بنسبة 28%، ويعزى السبب في ذلك إلى وقف تحويل إيرادات المقاصة من قبل الاحتلال الإسرائيلي، التي تعدّ مصدرا أساسيا للوفاء بجزء كبير من نفقات السلطة، وعلى صعيد آخر واصلت النفقات الجارية الارتفاع في العامين 2007 و2008 وذلك بسبب دفع مستحقات الموظفين المتراكمة على الحكومة. وعاد الانخفاض مجددا في العام 2010 بسبب اتّباع الحكومة سياسة ترشيد النفقات، ثم ساد الارتفاع بعد ذلك وصولا للعام 2017، لتنخفض مجددا في عام 2018 بنسبة 4%، وما يفسر ذلك هو أن نسبة الانخفاض في بند الأجور كانت أعلى من الارتفاع في بندي نفقات غير الأجور وصافي الإقراض في هذا العام.

2.7.3 تطور النفقات التطويرية (1996-2018).

جدول (9.3) تطور النفقات التطويرية خلال الفترة 1996-2017. (القيم بالمليون دولار الأمريكي)

السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
النفقات التطويرية	242.3	262.3	235.8	239.4	469.0	340.0	252.0
السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
النفقات التطويرية	395.0	261.0	287.0	281.0	310.0	215.0	185.9
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
النفقات التطويرية	272.8	296.2	211.0	168.4	160.4	176.4	216.5
السنة	2017	2018					
النفقات التطويرية	257.9	276.9					

الجدول من اعداد الباحث والمصدر: سلطة النقد الفلسطينية،الايرادات والنفقات ومصادر التمويل للسلطة الفلسطينية (أساس نقدي)، احصائيات منشورة، (1996-2018).
http://www.pma.ps/Default.aspx?tabid=340&language=ar-EG

يتضح من الجدول (9.3) أن النفقات التطويرية اتسمت بالارتفاع بشكل نسبي خلال فترة تأسيس السلطة الفلسطينية، ويعزى السبب في ذلك إلا أن الدول المانحة كانت أكثر تحمسا في إعلان دعمها للسلطة الفلسطينية، إلا أن البيانات تظهر التزام الدول المانحة بأقل ممّا تتعهد به، ومن الجدير ذكره أن النفقات التطويرية في الحالة الفلسطينية تعتمد بشكل كبير على المساعدات والمنح الدولية، وبشكل ضئيل جدا على خزينة الدولة، إذ بلغت ذروتها عام 2000لترتفع بنسبة 96% عن العام 1999، وذلك بسبب ارتفاع دعم بعض الدول تزامنا مع انتفاضة الأقصى، ثم انخفضت بعدها لترتفع مجددا في عام 2003 بنسبة نمو 57% عن العام 2000، وذلك نظرا لارتفاع قيمة الدعم المخصص للمشاريع التطورية من قبل الدول المانحة. كما أنها انخفضت بعدها لترتفع مجددا عام 2007 بسبب ارتفاع المساعدات الخارجية مرة أخرى. وكذلك هناك ارتفاع آخر في عام 2010بنسبة 31% لقيام السلطة الفلسطينية بجملة من المشاريع التطورية، وتبع هذا الارتفاع ارتفاع آخر عام 2011؛ بسب ما تم تخصيصه لدعم المشاريع التطويرية بعد الحرب على قطاع غزة في هذه الفترة.

واستنادا لما سبق، يرى الباحث أنه وبالرغم من التذبذب الحاصل أيضا في الفترة 2012 وحتى 2018 وفي ضوء وجود ارتفاعات للنفقات التطورية في بعض الأعوام خلال هذه الفترة، إلا أنها كانت قليلة نسبيا مقارنة مع السنوات في الفترات الماضية، ويعزى السبب في ذلك إلى أن نسبة ما يتم تخصيصه من المساعدات والمنح الخارجية لما يتعلق بالمشاريع التطويرية كانت منخفضة جداً، بل تم تخصيصها إلى دعم الموازنة لدفع النفقات الجارية على حساب النفقات التطويرية، وذلك يعكس خصوصية الحالة الفلسطينية من قلة الموارد والعوائق الاقتصادية التي يسببها الاحتلال الإسرائيلي؛ ونتيجة لذلك سيقلل أثرها في عملية النمو الاقتصادي، وقد توافقت هذه النتائج مع دراسة **(غريب،2017)**.

8.3 النمو الاقتصادي في فلسطين (1996-2018)

يعدّ النمو الاقتصادي من أهم مؤشرات تقدم الدولة أو تخلفها، كما يعدّ الناتج الإجمالي الحقيقي أحد أبرز مؤشرات النمو الاقتصادي الذي يعكس حجم الإنتاج الحقيقي، ومن ثم الحكم

على أداء الاقتصاد بالتقدم أو التراجع وذلك من خلال مقارنته عبر سلسلة زمنية معينة.**(خفاجة،2013)**، ومن الجدير ذكره أن العديد من الدراسات الاقتصادية التي بحثت في أثر النمو الاقتصادي سواء كمتغير تابع أم مستقل اعتبرت أن الناتج الإجمالي سواء الاسمي أو الحقيقي هو المؤشر الرئيسي الذي يبحث من خلاله التغير في معدلات النمو الاقتصادي.

جدول (10.3) التغير في الناتج الإجمالي الحقيقي ونسب نموه خلال فترة الدراسة (1996-2018). (القيمة بالمليون دولار الأمريكي)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي NGDP	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي RGDP (أسعار 2015)*	معدل نمو الناتج الإجمالي الحقيقي (%) Growth rate
1996	3,409.6	5483.5	-
1997	3,759.8	6287.8	14.6
1998	4,067.8	7189.1	14.3
1999	4,271.2	7784.4	8.3
2000	4,313.6	7118.4	-8.6
2001	4,003.7	6455.6	-9.3
2002	3,555.8	5649.4	-12.5
2003	3,968.0	6441.2	14
2004	4,329.2	7107.4	10.3
2005	4,831.8	7874.9	10.8
2006	4,910.1	7567.7	-3.9
2007	5,505.8	8066.5	6.6
2008	6,673.5	8556.9	6.1
2009	7,268.2	9298.1	8.7
2010	8,913.1	10051.2	8.1
2011	10,465.4	11298.9	12.4
2012	11,279.4	12008.9	6.3
2013	12,476.0	12275.2	2.2
2014	12,715.6	12252.9	-0.2
2015	12,673.0	12673.0	3.4
2016	13,425.7	13269.7	4.7
2017	14,498.1	13686.4	3.1
2018	14,615.9	13,810.3	0.9

الجدول من اعداد الباحث والمصدر: موقع الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2019، إحصاءات الحسابات القومية، (1996-2018). http://www.pcbs.gov.ps/site/langar/741/default.aspx

تشير البيانات من الجدول (10.3) أن قيم الناتج المحلي الإجمالي سواء الاسمية أو الحقيقية تذبذبت بشكل واضح خلال فترة الدراسة (1996–2018) وهذا يعكس طبيعية الظروف السياسية والاقتصادية التي تمر بها فلسطين من تضييق الاحتلال بشتى الطرق، كالإغلاقات المتكررة والتضييق الاقتصادي الواضح وغيرها، إذ شهد الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني تطورا ملحوظا خاصة بفترة قدوم السلطة الفلسطينية أي خلال فترة 1994–1999 والتي أعقبت اتفاق اوسلو عام 1993، كما وحقق الاقتصاد الفلسطيني نموا واضحا خلال هذه الفترة حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ما يقارب14.6% في عام 1997 حيث شهد زيادة الأيدي العاملة في معظم القطاعات كالاتصالات والنقل وغيرها.

كما وشهد عام 2000 تراجعا في معظم المؤشرات الرئيسة للاقتصاد الفلسطيني بشكل عام والنمو الاقتصادي بشكل خاص، حيث انخفض الناتج الإجمالي الحقيقي بشكل كبير لتصبح نسبته سالبة ويتجلى أكبر انخفاض عام 2002 بنسبة 12.5%–، ويعود السبب في ذلك إلى ما ترتب على انتفاضة الأقصى من نتائج سلبية والإغلاقات والتضييقات المتكررة على جميع الأصعدة، وتدمير البنية التحتية وغيرها، واستمر ذلك الانخفاض نتيجة التراكمات التي أعقبت الانتفاضة عبر هذه الأعوام وصولا لعام 2003، إذْ شهد هذا العام ارتفاعاً في نسبة النمو الاقتصادي بنسبة 14% بسبب[1] ما اتّسم به من تخفيف للقيود الإسرائيلية، والإفراج عن أموال المقاصة والإيرادات المحتجزة لدى الجانب الإسرائيلي، ودفع الرواتب المستحقة، واستمرت بوادر التعافي حتى عام 2005، حيث كان انخفاض النمو الاقتصادي واضحا في العام 2006 بسبب توقف المساعدات الخارجية، واحتجاز أموال المقاصة مجددا تزامنا مع الانتخابات الفلسطينية التي جرت في ذلك العام لتصل إلى 3.6%–.

كما يوضح الجدول(10.3) ارتفاعا في نسبة النمو الاقتصادي في عام 2007 إذْ شهد هذا العام مرحلة تعافٍ من الأزمة السياسة والاقتصادية التي شهدتها الفترة السابقة، وكذلك نتيجة لوصول المساعدات الدولية مجددا ودفع رواتب الموظفين وغيرها، واستمر هذا الارتفاع حتى

* تم اعتماد سنة 2015 سنة أساس بناء على توصيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني .

عام 2011 ليصل 12.4% تزامنا مع وجود خطة تنموية للسلطة الفلسطينية لـدعم الاقتصـاد الفلسطيني، بالإضافة إلى تحسين الرواتب بشكل نسبي،وتخفيف القيود الإسرائيلية علـى قطـاع غزة، باستثناء عام 2010 حيث انخفض نموه بشكل بسيط بسبب الأزمة المالية العالميـة مـن خلال تأثره بتذبذب سعر الصرف، والتغيرات التي طرأت على الأسعار في ذلك العام، وأمّا عام 2012 فقد شهد انخفاضاً في نموه إلى نصف ما كان عليه في العام السابق؛ بسـبب التـوترات السياسة وانخفاض الدعم الخارجي والقيود على المعابر، واستمر هذا الانخفـاض حتـى عـام 2014، حيث انخفض بنسبة كبيرة في ذلك العام ليصل 0.2%- بسبب العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وما خلفه من دمار للبنية التحتية ممّا أثر سلبا على الاقتصاد الفلسطيني.

وتشير البيانات أيضا إلى نمو الناتج الإجمالي الحقيقي في العامين 2015 و2016 وذلك بسبب زيادة معدلات الاستثمار؛ نتيجة لعملية إعادة الإعمار، والبناء الذي شهده قطاع غزة عقب الدمار الحاصل بعد حرب عام 2014، فأدى ذلك إلى انتعاش اقتصادي عَمِلَ على رفع معدلات النمو الاقتصادي بنسبة 3.7% في الفترة (2015-2017)، ليصل إلى 4.7% في العام 2016، بينما تراجع النمو الاقتصادي عام 2017 وذلك لانخفاض عمليات الاستثمار في قطـاع غـزة بشكل تدريجي، وكذلك انخفضت مستويات الإنفاق بشقيه العام والخاص، واستمر هذا التراجـع لعام 2018 وذلك بسبب استمرار الظروف الاقتصادية الصعبة التي استمرت في الضفة والقطاع من تدهور لبعض القطاعات، علاوة على ذلك ارتفاع نسبة البطالة بشكل عام، بالإضـافة إلـى انخفاض نسبة المنح والمساعدات وكذلك إيرادات المقاصة التي تعتمد عليها الحكومة في تمويل نفقاتها.

ومما سبق ذكره تبين لنا أن الاقتصاد الفلسطيني تعرض إلى العديـد مـن الصـدمات الداخلية والخارجية سواء في الضفة الغربية أم قطاع غزة وذلك منذ عام 2000، فعملـت هـذه العوامل على إعاقة تقدمه وتطوره، وأدت إلى تذبذب العديد من مؤشـراته الكليـة الرئيسـية. فيلاحظ مثلا أن هناك تذبذباً واضحاً في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الضفة عنـه فـي قطاع غزة، وبتفاوت النسب بينهما، وذلك تبعا لتفاوت الظروف الاقتصادية والسياسـية، فعلـى

سبيل المثال استمر اقتصاد فلسطين سواء في الضفة الغربية أو في قطاع غـزة عـاجزاً عـن مضاعفة قيمة ناتجه المحلي.

وبناء على ذلك يرى الباحث أن النمو الاقتصادي يتأثر بشكل كبير بالعوائق السياسـية المحيطة ومن أبرزها تلك التي يمثلها الاحتلال الإسرائيلي، وما يقوم به من ممارسات تضـعف عملية النمو في فلسطين كحصارات المدن والمعابر واحتجاز إيرادات المقاصة، وحثّ المجتمـع الدولي على وقف المساعدات للجانب الفلسطيني وغيرها. إضافة إلى الارتبـاط الوثيـق بـين السياسة المالية والنمو الاقتصادي في فلسطين، إذْ إن ارتفاع الإيرادات العامة أو انخفاضها يؤثر بشكل كبير على آلية توزيع نفقات الحكومة المخطط لها في الميزانية، وبالتالي يؤدي إلى تشوه هيكلتها وآلية توزيعها ونسبتها؛ ممّا يؤثر بشكل واضح على معدلات النمو الاقتصادي المخطط لها سابقا.

الفصل الرابع

النموذج القياسي التحليلي
ونتائج التحليل الإحصائي

الفصل الرابع

النموذج القياسي التحليلي ونتائج التحليل الإحصائي

1.4 مقدمة

يعرض هذا الفصل منهجية الدراسة المتبعة والأساليب القياسية التي تم اعتمادها في تصميم وتحليل نموذج الدراسة. وتهدف الدراسة إلى بيان أثر السياسة المالية التي تتبعها السلطة الوطنية الفلسطينية على النمو الاقتصادي كنسبة مئوية. ولتحقيق هذا الهدف وضعت عدة فرضيات تحتوي كل واحدة منها على متغير مستقل، فيما أعتبر النمو الإقتصادي المتغير التابع. وقد تم تحليل البيانات احصائياً بعد جمعها من وزارة المالية وجهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني وسلطة النقد، وذلك باستخدام برنامج E-Views الإحصائي، ومن ثم تم تفسير نتائج التحليل بالإعتماد على الإطار النظري ومنهجية الدراسة التي تم توضيحها في الفصل الثالث.

ويعرض الباحث في هذا الفصل العلاقة بين السياسات المالية المتبعة من قبل الحكومة الفسطينية والنمو الإقتصادي المتحقق في الاقتصاد الفلسطيني من خلال تعريف المتغيرات ومصادرها، شرح منهج التحليل القياسي المتبع، تقدير الدالة الخاصة بالنموذج واختبار المشاكل الإحصائية التي تتعلق بها، واختبار فرضيات الدراسة التي سيتم شرحها بالتفصيل لاحقاً.

2.4 نموذج الدراسة

تم بناء نموذج عام بهدف فحص كافة فرضيات الدراسة والذي يبين العلاقة بين أدوات السياسة المالية كمتغيرات مستقلة والنمو الاقتصادي كمتغير تابع. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا النموذج يتوافق مع العديد من الدراسات السابقة التي قامت بالبحث في العلاقة بين هذه المتغيرات مثل دراسة **(تهتان وبن يحيى،2016)** و دراسة **(معطاالله، 2015)** وكذلك دراسة **(خفاجة،2011)**، والتي بناء عليها تم تقدير العلاقة ما بين السياسة المالية الحكومية والنمو الاقتصادي.

وبهدف تحقيق الدراسة لهدفها المنشود، وهو فهم العلاقة القائمة ما بين النمو الاقتصادي والسياسات الحكومية ذات العلاقة، تمهيداً لاقتراح طرق فعالة تؤدي إلى رفع نسبة النمو الاقتصادي، فقد تم بناء نموذج رياضي شامل. والذي قام على أساس اعتبار النفقات الجارية (Current Expenditures - CE) والنفقات التطويرية (Development Expenditures - DE) والإيرادات الضريبية (Tax Revenues - TR) والإيرادات غير الضريبية (Non Tax Revenues - NTR) والإيرادات الخارجية (External Support - ES) وإيرادات المقاصة (Clearance Revenues - CR) متغيرات مستقلة، فيما أعتبرت نسبة التغير في الناتج الإجمالي المحلي الحقيقي (– Percentage change in Real Gross Domestic Product RGDPP) متغيراً تابعاً للدلالة على معدل النمو الإقتصادي الفلسطيني.

وعليه فإن النموذج الرياضي المعتمد في هذه الدراسة أصبح كالآتي:

$$\boldsymbol{RGDPP = \beta_0 + \beta_1 CE + \beta_2 DE + \beta_3 TR + \beta_4 NTR + \beta_5 ES + \beta_6 CR + \varepsilon}$$

حيث تمثل β_0 من الناحية الرياضية قيمة النمو الإقتصادي ممثلا ب RGDPP عندما تكون قيم كافة المتغيرات المستقلة تساوي صفراً، بينما تمثل كل من β_1، β_2، β_3، β_4، β_5، β_6 معاملات المتغيرات المستقلة. ومن ناحية عملية، فإن قيم معاملات المتغيرات تكشف لنا على إتجاه العلاقة الرياضية ما بين كل متغير من المتغيرات المستقلة مع المتغيرالتابع، بمعنى آخر، فهي تبين مدى تأثير التغير الحاصل في قيمة كل متغير من المتغيرات المستقلة الممثلة للسياسة المالية الحكومية على النمو الاقتصادي العام.

وعليه، وبناء على المراجعة التي قام بها الباحث للدراسات السابقة ذات العلاقة،كدراسة **(سعد والطراونة،2016)** ودراسة **(معطالله،2015)** ودراسة **(محمد وآخرون،2016)**، وتماشياً مع النظريات الإقتصادية ذات العلاقة، فقد تم بناء الفرضيات التالية تمهيداً لإختبارها من خلال تحليل النموذج الرياضي الموضح سابقاً:

الفرضية الأولى: لايوجد هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغير في النفقات الجارية CE كمتغير مستقل والنمو الإقتصادي$RGDPP$ كمتغير تابع.

الفرضية الثانية: لايوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغير في النفقات التطويرية DE كمتغير مستقل والنمو الإقتصادي$RGDPP$ كمتغير تابع.

الفرضية الثالثة: لايوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغير في الايرادات الضريبة TR كمتغير مستقل والنمو الإقتصادي$RGDPP$ كمتغير تابع.

الفرضية الرابعة: لايوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغير في الإيرادات غير ضريبية NTR كمتغير مستقل والنمو الإقتصادي $RGDPP$ كمتغير تابع.

الفرضية الخامسة: لايوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغير الايرادات الخارجية ES كمتغير مستقل والنمو الإقتصادي $RGDPP$ كمتغير تابع.

الفرضية السادسة: لايوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغير في ايرادات المقاصة CR كمتغير مستقل والنمو الإقتصادي$RGDPP$ كمتغير تابع

3.4 وصف البيانات

لأغراض التحليل وإختبار النموذج الرياضي المقترح من قبل الباحث، تم جمع بيانات رسمية خاصة بكافة المتغيرات المستقلة، والمتغير التابع من وزارة المالية والتخطيط الفلسطينية وكذلك سلطة النقد وجهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني. وقد تم الاعتماد على بيانات ربعية حقيقة تغطي الفترة الزمنية الممتدة ما بين سنوات ال 2008 والربع الأول من العام 2019. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الباحث حصل على بيانات سنوية من العام 1996 وعند استخدام برنامج E-Views لتحويلها لبيانات ربعية ودمجها بالبيانات الحديثة لم يحصل الباحث على نتائج مرضية فيما يتعلق بدقة النموذج الرياضي وخلوه من المشاكل الإحصائية. وعليه وبعد إجراء العديد من المحاولات باستخدام عدة سيناريوهات ربعية وسنوية، استقر الباحث على أن

استخدام البيانات الربعية الحقيقية الممتدة من العام 2008 إلى العام 2019 والتي كانت هي الأكثر مصداقية ودقة فيما يتعلق بالنموذج الرياضي المقترح، ونظرا لأهمية معالجة بعض المشاكل الاحصائية في النموذج، قام الباحث بأخذ اللوغريتم الطبيعي والفرق الاول للمتغيرات، وبذلك أصبح النموذج خاليا من المشاكل الاحصائية. وعليه يصبح النموذج القياسي كما يلي:

$$\Delta(\mathbf{RGDPP}) = \boldsymbol{\beta_0} + \boldsymbol{\beta_1}\,\Delta\log(\boldsymbol{CE}) + \boldsymbol{\beta_2}\Delta\log(\boldsymbol{DE}) + \boldsymbol{\beta_3}\Delta\log(\boldsymbol{TR}) + \boldsymbol{\beta_4}\Delta\log(\boldsymbol{NTR}) + \boldsymbol{\beta_5}\Delta\log(\boldsymbol{ES}) + \boldsymbol{\beta_6}\Delta\log(\boldsymbol{CR}) + \boldsymbol{\varepsilon}$$

يبين الجدول رقم (1.4) البيانات الربعية التي تم إعتمادها بالتحليل.

جدول (1.4): البيانات المالية الربعية (2008–2019) للسياسة المالية الحكومية ومعدل النمو الإقتصادي.

CR	ES	NTR	TR	DE	CE	RGDP	الفترة الزمنية
267.9	525.6	285.8	68.1	57	705.3	0	2008Q1
306.3	410.3	275.5	80.9	47.5	684.7	-0.02	2008Q2
270	476.1	401.1	62.8	51	925.5	0.052	2008Q3
192.8	351	307.6	61	59.5	510.3	-0.01	2008Q4
241.2	278.1	336.9	71.2	8.7	649.5	-0.01	2009Q1
259	161	283.4	60.8	61.8	562.7	0.08	2009Q2
312	668.5	384.7	84.1	56.8	836.9	0.045	2009Q3
277.8	294.1	322.6	85.4	58.6	515.8	-0.01	2009Q4
287.9	209.7	311.5	116.6	50.5	634.1	-0.01	2010Q1
301.9	339.8	346.5	101.8	52.4	688	0.068	2010Q2
305.8	194.8	331.6	115.7	94.3	613.4	0.016	2010Q3
338.6	466	404.1	104.9	75.6	748.5	-0.01	2010Q4
412.3	216.4	333.1	134.7	63.1	697.2	0.063	2011Q1
348.8	147.2	410.9	121.6	109.4	750.2	0.051	2011Q2
376.7	459.8	327	102.5	49.1	687.3	-0.01	2011Q3
349.6	154.1	367.7	123.4	74.4	686.8	0.021	2011Q4
357.7	211.2	296.1	154.4	44.5	654.5	0	2012Q1
353.1	237.7	382.9	100.3	50.9	752.3	0.066	2012Q2
554.6	233.3	345.6	106.9	57	679	-0.01	2012Q3
309	250	398.6	121.7	58.6	683.9	-0.01	2012Q4
355.8	513.3	336.3	180.6	34.5	795.7	-0.03	2013Q1
424	147.8	368	130.2	53.8	737.5	0.077	2013Q2

429.5	425.3	371.1	130.2	43.3	770	-0.01	2013Q3
481.1	271.5	318.4	156.2	37	735.8	0.001	2013Q4
520.2	227.2	362.1	241.7	55	767.5	0	2014Q1
534.9	246.9	300.9	135.1	17.7	762.2	0.027	2014Q2
639.9	435.3	448	114.3	27.8	1003.6	-0.1	2014Q3
359.3	320.9	309	112.9	60.4	625.4	0.069	2014Q4
133.5	220.6	336.9	184.6	55.6	521.8	-0.01	2015Q1
838	258.9	378.3	126.7	37.2	952.7	0.053	2015Q2
680.7	142.4	382.9	174.8	32.6	857.3	-0.02	2015Q3
394.7	174.9	430.7	120.4	51.1	779.9	0.026	2015Q4
556.5	179.7	347.5	210.5	37.1	778.4	0.011	2016Q1
801.5	203.5	483.8	133.9	54.2	1080.5	0.027	2016Q2
394.8	168.8	355.6	137	45	795.9	-0.01	2016Q3
579.5	214.3	450.9	144.6	80.3	693.5	-0.01	2016Q4
571.1	228.8	313.7	243.9	36.5	777.5	0.004	2017Q1
755.5	111.7	498.5	157	55	1021.6	0.026	2017Q2
456.3	125.9	364	174	53	706.8	0.031	2017Q3
700.2	254.2	615	183.7	113.4	981	-0.01	2017Q4
602.6	87.2	448.4	275.4	45.5	874.3	-0.03	2018Q1
547.6	159	463.7	174.4	58.9	789.3	-0.01	2018Q2
660.7	192.8	483.9	205	63.7	818.9	0.04	2018Q3
444.3	225.9	562.8	183.3	108.8	857.2	0.031	2018Q4
355.4	67.1	329.8	231.5	42.1	640.5	-0.03	2019Q1

الجدول من اعداد الباحث والمصدر:

1 – جهاز الاحصاء المركزي، مؤشرات الحسابات القومية الربعية في فلسطين، (2008–2019)، سنة الأساس:2015.
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/A.QNA_Constant.html

2 – وزارة المالية، التقارير المالية الربعية، العمليات المالية – الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل، (2008–2019). **http://www.pmof.ps/pmof/internal.php?var=11**

ولتوضيح هذه البيانات بشكل أفضل، ومدى وطبيعة تغيرها طوال الفترة الزمنية قيد الدراسة، فقد تم رسمها بيانياً كما هو موضح بالشكل رقم (1.4) والشكل رقم (2.4). ويتضح من هذه الأشكال بأن هنالك تذبذب ملاحظ في كل من المساعدات الخارجية ES والمقاصة CE وذلك لطبيعة الظروف السياسية وارتباط هذين المتغييرين بها بشكل مباشر. ويلاحظ أيضاً بأن العوائد الضريبية TR وغير الضريبية NTR قد ارتفعتا بشكل عام طوال السنوات قيد الدراسة، بينما بقيت المصاريف التطويرية DE شبه ثابتة خلال نفس الفترة، وهي الأقل كقيمة مالية بين

كافة المتغيرات الأخرى. وفيما يتعلق بالنمو الإقتصادي ممثلا ب RGDPP، فيمكن ملاحظة أنه وبالرغم من وجود ارتفاع واضح في مؤشره، إلا أن التذبذب المستمر واضح خلال فترة الدراسة ويعود ذلك للعوامل الاقتصادية والسياسة المختلفة.

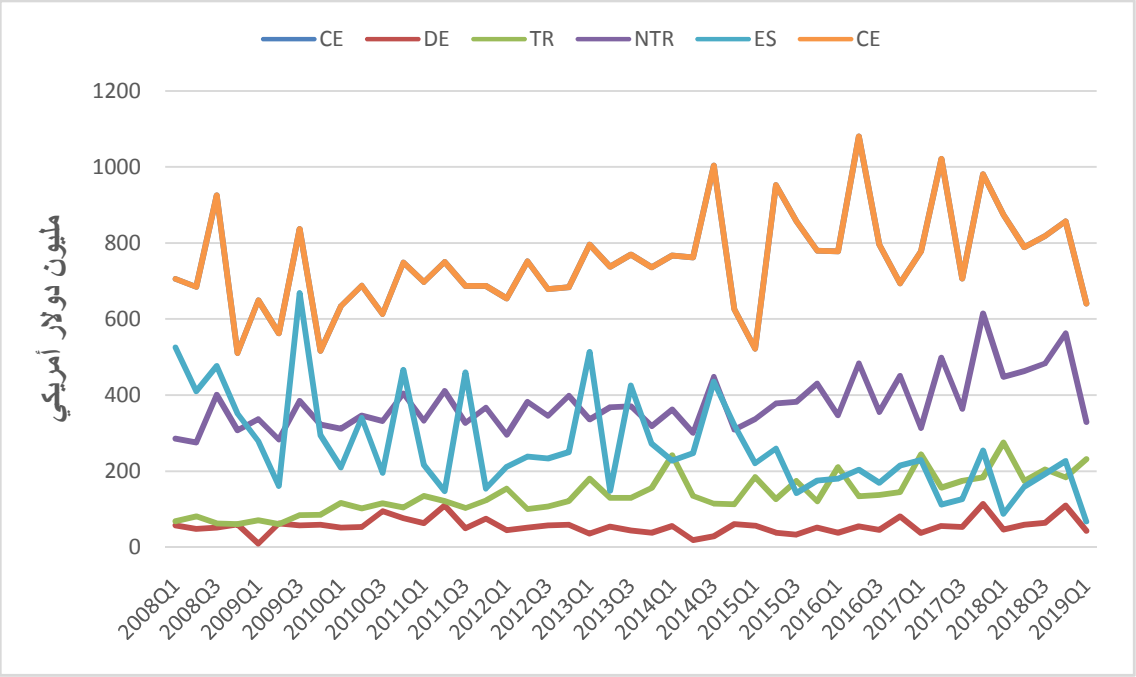

شكل (1.4): الرسم البياني للمتغيرات المستقلة خلال الفترة الزمنية قيد الدراسة (2008-2019)

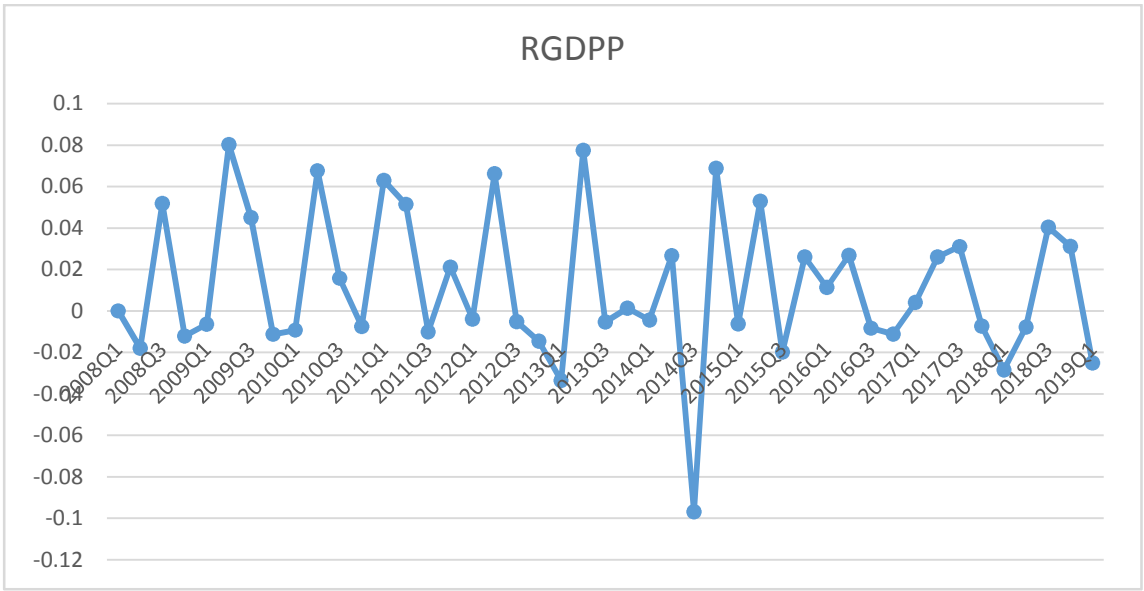

شكل (2.4): الرسم البياني للمتغير التابع RGDPP خلال الفترة الزمنية قيد الدراسة (2008-2019)

4.4 تحليل الإنحدار الخطي المتعددMultiple regression

لغرض فحص النظريات الخاصة بهذه الرسالة، تم عمل تحليل إنحدار خطي متعدد المتغيرات (Multiple Linear Regression Analysis) وذلك بإستخدام طريقة (Least Squares Method - LSM) والذي يعد ذا مصداقية عالية في مثل هذه الحالات. يبين الجدول رقم (2.4) نتائج هذا الإختبار، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الباحث قام بفحص العديد من الخيارات التحليلية، والتي نتج عنها الوصول إلى النموذج الأكثر دقة وفاعلية وهو الذي يعتمد على أخذ (logarithm first order difference analysis). وقد تم الحكم على هذا النموذج على أنه الأمثل من خلال قيمة R^2-value التي تعطي إنطباعاً عن دقة النموذج، ومن خلال العديد من إختبارات الدقة التي سيتم عرضها بالتفصيل لاحقاً.

1.4.4 نتائج تقدير النموذج القياسي

تبين نتائج التحليل بأن المعاملات ذات التأثير الإحصائي هي كل CE و DE و TR و NTR حيث كانت قيمة p-value لها أقل من 5%، وعليه نستنتج بأنها ذات تأثير ملموس على النمو الإقتصادي ممثلا ب RGDPP وذلك بنسبة ثقة تساوي ال 95%، وبلغة أخرى يمكن إعتبار أن هذه المتغيرات هي المؤثرة وعند مستوى دلالة يساوي 5% فقط. بينما بينت نتائج التحليل بأن كل من ES و CR غير مؤثرات بمعدل النمو الإقتصادي وذلك عند مستوى دلالة يساوي ال 5% حيث أن كليهما حصل على p-value أكبر من 5%، ويجب التنبيه هنا بأنه في حال تم إعتماد مستوى دلالة يساوي 10% فأن ال ES سيصبح متغيراً مؤثراً بنسبة ثقة تساوي ال 90%.

جدول (2.4): نتائج تحليل إختبار تحليل التباين (LSM test)

Included observations:			44 after adjustments	
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	p-value
C	0.002	0.008	0.215	0.831
DLOG(CE)	0.155	0.067	2.300	0.027
DLOG(DE)	0.035	0.016	2.276	0.029
DLOG(TR)	-0.083	0.029	-2.824	0.008
DLOG(NTR)	-0.143	0.058	-2.448	0.019
DLOG(ES)	-0.027	0.014	-1.957	0.058
DLOG(CR)	-0.019	0.025	-0.767	0.448
R-squared	0.351	Mean dependent var		-0.001
Adjusted R-squared	0.326	S.D. dependent var		0.057
S.E. of regression	0.050	Akaike info criterion		-2.997
Sum squared resid	0.094	Schwarz criterion		-2.713
Log likelihood	72.940	Hannan-Quinn criter.		-2.892
F-statistic	2.983	Durbin-Watson stat		2.010
Prob(F-statistic)	0.011			

أما بخصوص معاملات المتغيرات المستقلة، فقد بينت نتائج التحليل بأنها كالآتي:

$$DRGDPP = 0.002 + 0.155\ DLOG(CE) + 0.035\ DLOG(DE) - 0.083\ DLOG(TR) - 0.143\ DLOG(NTR) - 0.027\ DLOG(ES) - 0.019\ DLOG(CR) + \varepsilon$$

حيث يمثل الرمز DLOG اللوغاريثم والفرق من الدرجة الأولى (First order difference and logarithm). أما بخصوص الفرضيات الخاصة بالبحث، فقد بينت النتائج ما يلي:

- لقد تم رفض الفرضية الصفرية الأولى والتي تنص على عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية مؤثرة ما بين النفقات الجارية CE ومعدل النمو الإقتصادي RGDPP وذلك عند مستوى دلالة أقل من 5%. وهذا يتوافق مع دراسة **(المزروعي،2010)** ودراسة **(العبيدي، 2001)** ودراسة **(Bataineh,2012)**، وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية الكنزية والتي

تنص على وجود علاقة ايجابية بين النفقات الجارية و النمو الاقتصادي. وعليه يمكن القول بأن زيادة النفقات الجارية بمقدار 100% ستؤدي بدورها إلى زيادة بمقدار 15.5% في معدلات النمو الاقتصادي في ظل ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى. وما يفسر ذلك في الحالة الفلسطينية أن زيادة النفقات الجارية والتي يتمثل معظمها بالأجور والرواتب يؤدي إلى رفع القدرة الشرائية، وهذا سوف يعمل على زيادة الرغبة باستهلاك المزيد من المنتجات السلعية والخدماتية، وسيؤدي هذا إلى زيادة الطلب الكلي على هذه السلع وبالتالي زيادة معدلات الاستثمار أي تحقيق المزيد من الانتاج وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي. ومن الجدير ذكره هنا أن تأثير دور التفقات الجارية في رفع معدلات النمو لم يكن بالمستوى المطلوب في الحالة الفلسطينية، ويعزى السبب في ذلك إلى الارتفاع المستمر في الأسعار والذي يقلل الرغبة في المزيد من الاستهلاك.

- لقد تم رفض الفرضية الصفرية الثانية والتي تنص على عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية ما بين النفقات التطويرية DE ومعدل النمو الإقتصادي RGDPP وذلك عند مستوى دلالة أقل من 5%. وهذا يتوافق مع دراسة **(AlFawwaz,2016)** ودراسة **(Udoka,2015)** ودراسة **(عيسى،2006)**. وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية الكنزية التي تنص على وجود علاقة موجبة بين النفقات التطويرية ومعدلات النمو الاقتصادي، وبالنظر إلى الحالة الفلسطينية يتضح أن زيادة النفقات التطويرية بمقدار 100% سيؤدي إلى إزدياد معدل النمو العام بمقدار3.5% مع ثبات تأثير المتغيرات المستقلة الأخرى. وهذا يتفق مع العديد من الأبحاث والتي تبين أن الدعم الحكومي للجانب التطويري يؤثر بشكل كبير على معدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية والتي تمثل النفقات على البنية التحتية الحصة الأكبر في نفقاتها التطويرية.

- لقد تم رفض الفرضية الثالثة والتي تنص على عدم وجود ذات دلالة احصائية ما بين الإيرادات الضريبية TR ومعدل النمو الإقتصادي RGDPP وذلك عند مستوى دلالة أقل من 5%. وهذا يتوافق مع دراسة **(النمروطي وآخرون، 2016)** ودراسة **(سعيد والطراونة،**

2016)، وهذا يتوافق مع النظرية النظرية الاقتصادية التي تنص على أن زيادة الايـرادات الضريبية تؤدي إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي. وفي النظر إلى الحالة الفلسـطينية يتضح أن زيادة الايرادات الضريبية بنسبة 100% سيؤدي إلى انخفـاض معـدل النمـو الاقتصادي بمقدار 8.3% مع ثبات باقي المتغيرات المستقلة. وما يفسـر ذلـك أن زيـادة الايرادات الضريبية تؤدي إلى تخفيض الدخل والذي بدوره يؤدي إلـى انخفـاض القـوة الشرائية وهذا يعمل على تخفيض الاستهلاك كونه أحد مكونات الناتج المحلـي الاجمـالي وبالتالي تخفيض معدل النمو الاقتصادي.

- لقد تم رفض الفرضية الرابعة والتي تنص على عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية مـا بين الإيرادات غير الضريبية NTR ومعدل النمو الإقتصادي RGDPP وذلك عند مستوى دلالة أقل من 5%. وهذا يتوافق مع دراسة **(معطالله، 2015)**. وهذا يتوافق مـع النظريـة الاقتصادية والتي تنص على وجود علاقة سلبية بين الايرادات غير الضريبية ومعدل النمو الاقتصادي، وعليه يمكن القول بأن زيادة الإيرادات غير الضريبية بمقدار 100% سـوف يؤدي بدوره إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي بنسـبة 14.3% مـع ثبـات تـأثير المتغيرات المستقلة الأخرى. وما يفسر ذلك أن زيادة الايرادات غير الضريبية تؤدي إلـى تخفيض الدخل والذي بدوره يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية وهذا يعمل علـى تخفـيض الاستهلاك كونه أحد مكونات الناتج المحلي الاجمالي وبالتـالي تخفـيض معـدل النمـو الاقتصادي.

- لقد تم قبول الفرضية الصفرية الخامسة والتي تنص على عدم وجـود علاقـة ذات دلالـة احصائية ما بين الإيرادات الخارجية ES ومعدل النمو الإقتصادي RGDPP وذلك عنـد مستوى دلالة احصائية أقل من 5%. ويعود السبب وراء ذلـك إلـى أن قيمـة p-value الخاصة بهذا المتغير تساوي 0.058 أي أنها أكبر من 5%. وهذا يتوافـق مـع دراسـة **(بسيوني،2013)** ودراسة **(Niyonkuru,2016)**. وهذه النتيجة تتوافق مع العديـد مـن النظريات الاقتصادية والتي تنص على عدم وجود أثر فعال للمساعدات الخارجية في رفـع

معدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية، ويعود السبب في ذلك إلى عدم توجيه هذه المساعدات في قنوات القطاعات التنموية المنتجة لأنها عادة ما تكون موجه لسد نفقات جارية للحكومة. وأما في الحالة الفلسطينية فيمكن تفسير ذلك، بأن المساعدات الخارجية عادة ما يتم استخدامها لسد جزء من النفقات الجارية والعديد من النفقات المترتبة على السلطة الفلسطينية، أي أنها لم توجه إلى قطاعات انتاجية من شأنها رفع معدلات النمو، وكذلك إلى ارتباط هذه المساعدات بالمواقف السياسة للدول المانحة، بالإضافة إلى تذبذب هذه المساعدات خلال فترة الدراسة، نتيجة العديد من العوامل السياسية والاقتصادية سواء في فلسطين أو في العالم.

- لقد تم قبول صحة الفرضية الصفرية السادسة والتي تنص على عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية ما بين إيرادات المقاصة CR ومعدل النمو الإقتصادي RGDPP وذلك عند مستوى دلالة أقل من 5%، ويعود السبب وراء ذلك إلى أن قيمة p-value الخاصة بهذا المتغير تساوي 0.448 أي أنها أكبر من 5%. ويعود السبب في ذلك إلى ارتباط ايرادات المقاصة بالعوامل السياسية، كقيام الاحتلال الاسرائيلي بالتحكم بها بشكل كامل من حيث تسليمها للسلطة الفلسطينية، إضافة إلى أن هذه الايرادات توجه عادة إلى الوفاء بالنفقات المستحقة على السلطة الفلسطينية كالنفقات الجارية بما فيها الأجور والرواتب وغيرها، وبالتالي عدم توجيهها إلى قطاعات انتاجية بشكل مباشر، وهذا بدوره يعمل على عدم التأثير على النمو الاقتصادي بالشكل اللازم لرفع معدلاته.

وفيما يخص دقة النموذج في التنبؤ بمعدل النمو الإقتصادي باستخدام المتغيرات المستقلة المختلفة، فقد بينت نتائج التحليل بأن قيمة ال R^2 بلغت 0.351 أي أن النموذج قادر على تفسير 35.1% من التغيرات الحاصلة بمعدل النمو الإقتصادي من خلال التغيرات الحاصلة بالنفقات والإيرادات المستخدمة في بناء النموذج. وبهذا يمكن القول أن السياسة المالية في فلسطين لم يكن لها تأثير كبير على النمو الاقتصادي، ويعزى السبب في ذلك إلى أن النفقات الحكومية الفلسطينية لم توجه بشكل رئيسي إلى قطاعي الصحة والتعليم، أي أنها لم توجه إلى تنمية رأس

المال البشري الذي يلعب دوراً هاما في رفع معدلات النمو الاقتصادي، بل ويلاحظ أيضاً انخفاض النفقات على التعليم والصحة مقارنة بالنفقات الجارية وقطاعات الأمن وغيرها. وبخصوص تحليل التباين (Variance) الخاص بالنموذج ككل، فإن p-value الناتجة عنه تساوي 0.011 وهي أقل من 5% والتي تبين بأن النموذج مؤثر إحصائياً في المتغير التابع بهامش خطأ 5%.

وتبين الأشكال رقم (3.4-5.4) مدى دقة النموذج في التنبؤ بمعدل النمو الإقتصادي من خلال تحليل Residuals الخاصة بها. وعلى الرغم من أن النموذج لا يتمتع بدقة تنبؤية عالية يمكن الإعتماد عليها بشكل دقيق جدا مستقبلاً، إلا أنه بين وبشكل إحصائي ملموس بأن أربعة من أصل ستة متغيرات مستقلة تؤثر بشكل واضح على معدل النمو الإقتصادي، بعضها إيجاباً والآخر سلباً كما تم توضيحه سابقاً.

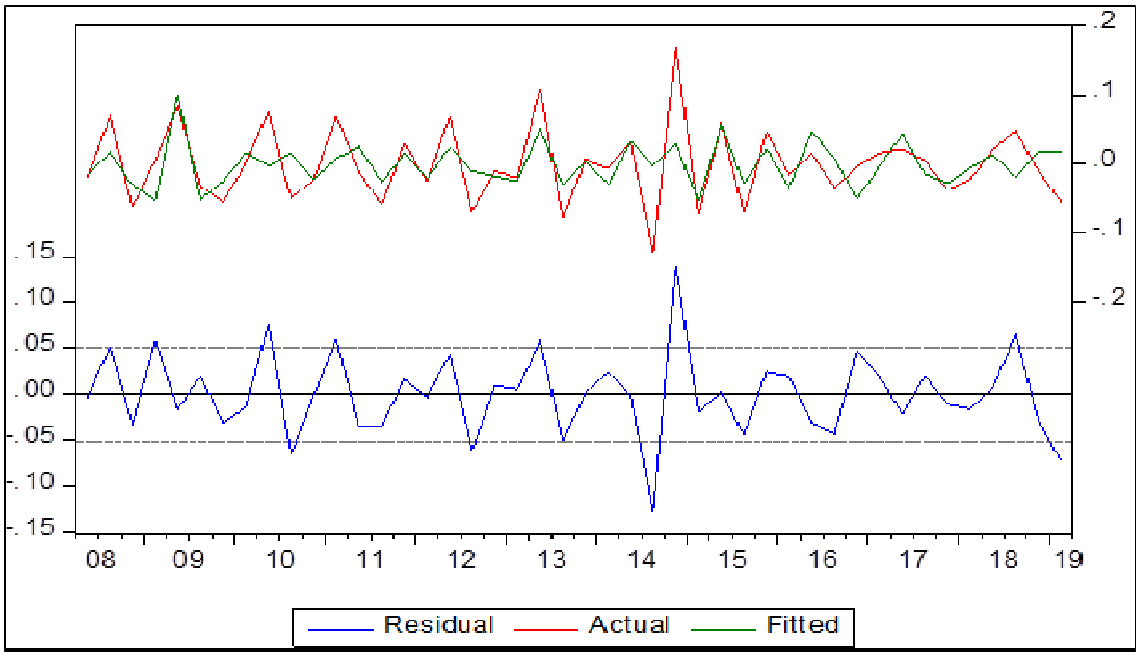

شكل (3.4): مقارنة القيم الحقيقية لمعدل النمو (Actual) بالقيم الناتجة عن النموذج (Fitted) مع الخطأ الناتج (Residual).

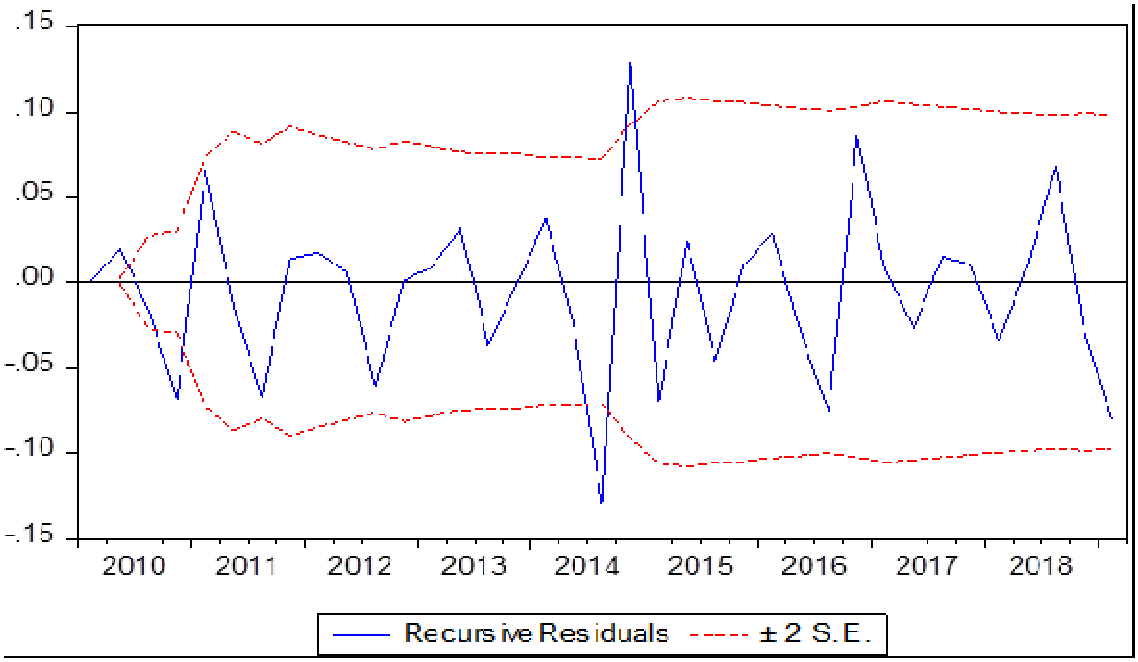

شكل (4.4): تحليل ال Recursive Residuals للنموذج المفترض.

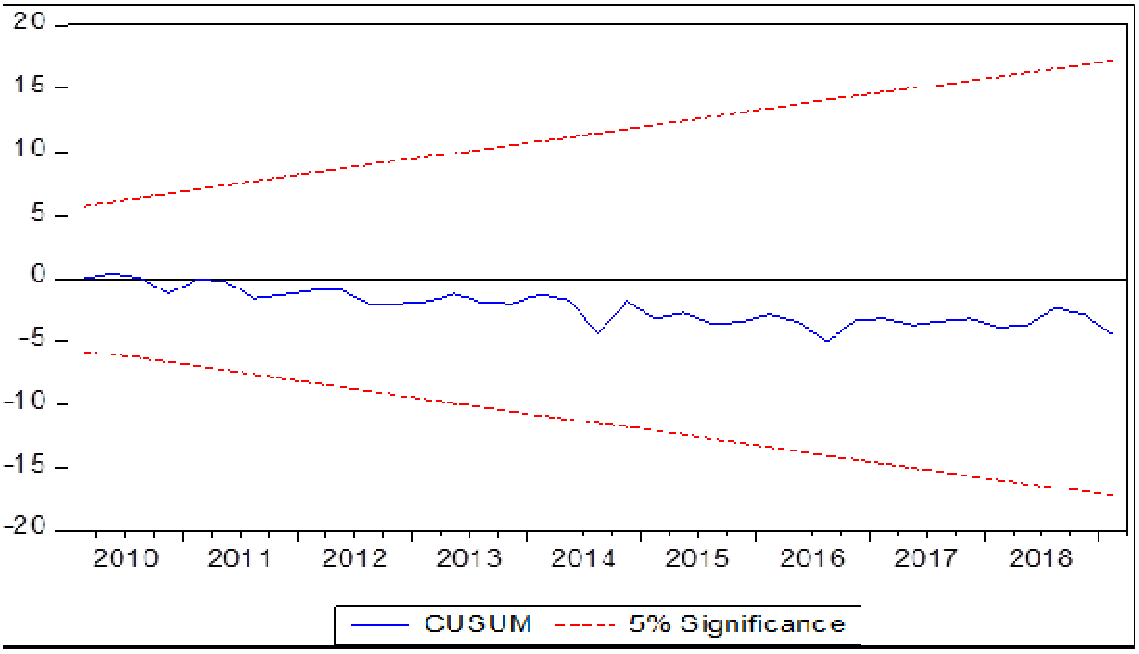

شكل (5.4): تحليل CUSUM الخاص ب Residuals للنموذج المفترض.

2.4.4 التحقق من النموذج

ولغاية التأكد من صحة النموذج وخلوه من الإخطاء المعيبة، قام الباحث بإجراء العديد من الإختبارات والتي تهدف بمحصلتها إلى إثبات أن النموذج المقترح بصيغته النهائية (Best Linear Unbiased Estimator - BLUE).

وفيما يلي عرض لنتائج هذه الإختبارات مع بيان تأثيرها على النموذج:

- **معامل (Variance Inflation Factor - VIF)**

يعتبر هذا المعامل مؤشراً مهما على حدية وتأثير ظاهرة (multicollinearity) على النموذج المقترح عند استخدام طريقة (Ordinary Least Squares Regression - OLS). وتعرف ظاهرة (multicollinearity) على أنها ظاهرة يمكن من خلالها التنبؤ بأحد المتغيرات المستقلة بشكل خطي من خلال متغير مستقل آخر. وفي هذه الحالة، حساب المعاملات الخاصة بالمتغيرات المستقلة (β's) يمكن أن تتغير بشكل كبير نتيجة تغيرات طفيفة في البيانات الخام المستخدمة. وعلى الرغم من أنها لا تؤثر بشكل سلبي على القدرة التنبؤية للنموذج المقترح إلا أنها تؤثر على حساب معاملات المتغيرات المستقلة (β's) ***(Ringle,2015)***.

وفي هذا السياق، تم حساب معامل (VIF) والذي يعتبر ذو مصداقية في مثل هذه الحالات للحكم على هذه الظاهرة. وقد أظهرت النتائج بأن قيمة المعامل في هذه الدراسة بلغت 1.484 وهي قيمة ممتازة حيث أنها أقل من 10 التي يعتمدها معظم الباحثين أو حتى 5 التي يعتمدها بعض الباحثين الأكثر حذراً.**(O'BRIEN, 2007)**

- **إختبار التكامل المشترك (Cointegration test)**

تم إعتماد إختبار جوهانسون (Johansen test) لإختبار (Cointegration)، ومن المعروف قياسيا أن هذا الإختبار يتم باستخدام طريقتين شائعتين وهما (Trace) و (Eigenvalue). (**Hamiltion, 1994**). وتبين الجداول رقم (3.4) و (4.4) نتائج هذين الإختبارين على التوالي.

جدول (3.4): نتائج تحليل جوهانسون لفحص (Cointegration) بإستخدام طريقة (Trace).

Hypothesized	Eigenvalue	Trace statistic	Critical Value (0.05)	P-value
None *	0.754188	149.7864	95.75366	0
At most 1 *	0.54291	89.4493	69.81889	0.0006
At most 2 *	0.464247	55.78568	47.85613	0.0076
At most 3	0.352955	28.95014	29.79707	0.0624
At most 4	0.161652	10.23052	15.49471	0.2634
At most 5	0.059738	2.648669	3.841466	0.1036
Trace test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				

جدول (4.4): نتائج تحليل جوهانسون لفحص (Cointegration) بإستخدام طريقة (Eigenvalue).

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized	Eigenvalue	Max-Eigen statistic	Critical Value (0.05)	P-value
None *	0.754188	60.33711	40.07757	0.0001
At most 1	0.54291	33.66362	33.87687	0.053
At most 2	0.464247	26.83554	27.58434	0.0621
At most 3	0.352955	18.71962	21.13162	0.1053
At most 4	0.161652	7.581848	14.2646	0.4228
At most 5	0.059738	2.648669	3.841466	0.1036
Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				

ويتضح من الجدول رقم (3.4) الذي يعرض نتائج طريقة (Trace) لإختبار الفرضيات بأن الفرضية الأولى والتي تشير إلى عدم وجود تكامل مشترك قد رفضت، وقد رفضت أيضاً الفرضية الثانية التي تشير إلى وجود متجه تكامل واحد على الأكثر وذلك عند مستوى 5%، وفي نفس السياق تم رفض الفرضية الثالثة والتي تشير إلى وجود تكاملين على الأكثر عند نفس مستوى هامش الخطأ 5%. بينما تم قبول الفرضية الرابعة والتي تشير إلى وجود ثلاثة تكاملات، حيث بلغت في هذه الفرضية قيمة (p-value) 0.0634 وهي أكبر من ال 5%.

أما بخصوص نتائج إستخدام طريقة (Eigenvalue) والتي تم عرضها في الجدول رقم (4.4)، فهي تشير إلى رفض فرضية عدم وجود تكامل مشترك وهي الفرضية الأولى. بينما تم قبول الفرضية الثانية والتي تشير إلى وجود تكامل مشترك واحد، حيث بلغت في هذه الفرضية قيمة ال (p-value) 0.053 وهي أكبر من ال 5%. وبناء على ذلك يتوقف إختبار جوهانسون للتكامل المشترك عند هذه الفرضيات ويتم الإستنتاج بوجود ثلاثة متجهات للتكامل المشترك في حال إعتماد طريقة (Trace) وإتجاه واحد في حال إعتماد طريقة (Eigenvalue) عند مستوى الدلالة الإحصائي 5%.

- **إختبار (Unit root analysis)**

يهدف هذا الاختبار لتحديد فيما اذا كانت المتغيرات غير ثابتة (non-stationary) وتمتلك (unit root). بحيث تكون الفرضية الصفرية تمثل وجود (unit root) فيما تمثل الفرضية البديلة عدم وجودها. ويبين الجدول رقم (5.4) نتائج هذا التحيلي باستخدام اختبار Augmented Dickey-Fuller test statistic عند مستويات 1 و 5 و 10 بالمائة. وبينت نتائج الاختبار أن قيمة ال (P-value) تقارب الصفر مما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة.

جدول (5.4): نتائج إختبار فرضية (Unit root analysis)

Null Hypothesis: D(CE) has a unit root			
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-9.18293	0
Test critical values:	1% level	-3.60099	
	5% level	-2.935	
	10% level	-2.60584	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			

- **إختبار (Heteroskedasticity)**

تم إجراء إختبار (Heteroscedasticity) والذي يبين في حال إثبات وجوده عدم ثبات الخطأ المعياري لأحد المتغيرات المستقلة خلال فترة زمنية. أي أن الفرضية الصفرية هنا تكون

عدم وجود (Heteroskedasticity) بينما تشير الفرضية البديلة إلى وجودهـــا. **(Wyk and Qig, 2009)** ويتضح من نتائج تنفيذ إختبار (Breusch-Pagan-Godfrey) المبين بالجداول رقم (6.4) و (7.4) أنـــه يمكـــن عـــدم رفـــض الفرضـــية الصـــفرية وهـــي عـــدم وجـــود (Heteroskedasticity) ضمن دلالة إحصائية 5% سواء أكان ذلك للنموذج بشكل عام أو حتى لكل متغير مستقل على حدة.

جدول (6.4): نتائج إختبار (Heteroskedasticity) العامة.

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.397343	Prob. F(6,37)	0.8759
Obs*R-squared	2.663479	Prob. Chi-Square(6)	0.8497
Scaled explained SS	2.960261	Prob. Chi-Square(6)	0.8138

جدول (7.4): نتائج إختبار (Heteroskedasticity) الخاصة بكل متغيـــر مـــن المتغيـــرات المستقلة.

Dependent Variable: RESID^2				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.002177	0.000608	3.582995	0.001
DLOG(CE)	-0.00188	0.005346	-0.35164	0.7271
DLOG(DE)	0.000989	0.001236	0.800718	0.4284
DLOG(TR)	-0.00118	0.002332	-0.50603	0.6158
DLOG(NTR)	-0.00106	0.004619	-0.229	0.8201
DLOG(ES)	0.000229	0.00109	0.209964	0.8348
DLOG(CR)	-0.00023	0.001996	-0.11393	0.9099
R-squared	0.060534	Mean dependent var		0.002126
Adjusted R-squared	-0.09181	S.D. dependent var		0.003814
S.E. of regression	0.003985	Akaike info criterion		-8.06774
Sum squared resid	0.000588	Schwarz criterion		-7.78389
Log likelihood	184.4903	Hannan-Quinn criter.		-7.96248
F-statistic	0.397343	Durbin-Watson stat		1.496952
Prob(F-statistic)	0.875944			

- **اختبار (Breusch-Godfrey seriol correlation LM test)**

يهدف هذا الاختبار إلى التأكد من عـــدم وجـــود مشـــكلة الارتبـــاط الـــذاتي (Seriol correlation) في النموذج القياسي المقدر في الدراسة، حيث تشير نتائج الاختبار إلى أن القيمة

الاحتمالية (p-value) تساوي 9% وهي أعلى من 5%، وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية والتي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي في حدود الخطأ للنموذج المقدر.

جدول (8.4) تبين نتائج اختبار LM للارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	2.155471	Prob. F(2,35)	50.131
Obs*R-squared	4.825156	Prob. Chi-Square(2)	6960.0
Dependent Variable: RESID			

- **اختيار توزيع بواقي النموذج القياسي بشكل طبيعي Normality test of Residuals:**

واجراء اختبار التوزيع الطبيعي من أجل التأكد من اتباع التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج القياسي المستخدم، فتم اجراء اختبار Jurqe-Bera، واتضح من النتائج أن قيمة J=2.80، في حين أن قيمة P-value=0.24، وبناء على هذه النتائج يمكن القول بأنه تم قبول الفرضية الصفرية والتي تنص على اتباع بواقي النموذج المستخدم التوزيع الطبيعي.

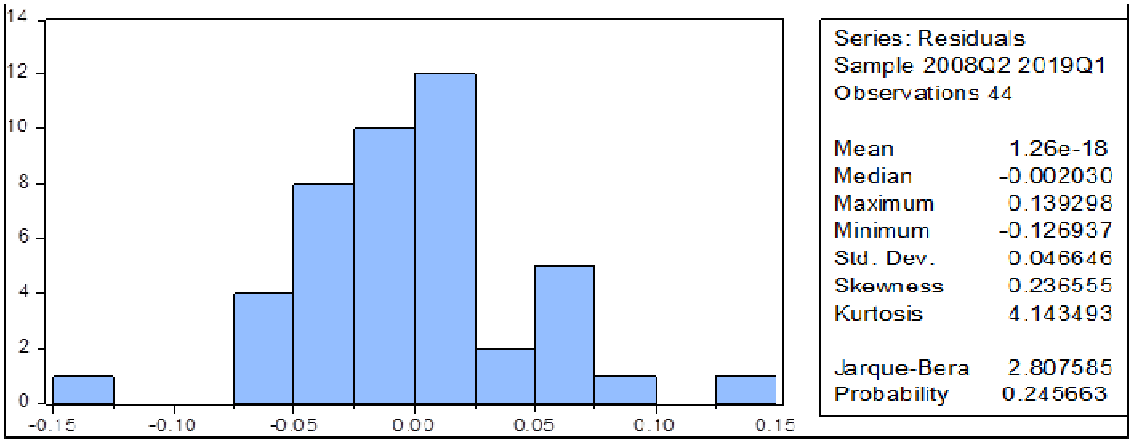

شكل (4.4) يمثل التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج القياسي

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

1.5 النتائج

1- تتأثر السياسة المالية في فلسطين بالعديد من المعيقات الداخلية والخارجية، أي أنها لا تتم بمعزل عن هذه العوامل. مثل: القيود والعوائق الإسرائيلية، واتفاقية باريس الاقتصادية، وحجم المساعدات الدولية، والمحددات والعوائق الداخلية المختلفة.

2- وجود تشوه في هيكل السياسة المالية في فلسطين وأدواتها، حيث تمثل النفقات الجارية نسبة تفوق 70% من الإنفاق العام والتي يتمثل 55% منها من أجور وراتب، وذلك على حساب النفقات التطويرية، ويعود السبب في ذلك إلى عدم تخصيص جزء كبير من قبل الحكومة الفلسطينية لهذا النوع من النفقات، وكذلك تحويل الجزء الأكبر من المساعدات منها لدعم الموازنة الجارية لضمان القدرة على دفع الأجور والرواتب في المقام الأول.

3- تشكل إيرادات المقاصة 65% تقريبا من إيرادات السلطة الفلسطينية، وذلك خلال فترة الدراسة (1996-2018). وهذا يعكس تأثير أي خلل في وصولها أو محاولة تأخيرها على الإنفاق العام.

4- دلت نتائج الدراسة على وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين النفقات الجارية ومعدل النمو الاقتصادي في فلسطين وذلك عند مستوى دلالة 5%، وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية الكينزية. ويمكن تفسير ذلك أن زيادة النفقات الجارية والتي يتمثل معظمها بالرواتب والأجور تعمل على زيادة المقدرة الشرائية، وهذا يؤدي إلى زيادة استهلاك المزيد من المنتجات السلعية والخدماتية، مما يؤدي إلى تشجيع وزيادة معدل الاستثمار، وهو بدوره يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، وبالتالي رفع معدل النمو الاقتصادي.

5- دلت نتائج الدراسة على وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين النفقات التطويرية ومعدل النمو الاقتصادي في فلسطين وذلك عند مستوى دلالة 5%، وهذا يتوافق مع النظرية

الاقتصادية الكينزية. ويمكن تفسير ذلك بأن زيادة النفقات التطويرية في الدول النامية سيؤدي إلى تحسين البنية التحتية، وبالتالي التشجيع على رفع الإنتاجية من خلال جذب المستثمرين والمنتجين، وهذا بدوره يعمل على رفع معدل النمو الاقتصادي من خلال تحقيق المزيد من الانتاج.

6- دلت نتائج الدراسة على وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الإيرادات المحلية (الضريبية وغير الضريبية) ومعدل النمو الاقتصادي وذلك عند مستوى دلالة 5%، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية الكينزية. ويمكن تفسير ذلك بأن زيادة الإيرادات الضريبية بأنواعها وغير الضريبية والتي تتمثل بمختلف أنواع الرسوم، تعمل على تخفيض الدخل، وهذا سيؤدي إلى تخفيض القوة الشرائية، مما يدفع إلى انخفاض الاستهلاك الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي وبالتالي انخفاض معدل النمو الاقتصادي.

7- دلت نتائج الدراسة على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المنح والمساعدات الخارجية ومعدل النمو الاقتصادي عند مستوى دلالة 5%، وهذا يتفق مع بعض النظريات الاقتصادية التي تنص على عدم وجود دور فعال للمساعدات الخارجية في رفع معدل النمو الاقتصادي. ويمكن تفسير ذلك في الحالة الفلسطينية أنه عادة ما يتم تخصيص المنح والمساعدات الخارجية إلى سداد الالتزامات المترتبة على السلطة الفلسطينية؛ كدفع الأجور والرواتب وغيرها، بالإضافة إلى كون هذه المساعدات مرتبطة بغايات سياسية للدول المانحة وتتأثر في مواقفها السياسية بشكل مستمر، وكذلك عدم توجيه هذه المساعدات إلى المشاريع التنموية والتطويرية التي قد تساهم في رفع معدل النمو الاقتصادي.

8- دلت نتائج الدراسة على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين إيرادات المقاصة ومعدل النمو الاقتصادي وذلك عند مستوى دلالة 5%. ويعزى السبب في ذلك إلى تحكم الاحتلال الإسرائيلي في إيرادات المقاصة من حيث جبايتها وموعد تسليمها للسلطة الفلسطينية، بالإضافة إلى تخصيص هذه الإيرادات للوفاء في معظم المستحقات المترتبة على السلطة

الفلسطينية كالنفقات الجارية بما تحويه من أجور ورواتب، وبالتالي عدم توجيهها لدعم المشاريع التطويرية والتي قد تعمل على رفع معدل النمو الاقتصادي.

9- يتأثر النمو الاقتصادي في فلسطين بالعديد من العوامل التي تعمل على إعاقة رفع معدلاته، ومن أبرزها التضييق الإسرائيلي بشتى أنواعه، إضافة إلى عدم وجود محفز كافٍ لدعم المنتج الوطني مقارنة بالمستورد، إضافة إلى عدم توجيه نفقات السلطة بشكل كافٍ إلى المشاريع التطويرية والإنتاجية بما يحقق رفع معدلات النمو الاقتصادي.

2.5 التوصيات

1- يجب العمل على إعادة النظر في هيكلية النفقات العامة للسلطة الفلسطينية من حيث نسب توزيعها، بحيث لا يكون معظم هذه النفقات موجّه إلى الجانب الجاري على حساب التطويري منها.

2- ضرورة العمل على رفع حصة النفقات التطويرية، وكذلك توجيهها إلى المشاريع التنموية كمشاريع البنية التحتية والتي تعمل بدورها على تحفيز الاستثمار في المشاريع الإنتاجية من قبل المنتجين، والتي تساهم بشكل كبير في رفع معدل النمو الاقتصادي.

3- العمل على تحفيز جانب الاستثمار في المشاريع الإنتاجية، من خلال تقليل نسب الضرائب المختلفة على مثل هذا النوع من المشاريع، وذلك بهدف رفع معدل النمو الاقتصادي.

4- ضرورة العمل على إيجاد مصادر تمويل ذاتية لتمويل نفقات السلطة الفلسطينية، وذلك بهدف تقليل الآثار السلبية على الاقتصاد الفلسطيني والناتجة عن تذبذب المساعدات والمنح الخارجية تبعا للعديد من العوامل.

5- ضرورة إجراء الدراسات والأبحاث الاقتصادية التي تساهم في إيجاد حلول مساندة للسياسة المالية من حيث توزيع نفقاتها وإيراداتها بشكل فعال وكافٍ لرفع معدل النمو الاقتصادي

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية

أبو سعود، محمدي: **مقدمة في الاقتصاد الكلي**. ط3، ج1، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004.

أبو شكر، عبدالفتاح: **أثر النفقات الحكومية على التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية**، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس – فلسطين.

أحمد، سهير، مصطفى، محمد: **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، ط1، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، الاسكندرية، 1999.

بخاري، عبلة: **التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية**، ط1، ج3، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 2004.

بلعزوز، بن علي: **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**. ط3، ديوان المطبوعات، الجزائر، 2008.

بن قدور، أشواق: **تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي**. ط1، دار الداية للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

بوزان، عبد الباسط: **دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر– دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (0994–2004)**. جامعة الشلف، الجزائر، 2004.

تودارو، ميشيل: **التنمية الاقتصادية**، ترجمة: حسني، محمود، عبدالرزاق، محمود. ط1، ج1، دار المريخ للنشر، 2006.

جرار، أماني: **منظمة الأعمال التنموية**. دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2018.

الجمل، مصطفى هشام: **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية–دراسة مقارنة بين النظام المالي الاسلامي والنظام المالي المعاصر**. ط1، شركة الجلال للطباعة، الاسكندرية، 2006.

الحبيب، فايز: **مبادئ الاقتصاد الكلي**. ط6، دار المؤلف، الرياض، 2001.

خلف، حسين: **المالية العامة**. ط1، ج1، عالم الكتاب الحديث-جدار للكتاب العلمي، الأردن، 2008.

خليفة، محمد: **النمو الاقتصادي-النظرية والمفهوم**. ط1، دار القاهرة للنشر، القاهرة، 2001.

خليل، سامي: **نظرية الاقتصاد الكتاب – الكتاب الأول**. ط1، جامعة الكويت، الكويت، 1994.

داوود، حسام: **الاقتصاد الكلي**. ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2010.

دبلة، عبد العالي: **الدولة رؤية سوسيولوجية**، ط4، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004.

دراز، عبدالحميد: **مبادئ المالية العامة**. ط2، مركز الاسكندرية للكتاب، الاسكندرية، 2000.

دراز، عبدالمجيد: **السياسة المالية**. ط3، مكتبة الاسكندرية للكتاب، القاهرة، 2000.

راضي، عبدالمنعم: **النقود والبنوك**. ط1، مكتبة عين شمس، القاهرة، 2000.

رضوان، حامد: **التنافسية كآلية من آليات العولمة الاقتصادية ودورها في دعم جهود النمو والتنمية في العالم**. ط1، الدار الجامعية للنشر، القاهرة، 2011.

سمان، محمد: **مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي**. ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 1998.

السمهوري، محمد: **أجندة العمل على الاقتصاد الفلسطيني في بنية متحولة**، معهد ماس، رام الله، 2005.

شكري، سعيد: **النظم الضريبية**. ط1، مكتبة الاشعاع الفنية، القاهرة، 1996.

طاقة، محمد والغراوي، هدى: **اقتصاد المالية العامة**. ط2، دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان، 2010.

عبد الرازق، عمر: **تقييم السياسات المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية**. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس، رام الله، فلسطين، 2016.

عبد العظيم، حمدي: **السياسات المالية والنقدية–دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الاسلامي**. ط3، ج1، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الاسكندرية، 2007.

عريقات، حربي: **مبادئ الاقتصاد الكلي التحليلي**. ط1، ج1، دار وائل للنشر، عمان، 2006.

علاونة، عاطف: **نشأة المالية العامة الفلسطينية وتطورها – قراءة معاصرة**. ط1، ج1، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2014.

علي، كنعان: **المالية العامة والاصلاح المالي في سوريا**. ط1، ج1، دار الرضا للنشر، دمشق، 2003.

غدير، هيفاء: **السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري**. وزارة الثقافة، الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010.

الفار، مصطفى: **الادارة المالية العامة**. ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

فوزي، عبد المنعم: **المالية العامة والسياسة المالية**. ط1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1994.

القريشي، مدحت: **التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات**. ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2007.

الكرفاي، عوف: **الرقابة المالية في الإسلام**. ط3، مركز الاسكندرية للكتاب، 2006.

كمال، يوسف: **فقه الاقتصاد النقدي**. ط1، دار الصابوني، القاهرة، 1993.

كنعان، علي: **اقتصاديات السياسات المالية والنقدية**. ط1، منشورات دار الحسنين، دمشق، 1997.

مجيد، ضياء: **النظرية الاقتصادية-التحليل الاقتصادي الكلي**. ط1، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2000.

النقاس، غازي: **المالية العامة (تحليل أسس الاقتصاديات المالية)**. ط3، دار وائل للنشر، عمان، 2003.

الوادي، محمود وعزام زكريا: **المالية العامة والنظام المالي في الاسلام**. ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.

وادي، محمود: **مبادئ المالية العامة**. ط3، ج1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

الوزني، خالد والرفاعي خالد: **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**. ط7، دار وائل للنشر، عمان، 2005.

الرسائل الجامعية

بابا، عبدالقادر: **سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة**. (رسالة دكتوراة منشورة)، جامعة الجزائرة، الجزائر، 2004.

بودخدخ، كريم: **أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2001-2009)**. (رسالة ماجستير منشورة)، جامعة دالي ابراهيم، الجزائر، 2010.

حمدان، بدر: **تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني**. (رسالة ماجستير منشورة)، جامعة الأزهر، غزة، 2012.

الخطيب، أشرف: **العلاقة بين الفقر والنمو الاقتصادي**. (رسالة ماجستير)، جامعة الأزهر، غزة، 2016.

الخطيب، كمال: **دور الايرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة في فلسطين**. (رسالة ماجستير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2016.

خفاجة، أمل: **أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي-دراسة قياسية على الاقتصاد الفلسطيني 1996-2011.** (رسالة ماجسيتير منشورة)، الجامعة الاسلامية، غزة، 2013.

زكاري، محمد: **دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012.** (رسالة ماجستير منشورة)، جامعة محمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2014.

سالكي، سعاد: **دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشرة: دراسة بعض دول المغرب العربي.** (رسالة ماجستير منشورة)، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2011.

علواني، عمر: **أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي-حالة الجزائر 1990-2014.** (رسالة ماجستير منشورة). جامعة أوارجل، الجزائر، 2016.

العيسى، سلوى: **أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية والكويت والامارات العربية المتحدة.** (رسالة ماجستير منشورة)، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2006.

غريب، خالد: **دور السياسة المالية في تحقيق استقرار المستوى العام للأسعارفي فلسطين.** (رسالة ماجستير منشورة)، جامعة القدس، أبوديس، 2017.

قندوسي، طاوش: **تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1970-2012.** (رسالة دكتوراة منشورة)، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2014.

ماصمي، أسماء: **أثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر(1971-2011).** (رسالة ماجستير منشورة)، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2014.

معطا الله، آمال: **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي لحالة الجزائر (1970-2012).** (رسالة ماجستير منشورة)، جامعة أبي بكربلقايد، الجزائر، 2015.

المجلات والتقارير

أبو عيدة، رائدة: ***قراءاة في بروتوكول باريس الاقتصادي***. **مركز دراسات الشرق الأوسط**، ع62، عمان، ص93-101، 2013.

أبو عيدة، محمود: ***أثر المساعدات والمنح الخارجية في مؤشرات الاقتصاد الكلي الفلسطيني دراسة قياسية للفترة (1994-2013)***. **المجلة العربية للعلوم الادارية**، ج22، ع2، الكويت، ص165-198، 2015.

أبو فضة، مروان: ***الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاد الفلسطيني***. **مجلة الدراسات المالية والمصرفية**، مجلد19، عدد34، عمان، ص14-16، 2011.

اصدارات معهد أبحاث السياسة الاقتصادية، ماس، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، 2003-2018.

بسيوني، علياء: ***المساعدات الخارجية والفقر في المنطقة العربية***، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، العدد 1، مصر، ص52-61، 2013.

تهتان، موارد وبن يحيى، نسيمة: ***أثر صدمات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1970-2013***. **مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي**، مجلد 13، عدد2، الجزائر، ص152-162، الجزائر، 2016.

جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني، تقارير الأداء الاقتصادي الفلسطيني للفترة 1996-2018.

جهاز الاحصاء المركزي، التقارير السنوية 1997-2018.

حسني، صبيح: ***أثر المنح والمساعدات الخارجية في تمويل النفقات الحكومية والعجز في الموازنة العامة الفلسطينية للفترة 1996-2015***. **مجلة مختبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا**، ع17، الجزائر، ص94-79، 2017.

الزعبي، وليد: ***دورالسياسة المالية في تنشيط الاستثمار الخاص في الاقتصاد الاردني للمدة (1985-2004).*** **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، العدد (2)، الأردن، ص233-ص256، 2009.

سارة، محمد، عيسى، سمر وعبدالهادي رضى: ***أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي:دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري.*** **المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية**، مجلد8، العدد4،برلين،ص31-54، 2016.

سعد، عدنان والطراونة، سعيد: ***السياسة المالية الاستنسابية وأثرها على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1967-2011).*** **المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية**، مجلد3، العدد2، عمان، ص137-156، 2016.

سلطة النقد الفلسطينية، التقارير السنوية 1997-2018.

الصعيدي، حسنين والعتيبي، فهد: ***أثر السياسة المالية والنقدية في دفع عجلة النمو الاقتصادي في المملكلة العربية السعودية للفترة (186-2012).*** **مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية**، مجلد6، العدد1، الجزائر، ص27-52، 2015.

عبدالقادر، روشو، رائول، محمد: ***دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي الجزائري خلال الفترة 200-2006*****، مجلة الاستيراتيجية والتنمي**ة، تركيا، ع12، ص162-ص186، 2017.

عبيدي، بدر: ***التحليل القياسي لسلوك الانفاق الحكومي في الجمهورية اليمنية.*** **مجلة بحوث اقتصادية عربية.** العدد24، القاهرة، ص36-45، 2001.

العياطي، جهيدة وبن عزة،: ***برامج الانفاق الحكومي ودورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية-تحليل اقتصادي عتمادا على نظرية المربع السحري لكالدور ومعالجة البيانات وفقت نموذج Var لحالة الجزائر.*** **المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية**، مجلد1،عدد1،برلين،ص84-106، 2018.

العياطي، جهيدة: ***تأثير أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي (مقاربة قياسية للعلاقة بين أدوات السياسة المالية والنمو الاقتصادي في حالة الجزائر*. مجلة العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير**، مجلد1،العدد4، الجزائر، ص1-12، 2007.

المزروعي، علي: ***أثر الانفاق العام في الناتج المحلي الاجمالي (دراسة تطبيقية على دولة الامارات العربية المتحدة للفترة 1990-2009)*.** مجلة **جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – الاقتصاد**، عدد1، دمشق، ص52، 2010.

المزروعي، علي: ***أثر الانفاق العام في الناتج المحلي الاجمالي(دراسة تطبيقية على دولة الامارات العربية المتحدة للفترة 1990-2009)*. مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**،ع1، دمشق، ص65-88، 2010.

معط الله، آمال: ***آثار السياسة المالية على النمو الاقتصاي-دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2012*. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، الجزائر، ص119-125.

مكيد،علي وعموشي، عماد: ***قياس أثر الانفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي على الناتج الوطني مع تحليل المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي*. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، ع8، مج1، الجزائر، ص97-104، 2013.

النمروطي، خليل، صافي،سمير وعناية، عاهد: ***أثر عجز الموازنة على نمو الاقتصاد الفلسطيني 1996-2013*. مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية**، مجلد24، العدد24، غزة، ص45-61، 2016.

نوفل، أسامة: ***الحسابات القومية الفلسطينية تحليل مؤشرات*. مجلة مركز التخطيط الفلسطيني**، العدد2، غزة، ص5-16، 2001.

وزارة المالية والتخطيط الفلسطينية، تقارير ربعية 2008-2019.

المراجع الالكترونية

العبد، جورج: الطريق الى مستقبل أفضل: الاقتصاد الفلسطيني، موقع أبحاث السياسات الاقتصادية–ماس، تاريخ الدخول:2018/3/2، الرابط: mas.pa/files/server/20173001150012-2.pdf

العجلة، مازن: السياسات الاقتصادية للدولة الفلسطينية. موقع منظمة التحرير الفلسطينية،تاريخ الدخول:2018/3/16، الرابط: http://ppc-plo.ps/ar/print.php?id=44

موقع الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، www.pcbs.gov.ps

موقع سلطة النقد الفلسطينية،www.pma.ps

موقع ماس للسياسات الاقتصادية،www.mas.ps

موقع وزارة المالية والتخطيط الفلسطينية،www.pmof.ps

المراجع الأجنبية

Abdon, A. Estrade, G. Lee, M.: **Fiscal policy and growth in developing Asia (1990-2011)**. Asian development Bank, Filipino, Pages:1-18,2014.

Al-Fawwaz, T.: ***The impact of government expenditure on economic growth in Jordan (1980-2013).*** **International Business research**, Vol. 9, No.1, Canada, Pages 99-105, 2016.

Barro, Robert: **Economic growth.** 2nd Edition, The MIT Press, London,2015.

Bataineh, Ibrahem: ***The impact of government expedtures on economic growth in Jordan***. I**nterdisciplinary Journal of contemporary research in Business**, Vol.4, No.6, UK, Pages 31-40, 2020.

Goyal, A. & Gayal, M.: **Business Environment**. KV-Kurukshtrs University, Mumbai, 2018.

Hamilton**,** J.: **Time Series Analysis.** V (2), Preicetion university press, NewJeresy, 1994.

Jain, T., Khanna, O., Sen, V.: **Development and environmental economics and international trade**, V.K Publications, New Delhi, 2010.

Landes, D.: **The unbound Prometheus: Technological change and Industrial Development in West Europe from 1750.** Press Syndicate of the university of Cambridge, New York, 1969.

Macek, R & Janku, J.: The **impact of fiscal policy on Economic growth depending on institutional conditions.** Acta academica karvinieusia.15(2). Karvine. Pages:95-107,2015.

Masse, P.: **Economic and social history of the humanity in the twentieth century.** Editions harmattan, Paris,2001.

Morina, K.: **Fiscal policy and economic growth: the case of Southeast European countries.** (Published thesis), Haxhizeka university, Kosovo,2017.

Ndubuisi, P.: ***Dynamic relationship between fiscal policy and economic growth in Nigeria (Long and short run analysis).*** **Journal of Business and economic development,**2(5), New York. Pages:215-226,2017.

Nethi, S.: **Development & Environmental economics**. New age International (P) Ltd, New Delhi,2003.

Niyonkuru, F.: ***Failure of foreign Aid in developing countries: A quest for alterative***. **Business and Economic Journal**, Vol. 3, No. 7, Netherlands, pages 7-18, 2016.

O'Brien, R.: **A caution regarding rules of thumb for variance inflation factors.** Research gate, 41(5), Pages:674-689,2007.

Salvatore, D.: **Development economics**. Mc Graw-Hill, New York, 1992.

Samuelson, P. & Nord, W.: **Economic**. Tata McGraw Hill Education private limited, New Delhi, 2010.

Sarstedt, M., Ringle, M., Smith, D., Reams, R. & Hair, J.: ***Partial least squares structural equation modeling: A useful tool for family business researchers.*** **Journal of family business strategy**,5(1), Pages:105-115, Netheland,2014.

Tadaro, M. & Steplen, S.: **Economic Development**. Person, New York, 2009.

Udoka, C., Anyingang, R.: ***The effect of puplic expendtires on economic growth and development in Nigerian economy (1980-2012)***. **International Review of management and Business Research**, Vol. 4, No. 3, Pages 832- 833, 2015.

Ugwanyi, V. & Ugwunta, O.: ***Fiscal policy & economic growth: An examination of selected countries in Sub-Saharan Africa*****. International Journal of academic research in Accounting and Finance,** 7(1), United states of America, Pages:117-130.2017.

Weber, L.: **Demographic change and Economic growth: Simulation on Economic models**. 2(1), London and NewYork Press, Page:92, 2010.

Wyk, V. & Gig, Q.: **Difference histograms: A new tool for the time series analysis applies to bearing fault diagnosis**. 30(6), Pattern Recognition letters, Pages: 595-599, Holand,2009.

An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies

The Impact of fiscal police on Economic growth in Palestine

By
Mohammad Awad Mohammad Olabi

Supervisor
Dr. Haytham Owedah

This Thesis is submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Economic Policy Management, Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.

2020

The Impact of fiscal police on Economic growth in Palestine

By
Mohammad Awad Mohammad Olabi
Supervisor
Dr. Haytham Owedah

Abstract

Based on the importance of Fiscal policy in the Palestinian economy and achieving its goals, especially economic growth. This study aimed to study the impact of Fiscal policy with its various tools that represented the independent variables (Current expenditures, development expenditures, tax revenue, non-tax revenue, external budget and clearance revenue) on economic growth represented by the change in the percentage of real gross domestic product as a dependent variable during the period (1996-2018), by using multiple regression depending on the OLS method. In addition to using descriptive analysis to study the structure of the fiscal policy of the Palestinian national authority during the study period.

The results showed that four out of six variables had a statically effect on economic growth, as the results indicate that current and non-current expenditures affect passively on economic growth, while tax and non- tax revenue negatively affect economic growth. As for external budget and clearance revenue, they didn't have an impact on economic growth during the study period. As for descriptive analysis, it showed that the authority replied heavily on clearance revenue as well as external budget.

The results of the study recommended the necessity of restructuring the public expenditures in terms of redistributing their proportions to the

current side and the development side, by raising the share of development expenditures and directing them to development and production projects that play an important role in raising the rate of economic growth in Palestine, and the results also recommended the need to stimulate the side Investment by reducing the different rates of taxes on productive projects, which lead to raise the rate of economic growth, and on the other hand, the study recommended the necessity of conducting the necessary economic research and studies to research in finding self-financing sources to avoid negative effects on the Palestinian economy, which results from the fluctuation of foreign aid and grants from time to time, which is usually linked to the goals and political positions of donor countries, and recommended that the provisions of the Paris Economic Agreement, which relate to the mechanism of collecting the clearing revenues by the Israeli side, and then handed over to the Palestinian Authority.